وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة– باتنة 1–
كلية اللغة والأدب العربي والفنون
قسم اللغة والأدب العربي

منهج الاِحتجاج اللغوي للقراءات القرآنية وتوجيهها

(موازنة بين كتابَيْ: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي، وشرح الهداية في توجيه القراءات للمهدوي)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة والأدب العربي

التخصص: لغة

إعداد الطالب:
عبد العزيز شوحة

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د بلقاسم ليبارير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
جودي مرداسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1	رئيسا
بلقاسم ليبارير	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1	مشرفا
يحيى بن مخلوف	أستاذ محاضر - أ -	جامعة باتنة -1	عضوا
محمد رضا بركاني	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الطارف	عضوا
حاج بن سراي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة تبسة	عضوا
خليفة عوشاش	أستاذ محاضر - أ-	جامعة المسيلة	عضوا

السنة الجامعية: 1440/1439هـ 2019/2018م

{ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا * }

[الكهف:109]

{ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }

[لقمان 27]

حديث الأحرف السبعة

شكر وتقدير

يجدر بي في هذا البحث أن أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور بلقاسم ليباريز على صبره علي وتشجيعه لي لإتمام هذا البحث، ولولا ذلك لما فعلت شيئا. كما يجدر بي أن أشكر مكتبة الرياض التي تولت طباعة هذا الكتاب وصاحبها حسام داغة كما أشكر ابن وحه حسان الذي تولى الإنفاق لطبع هذا البحث، وأشكر كل من أسهم في إخراجه من بعيد أو قريب.

إهداء

إلى زوجتي الزهراء التي كانت خير عون لي في طريق البحث وكانت تشجعني دائما على المضي فيه والبعد عن طريق اليأس وإلى ولدي خالد وعبد الكريم أهدي هذا البحث وإلى روح أبي محمد الطاهرة الذي لم يبخل علي طوال نشأتي بالدعم للسير في طريق العلم، والذي تحمل معي كل الصعوبات ومتاعب الحياة التي تعرضت لها وإلى أمي أطال اللّٰه عمرها مساعدية عقيلة والإخوة نبيل وعبد لحكيم رحمه اللّٰه والجمعي والأخوات مليكة وصابرينة وحبيبة وفطيمة حفظهم اللّٰه جميعا، عسى أنه تنمو زروع باسقات لها طلع نضيد وعلى اللّٰه قصد السبيل.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وبه استعين وأصلي وأسلم على سيد المرسلين، ومبلغ الكتاب المبين، بأحرفه السبعة إلى العالمين، وبعد:

قد لا أبالغ إذا قلت : إن القراءات القرآنية من أهم علوم اللسان العربي، بل إنها تمثل في نظري اللسانيات التطبيقية للغة العربية خصوصا علم الأصوات، وأنها مجلى الأحرف أو الوجوه السبعة التي قرئ بها القران الكريم، ومن هذه الأحرف السبعة اللهجات التي أباح الرسول صلى الله عليه وسلم للعرب قراءة القران بها تيسيرا عليهم، وأن هذه الأحرف السبعة وما تولد عنها من قراءات صحيحة أو شاذة هي إحدى مظاهر الإعجاز اللغوي للقران الكريم، كما أن القراءات التي تولدت منها شكلت كل الإمكانيات التطبيقية لتلك الأحرف واللهجات على النص القرآني، ما كان منها صحيحا أو شاذا، وأنها أثرت بذلك اللغة العربية، ونقلت إلينا جميع الوجوه اللغوية والنحوية المحتملة لكيفية أداء النص القرآني، فكانت تلك القراءات هي الميدان التطبيقي لقواعد الاحتجاج وأصول النحو التي وضعها علماء العربية فكانت كما بينت في مقال عن الأحرف السبعة في القران الكريم ودورها في الحفاظ على اللسان العربي بجميع لهجاته وقواعده لم يحظ بها أي لسان أخر، وذلك فضل الله على العرب ولغتهم، وصدق الله إذً يقول { وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ وَسَوۡفَ تُسۡـَٔلُونَ } الزخرف/43.

وهو معجزة كلامية في نظرنا نحن المسلمين، يستدعي كشف أسراره تضافر جميع العلوم وعلى رأسها اللغة، كما أن المصادر المحققة التي عنيت بتدوين تلك القراءات وتوجيهها والاحتجاج لها وإعرابها لهي من أهم الوثائق التي تمكننا من دراسة الظواهر اللغوية للعربية في الميدان التطبيقي الأمثل وهو القران الكريم، بجميع قراءاته الصحيحة والشاذة، بما يمكن أن يرفد الدرس اللغوي العربي الحديث بمادة مهمة يمكنه أن يرتكز عليها خصوصا فيما يتعلق بقواعد النحو وأصول الاحتجاج، ومدى تطبيق علماء القراءات لتلك القواعد التي وضعها علماء العربية والنحو أو الخروج عنها في هذا العصر الذي يعرف نهضة علمية كبيرة لا نظير لها من قبل، ويحاول كثير من الدارسين إعادة دراسة النص القرآني وما أحاط به من دراسات وفهمه وتوثيقه ونقده وتمحيصه لينطلق نحو أهداف أو رسالة حضارية جديدة لا يمكنه تحقيقها إلا بالارتكاز على مقومات الذات الايجابية ومنها اللغة والدين والقرآن يجمعها، وهو وعاء الدين والعلم معا الذي ينطلق منه المسلمون في مسيرتهم الحضارية التاريخية التي بلغ صداها إلى الأمم

الأخرى ولا يخفى على أي دارس للسانيات المعاصرة القيمة النوعية للدراسات القرآنية، باعتبار أنها مثلت جانب الاهتمام باللغة المسموعة في الدرس اللغوي القديم، والأداء الصوتي اللهجي المتنوع للظاهرة اللغوية الواحدة، وهو ما تؤكد عليه اللسانيات المعاصرة، إذ يرتكز منهجها وينصب اهتمامها الأكبر على دراسة المستوى المنطوق المسموع للغة؟ باعتباره المستوى الأكبر تمثيلا لواقع اللغة، بما انه لا يميز في الدراسة بين لغة فصحى وأخرى غير فصيحة، فيدرس اللهجات دون تمييز وهو ما نجده في القراءات القرآنية ومصادرها، ومصادر الاحتجاج لها بشكل اكبر وأوفر، فقد وثق القران الكريم بقراءاته الصحيحة والشاذة اللغة العربية توثيقا لا نظير له في التاريخ القديم إن لم نقل في تاريخ الفكر كله، وحفظ لنا جميع وجوه اللهجات العربية صحيحها وشاذها على السواء، وكما أن القران الكريم مثل على مر القرون الامتداد الثقافي للحضارة الإسلامية، وكان محور الدراسات اللغوية والشرعية والعلمية بشتى تخصصاتها، وان الاهتمام انصب أولا على توثيقه وتدوينه ثم تفسيره ومحاولة فهمه واستنباط القواعد التي تضبطه لغة، ولا يزال الباقون إلى يومنا هذا، كما يتجلى في أعمال الأصوليين والحداثيين معا والنقاش المحتدم الآن يكاد ينصب على تلك الجوانب، في محاولة لوضع قواعد جديدة لفهم النص القرآني وتأويله، بل انه من الحداثين كمحمد أركون من سلك طريق المستشرقين كولدتسهير في التشكيك في مصداقية القران أو ترتيبه أو وحدته، ومنهم من حاول استلهام القران لبناء معرفة علمية جديدة على النحو الذي فعله الفيلسوف السوداني المسلم أحمد أبو القاسم حاج حمد في كتابه العالمية الإسلامية الثانية والمنهجية المعرفية في القران الكريم، حينما دعا إلى ضرورة وضع معجم ألسني جديد للنص القرآني باعتبار أن السياق القرآني يولد دلالات جديدة، خاصة به ليس لها نظير في الشعر الجاهلي وأدب ما قبل الإسلام، وهو عمل علمي عظيم في نظري تنوء به المجامع العلمية اللغوية الكبرى ولا بد أن تسبقه دراسات تخصصية استكشافية للظواهر اللغوية القرآنية لهذه القراءات وتوجيهها التوجيه الصوتي أو الصرفي أو النحوي المناسب كالدراسة التي اقترحتها فان المزالق التي يقع فيها بعض هؤلاء الباحثين هو إنكار بعضهم لهذه القراءات أو هذه الأحرف السبعة.

ولما اخترت هذا الموضوع للدراسة كان ذلك هو مقصدي، وهدفي أن أحاول جادا في موضوع القراءات القرآنية والأحرف السبعة من خلال الموازنة بين سفرين عظيمين حفظ لنا

وجوه تلك القراءات وعللها وحججها وهما كتابا: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي ابن أبي طالب القيسي وكتاب شرح الهداية في توجيه القراءات للمهدوي وهما أندلسيان، ومدى التزامهما بالقواعد والضوابط والأصول التي وضعها علماء العربية قبلهم، والى أي مدى كانت هذه الأحرف أو القراءات أو اللهجات ايجابية على اللغة العربية والنص القرآني الكريم، أو سلبية كما يدعي بعض الحداثيين؟

ولما اخترت هذا الموضوع للدراسة علمت انه موضوع صعب يحتاج إلى إلمام شامل بكافة علوم اللغة والقران الكريم، وهو ليس بالأمر الهين، وخشيت أن تكون المادة العلمية غير كافية لانجاز أطروحة الدكتوراه فيهما، ولكن حين خضت غمار البحث وجدته واسعا حاشدا بالمادة العلمية التي تستحق التحليل، حافلا بجوانب مهمة من الدرس اللغوي العربي القديم لم ينته إليها كثير من المحدثين، ومع ذلك واصلت البحث بتشجيع من الأستاذ الدكتور ليبارير بلقاسم الذي صبر علي وعلى هذا البحث الذي انقطعت عنه مرارا لوعكات صحية ألمت بي ولا يخفى على أساتذتنا وعلمائنا الأجلاء ما يعانيه من انقطع عن البحث حين يريد لم شتاته من جديد، ومع ذلك صبر علي الأستاذ الكريم وشجعني على عدم الاستسلام للظروف الخاصة وهكذا إلى أن خرج بصورته هذه التي لا شك أنها مهما بلغت من دقة فان الخطأ طبيعة الإنسان، وسيرشدني الأساتذة الأفاضل الذين تكرموا بمناقشة هذه الرسالة إلى العيوب التي قد أكون وقعت فيها. وأقول كلما أردت طبع الموضوع عنت لي فكرة في إعادة ترتيب أو إعادة صياغة أخرى للنظر في منهج الدراسة وقلت لو وضعت كذا مكان كذا ولو اتبعت هذا لما خرج هذا البحث إلى النور وتذكرت قول العماد الأصفهاني (597هـ-1200م) ((أني رأيت أنه لا يكتب أحدٌ كتابا في يومه إلا قال في غده لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكام أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر))[1]، وقول لانسون " لا يمكنه أن يبلغ درجة الكمال، كل

[1]- هو عماد الدين الكاتب الأصبهاني المتوفى سنة 597 هـ ، كان فقيها شافعي المذهب، تفقه بالمدرسة النظامية، وأتقن الخلاف وفنون الأدب، وله من الشعر والرسائل ما يغني عن الإطالة في شرحه، وقد نشأ بأصبهان، وقدم بغداد في حداثته وتفقه بها، وسمع الحديث. ومن مؤلفاته كتاب خريدة القصر وجريدة العصر، وجعله في عشر مجلدات، وكانت وفاته بدمشق في مستهل رمضان.

مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة 1968م، ج1، ص 264-265، وانظر تاريخ أداب اللغة العربية، جورجي زيدان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1425هـ-1426هـ/2005م، المجلد2، ج3، ص 70-71.

وانظر الأعلام قاموس تراجم أشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، أيار مايو 1980م، ج7، ص 26-27

ما نستطيع أن نصل إليه هو أن يكون النقص فينا اقل ما يمكن وإذا لم نكن خلقنا على نحو يمكننا من معرفة الحقيقة فلا أقل من أن نبحث عنها".

و أرجو أن تكون هذه المحاولة أثارت الموضوع ولامست بعض جوانبه على الأقل والكمال لله، فان وفقت فمن الله وان أخفقت فمني ومن الشيطان.

هذا وقد أنجزت هذا البحث وفق الخطوات الآتية.

أولا- موضوع البحث وإشكاليته:

أ- موضوع البحث:

إن موضوع هذا البحث هو"منهج الاحتجاج اللغوي للقراءات القرآنية وتوجيهها موازنة بين كتابي الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسى، وشرح الهداية في توجيه القراءات للمهدوي"

وكما يتضح من هذا العنوان فهذه الأطروحة تهدف الكشف عن منهج الاحتجاج اللغوي للقراءات القرآنية السبع في مصدرين من أهم مصادر الاحتجاج وهما:

كتابا: الكشف لمكي وشرح الهداية للمهدوي، كما تضمنه عنوان هذا البحث، والتعرف على شخصية هذين العلميين وعوامل نشأتهما، ومصادر ثقافتهما، ومعرفة منهج كل منهما كتوجيه القراءات والاحتجاج لها، وموقفهما من قواعد الاحتجاج اللغوي وأصول النحو التي وضعها علماء العربية قبلهما، وماذا أضافه كل منهما في هذا الموضوع الهام، وفي أي الجوانب يتفقان وفي أيها يختلفان والى أي مدى استفاد المهدوي من مكي باعتباره اطلع على كتابه ونقل عنه وخالفه أحيانا، والتعريف بهذين الكتابين وبيان أهميتهما العلمية في التوثيق اللغوي، وتطبيق قواعد الاحتجاج على القران الكريم وقراءاته السبع، وأهميتها في الدرس اللغوي الحديث، والإضافات التي أضافها كل منهما إلى هذا الدرس خصوصا في علمي أصول النحو والقراءات وهما أهم علوم اللسان العربي.

ب- إشكالية البحث:

يجيب هذا البحث إن شاء الله عن عدة أسئلة وهي:

ما قيمة علم القراءات القرآنية ومصادر الاحتجاج لتلك القراءات في الدرس اللغوي العربي القديم والحديث؟ وما ملامح شخصية كل من مكي والمهدوي العلمية، واللغوية منها على الخصوص ؟ وما أهمية كتابيهما الكشف وشرح الهداية، بين مصادر الاحتجاج للقراءات القرآنية؟ وكذا في الدراسات القديمة والحديثة؟ وما الحاجة إلى دراستهما في تطور اللسانيات المعاصرة؟ وما هو المنهج الذي سلكه كل منهما في الاحتجاج للظواهر اللغوية التي ارتبطت بالقراءات القرآنية، سواء أكانت صوتية أم صرفية أو نحوية؟ وما هي مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما؟ وبما يتميز كل منهما؟ عن الآخر وما موقفهما من أراء علماء العربية والقواعد التي أصلوها للاحتجاج اللغوي؟ وهل بقيت لكتب الاحتجاج هذه أهمية علمية لغوية معاصرة؟ وما هي المآخذ على كتابيهما ومنهجهما وآرائهما إن وجدت؟

ثانيا- منهج البحث:

اتبعت في إنجاز هذا البحث المنهج الوصفي الذي يقوم على استقراء المادية العلمية من هذين المصدرين اللغويين وتحليلها للوصول إلى جوانب الاتفاق والاختلاف بينهما في توجيه القراءات واعتمدت أحيانا على المنهج التقابلي في الموازنة بينهما وبيان مزايا كل منهما وآراءه واجتهاداته واختياراته.

ثالثا- أسباب اختيار البحث:

في الحقيقة دفعني إلى اختيار هذا البحث بالذات أسباب عديدة منها:

1)- أهمية القران الكريم وقراءاته وكتب الاحتجاج خاصة في الدراسات اللغوية العربية، كما أن النص القرآني مثل في نظري اللسانيات التطبيقية للغة العربية، وأن تلك القراءات من أهم علوم اللسان العربي، ومحور اهتمام علماء اللغة لما تحظى به من قداسة في أنفسهم، وميدان التطبيق لجميع اللهجات العربية، فكانت بذلك المثل الأعلى للدراسات اللغوية العربية؛ حيث حاول كل لغوي بارع ربط آرائه ونظرياته اللغوية بالقران الكريم وقراءاته ليضمن لها المعرفة والاستمرار والذيوع كما أنها مثلت في نظرهم الأداء الأفصح المعجز للسان العربي خصوصا القراءات السبع الصحيحة المتوازنة.

2)- كون القراءات العربية مثلت الأداء الصوتي الصحيح للنص العربي بجميع لهجاته، بسبب تعدد الأحرف والأوجه التي نزل بها القران الكريم، ونقل بها إلينا في رأي المحققين في علماء اللغة، وكون أية دراسة لسانية معاصرة للقراءات يجب أن تستند على الآراء القديمة والقواعد التي أسسها جهابذة علم اللغة والقراءات العرب، والتي وثقتها كتب الاحتجاج اللغوي لها.

3)- ندرة الدراسات العلمية الأكاديمية لهذه القراءات في مجال الاحتجاج اللغوي رغم أهميتها تلك.

4)- أهمية مصادر الاحتجاج اللغوي في الدراسات اللغوية، وكون البحث فيها لا يزال بكرا رغم تلك الأهمية.

5)- كوني من حفظة القران الكريم، ودارسيه وأزعم أن الأحرف السبعة ظاهرة إعجازية لغوية في القران الكريم أحاول إثباتها من طريق اللغة وهو ما يجعلني أختار هذا البحث بغية المزيد من الاطلاع، لإثبات تلك النظرية باعتبار أن اللغة أول مراحل العلم كما يرى المفكر مالك بن نبي رحمه الله. لان أول ما تعلم ادم هو الأسماء، وأننا حينما نعرف الأسماء ندرك مفاهيمها ومن ثم القدرة على استخدامها. ولعلني بذلك أسهم بهذا الجهد المتواضع في خدمة قضية القران الكريم، ودور إعادة قراءته في القضية الحضارية لامتنا الإسلامية؛ لان البحث العلمي الأكاديمي من شروطه كما علمنا أستاذنا إبراهيم خليل العطية عميد كلية اللغة في البصرة سابقا رحمه الله أن يخدم القضية الحضارية للأمة ويكون إضافة علمية جديدة في حقل المعرفة على الخصوص.

رابعا- أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يهتم بتحقيق عدة أهداف يمكن أن تكون إضافة علمية متواضعة للمهتمين بالدرس اللغوي العربي القديم، الذي ارتبط بالنطق القرآني يمكن إجمالها فيما يلي:

1)- قيمة القراءات القرآنية ومصادرها خصوصا مصادر الاحتجاج والتوجيه اللغوي والنحوي لها، في الدراسات اللغوية العربية، والى أي مدى مثلت هذه القراءات الأحرف السبعة؛ التي تم بها أداء النص القرآني أداء متنوعا، عكس جميع اللهجات العربية الفصيحة.

2)- بيان أن مصادر القراءات القرآنية بحفظها للغة العربية بجميع لهجاتها يوفر للباحثين من علماء العربية مادة لغوية هامة؛ لدراسة الظواهر اللغوية القديمة دراسة شاملة من منظور اللسانيات المعاصرة، وعلم اللغة الاجتماعي خصوصا.

3)- بيان أهمية مصادر الاحتجاج للقراءات والى أي مدى ارتكز على القواعد والأصول التي وضعها علماء العربية والنحويون القدامى الأوائل على اختلاف مدارسهم ومناهجهم وما هي الإضافات التي يقدمها علماء القراءات إلى تلك القواعد والأصول.

4)- التعريف بشخصية مكي والمهدوي العلمية اللغوية، وبيان أنهما كانا من أكبر علماء اللسانيات القرآنية، وأساطين العربية وأئمتها وعلمائها، وليسا عالما قرآن وتفسير فحسب، بل إن الإمام الفيروز أبادي في كتابه البلغة في تاريخ أئمة اللغة أدرجهما في عداد أئمة اللغة وكذلك السيوطي في كتابه بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.

5)- بيان أهمية كتابي الكشف والشرح اللغوية ومنهج مكي والمهدوي في الاحتجاج اللغوي للقراءات وتوجيهها.

6)- تسليط مزيد من الضوء على تراثنا اللغوي العربي الأندلسي، وهو تراث له سماته الخاصة وينتمي إلى منطقتنا بعد أن وفقني الله لإتمام رسالة الماجستير عن منهج ضبط الألفاظ في كتاب ابن عطية الغرناطي رحمه الله "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، فهذا الكتاب هو الذي لفت نظري إلى أهمية علم القراءات، وكتب الاحتجاج لها خصوصا مكي والمهدوي.

خامسا- الدراسات السابقة في الموضوع:

حسب علمي حين بادرت بتسجيل هذا الموضوع لم تكن هناك أية دراسة علمية أكاديمية أو تأليف خاص بأهمية هذين المصدرين رغم أهميتهما كما سبقت الإشارة، ولكنه بعد بضع سنوات من تسجيل البحث ظهرت ووقعت في يدي دراسات جيدة ونافعة يجدر التنويه بها وهي:

1)- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات للدكتور عبد البديع النيرباني، دار الغوشكين للدراسات القرآنية دمشق سوريا 1427/16هـ 2006م وقد أفدت منها في الدراسة الصوتية لهذا البحث.

2)- القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، قراءة في التوجيه الصوتي، للدكتور جواد كاظم عناد، دار الانتشار العربي بيروت لبنان، ط1، 2011م.

وقد أفدت منها كذلك في الدراسة الصوتية لهذا البحث.

3)- التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند القراء في معاني القرآن، للدكتور طه صالح أمين أغا، دار المعرفة بيروت لبنان، ط1428/1هـ - 2007م وقد أخذت منها كثيرا في مختلف فصول هذا البحث.

4)- أصول التوجيه النحو والصرفي في كتب الأمالي حتى القرن السابع الهجري، للدكتور بدر الدين المصطفى، المؤسسة الحديثة للكتاب بيروت لبنان، ط2010/1م، وهي دراسة في التوجيه النحوي والصرفي، وليست في توجيه القراءات وقد أخذت منها أيضا خصوصا في فصل التوجيه الصرفي والنحوي لدى مكي والمهدوي.

5)- الأصول الأدائية للقراءات المتواترة في ضوء علم الأصوات الحديث للدكتور احمد عجمي شعبان محمد، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية ط1423/1هـ - 2012م، وهي رسائل دكتوراه كلها أخذت منها.

سادسا- المصادر الأساسية للبحث:

البحث عبارة عن دراسة وصفية استقرائية تحليلية وتقابلية للمادة اللغوية في كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القسى (ت 437هـ) تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، إصدار مؤسسة الرسالة بيروت لبنان،ط1418/5هـ 1997م، وهي طبعة في مجلدين متوسطي الحجم كاملة للكتاب وكتاب شرح الهداية في توجيه القراءات لأحمد بن عمار المهدوي (440 ه) وقد اعتمدت الطبعة التي حققها الدكتور حازم سعيد

حيدر إصدار مكتبه الرشد، الرياض، السعودية ط1466/1 ه-1995 م، وهي أيضا طبعة كاملة في مجلدين متوسطي الحجم هذا وأنا لا أعلم حتى تاريخ إنهاء هذا البحث وجود طبعات أخرى للكتابيين.

سابعا- مصادر ومراجع أخرى للبحث:

بالإضافة إلى مصدري البحث الرئيسيين الذين أشرت إليهما والى أهم الدراسات السابقة في الموضوع كما أوردتها هناك مصادر ومراجع أخرى أفدت منها ومن أهمها:

1)- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (ت 377 ه) تحقيق كامل مصطفى الهنداوي، منشورات محمدية ببيروت دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1421/1ه – 2001م

2)-الحجة في القراءات السبعة لإبن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط6/ 1417ه -1996م.

3)- الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم (ت 565ه) تحقيق الدكتور عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة، ط1414/1ه – 1993م.

4)- التحديد في صنعة الإتقان والتجويد لأبي عمر والداني (ت 444ه) تحقيق أفرغلي سيد عمر باوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر ط2009/1م.

5)- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالوية أبي عبد الله الحسين احمد (ت 370 ه) تحقيق الدكتور عبد الرحمان بن سليمان العثيمين.

مكتبة الخانجي القاهرة مصر، ط1413/1ه -1992م.

6)- النشر في القراءات العشر لابن الجزري أبي الخير محمد بن محمد (ت 833 هـــ) مكتبة علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1423/2 ه- 2002م.

7)- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي جلال الدين (ت 915 ه) تحقيق الدكتور محمد سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية القاهرة، مصر (1426 ه-2006م).

8)- فيض طي الانشراح في روض الاقتراح، لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (ط1/1110ه-1170ه)، تحقيق الدكتور محمد يوسف فجال دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط2/1423ه-2008م.

9)- الأصول في النحو لابن سراج محمد ابن سهل بن سراج البغدادي تحقيق الدكتور عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط3/1408ه-1982م.

10)- البحث اللغوي عند العرب، الدكتور احمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة مصر ط4/1402ه-1982م.

بالإضافة إلى مصادر ومراجع أخرى مذكورة في فهرس المصادر والمراجع.

سابعا- خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى ما يلي:

1)- **مقدمة:**

وهي هذه التي أتحدث فيها عن موضوع البحث واشكاليته ومنهجيته وأهدافه وأسباب اختياره والدراسات السابقة في الموضوع واهم مصادره ومراجعه والصعوبات التي واجهتها.

2)- **مدخل:**

في التعريف بمصطلح التعليل والاحتجاج ومصادر الاحتجاج في اللغة العربية شرحت فيه مصطلح التعليل والتوجيه والاحتجاج، وبينت أهم مصادر التوثيق اللغوي في العربية، وجهود علماء العربية القدامى فيها.

3)- **الباب الأول:** عن حياة مكي والمهدوي وشخصيتهما العلمية قسمت إلى فصلين:

الفصل الأول:

عن حياة مكي وشخصيته العلمية تناولت فيه حياة مكي ونشأته العلمية وأهم شيوخه وتلامذته وأهم مؤلفاته والتعريف بكتاب الكشف وخطة تأليفه ودوافعه.

الفصل الثاني:

حياة المهدوي وشخصيته العلمية تناولت فيه شخصية المهدوي العلمية ونشأته وأهم شيوخه وتلامذته والتعريف بكتاب شرح الهداية في توجيه القراءات والموازنة بين حياتهما وشخصيتهما العلمية.

الباب الثاني عن مصادر التوثيق اللغوي وموقفهما منها ومنهجهما في الاحتجاج للظواهر الصوتية والصرفية والنحوية، وقد قسمته إلى خمسة فصول:

ا)- مصادر التوثيق اللغوي عند علماء العربية وموقفهما منه، صدرته بمدخل يعرف مصادر الاحتجاج اللغوي عند علماء العربية ثم بينت موقف كل من مكي والمهدوي منها.

وخلصت إلى أهم النتائج التي انتهيت إليها في هذا الفصل مقارنا بين منهج مكي والمهدوي في موقفهما من مصادر التوثيق اللغوي.

الفصل الثاني: منهجهما في توجيه الظواهر الصوتية وقسمته إلى عدة مباحث:

المبحث الأول: عن ظاهرة الهمز عند النحاة وعند مكي والمهدوي، ومنهجهما في توجيههما والموازنة بينهما.

المبحث الثاني:

عن ظاهرة الإدغام تناولت فيه ظاهرة الإدغام عند النحاة ومنهج مكي والمهدوي في توجيههما لهذه الظاهرة، مع الموازنة بينهما.

المبحث الثالث:

الإمالة: عرفت فيه عن بالإمالة في اللغة والاصطلاح وأهم أسبابها، ثم تحدثت عن منهج مكي والمهدوي في تعريف الإمالة ومنهجهما في تعليل الإمالة وأهم ما يميز كلا منهما.

المبحث الرابع:

عن ظاهرة المد فعرفت فيه المد لغة واصطلاحا ثم بينت علل المد بين مكي والمهدوي وأهم ما يميز بينهما.

الفصل الثالث:

منهجهما في توجيه الظواهر الصرفية والنحوية قسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: منهجهما في توجيه الظواهر الصرفية وأهم ما اتفقا فيه وما اختلفا فيه.

المبحث الثاني: منهجهما في توجيه الظواهر النحوية وأهم ما اتفقا فيه وما اختلفا فيه.

3)- خاتمة: سجلت فيها أهم النتائج العامة والجزئية والتوصيات التي انتهيت إليها.

ثامنا- أهم الصعوبات: خلال البحث اعترضني صعوبات أهمها:

1)- ندرة الدراسات في مصادر الاحتجاج حينما سجلت موضوع البحث، وبعض الدراسات السابقة في الموضوع لم تصل إلا بعد سنوات من البحث.

2)- العمل المتقطع فقد ألمت بي ظروف صحية صعبة جعلتني انقطع عن البحث عدة مرات ولا يخفى على الباحثين وأساتذتنا وغيرهم ما يعانيه الباحث عندما ينقطع عن البحث ثم يعود إليه مرارا.

3)- سعة الموضوع، وارتباطه بكل جوانب الدراسة اللغوية يقتضي النظر في الكتب القديمة والحديثة على تشعب المادة اللغوية فيها.

وأرجو أن تكون هذه المحاولة المتواضعة أثارت الموضوع ولمست بعض جوانبه على الأقل فإن وقفت فمن الله، وإن أخفقت فمن نفسي ومن الشيطان، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فصل تمهيدي في التعريف
بالقراء السبعة
وأشهر رواتهم

أولا-نافع (...-169هـ:

قال أبو عمرو الداني: "فأول من ينبغي أن نبتدئ بذكره منهم من قام بالقراءة بمدينة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأُتُمَّ به فيها؛ إذ هي حرم رسول الله-صلى الله عليه وسلم-ودار هجرته وبعثته، ومعدن الأكابر من الصحابة وتابعيهم، وإذ به حفظ عنه الآخيرون من أمره-صلى الله عليه وسلم-كثيرا إلى يوم الدين".[1]

وقد سار الداني في هذا على خُطَى ابن مجاهد ؛ إذ جعله أول القراء المترجم لهم فقال: "قال أبو بكر: فأول من ابتدئ بذكره من أئمة الأمصار من قام بالقراءة بمدينة رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، لأنها مهاجر رسول الله —صلى الله عليه وسلم-ومعدن الأكابر من صحابته، بها حفظ عنه الآخر من أمره؛ فكان الإمام الذي قام بالقراءة بمدينة رسول الله-صلى الله عليه وسلم-بعد التابعين: أبو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم" وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني مولى جعونة بن شعوب الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب أصله من أصبهان.[2]

كان جده أبو نعيم من سبيها، واختلف في كنيته فقيل أبو رويم، وأبو عبد الرحمن، وأبُو الحسن، وأبو عبد الله، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة وله سن يحتمل أن يلقى من تأخر موته منهم، كما حدثنا محمد بن أحمد بن علي البغدادي، قال: حدثنا ابن مجاهد، قال: حدثنا سليمان بن زيد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال: قال بن فلان: أدركت المدينة سنة مائة، ونافع رئيس القراءة فيها.[3]

1-جامع البيان في القراءات السبع، للداني أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمرو (ت 444هـ)؛ تحقيق أ. عبد الرحيم الطرهوني والدكتور يحي مراد، دار الحديث القاهرة، 1427هـ-2006م /ج1/ ص 130.

[2]-كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، تحقيقي الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف القاهرةن مصر، ط2، (ب ت)/ 53

[3]-جامع البيان في القراءات السبع للداني ج1/ ص130 وأنظر: كتاب السبعة لابن مجاهد ص/53، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ب ت) 1/ 270، ومعجم حفاظ القرآن الكريم عبر التاريخ، الدكتور محمد سالم محيسن، دارا لجيل، بيروت ط1 /1412 هـ - 1992 م 577/1، والأعلام للزركلي، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط16، 2005 م ، 51/8.

قال عنه الحافظ الذهبي: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، مولاهم أبو رويم المقرئ المدني، أحد الأعلام، هو مولى جعونة بن شعوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب أو حليف أخيه العباس.

وقيل: يُكَنَّى أبا الحسن، وقيل أبا عبد الرحمن، وقيل: أبو عبد الله. وقيل: أبو نعيم، وأشهرها أبو رويم. قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة، وكان أسود اللون حالكا وأصله من أصبهان.

قال أبو قرة موسى بن طارق سمعته يقول: قرأت على سبعين من التابعين.

قال أبو عمرو الداني: قرأ على الأعرج، وأبي جعفر القارئ، وشيبة ابن نِصَاحٍ، ومسلم بن جُندب، ويزيد بن رومان، وصالح بن خوات.

قلت: وسمع الأعرج ونافع مولى ابن عمر، وعامر بن عبد الله بن الزبير، وأبو الزناد، وعبد الرحمن ابن القاسم وغيرهم، وأقرأ الناس دهرا طويلا، فقرأ عليه من القدماء مالك وإسماعيل بن جعفر، وعيسى ابن وردان الحذَّاء، وسليمان بن جماز.

ومن بعدهم إسحاق المسيبي، والواقدي، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وقالون وورش، وإسماعيل بن أبي أوس، وهو آخر من قرأ عليه موتا".[1]

وجاء في غاية النهاية

«وكان أقرأ أهل المدينة في زمانه، مات سنة 70 هـ وقيل سنة 78 هـ».[2]

قال أبو عمروا الداني: "ورجال نافع الذين سماهم خمسة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ، وأبو داود عبد الرحمن بن هرمز، الأعرج، وشيبة بن نصاح القاضي، وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي القاضي، وأبو روح يزيد بن رومان، وأخذ هؤلاء القراءة عن أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عياش ابن أبي ربيعة، عن أبي ابن كعب عن النبي ﷺ".[3]

ولم يذكر منهم صالح بن خوات كما ورد في معرفة القراء الكبار للذهبي[4]، وإنما ورد ذكره في كتاب السبعة من القراءات لابن مجاهد قال: "حدثني محمد بن الفرج، قال: حدثنا محمد بن

---

[1]-معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق أبو عبد الله محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ط2 /1417هـ-1997م / ص64.

[2]-غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي، (ت 833هـ)، تحقيق برجشترا ستر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 / 1427هـ-2006م، ج1/ص 393.

[3]-التيسير في القراءات السبع، للداني، دار الغد الجديد (ب.ت)، ص36.

[4]-معرفة القراء الكبار/ ص 64.

إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع أنه قال: أدركت هؤلاء الأئمة الخمسة وغيرهم ممن سمي فلم يحفظ أبي أسماءهم، قال نافع فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد فتركته، حتى ألفت هذه القراءة من هذه الحروف".[1]

تقريظ العلماء لنافع:

قال ابن الجزري: "وقال أبو عبيد: وإلى نافع صارت قراءة أهل المدينة وبها تمسكوا إلى اليوم، وقال ابن مجاهد: وكان الإمام الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله-صلى الله عليه وسلم-نافع قال: وكان عالما بوجوه القراءات، متبعا لآثار الأئمة الماضين ببلده، وقال سعيد بن منصور: سمعت مالك ابن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة، وقيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم، وقال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: سألت أبي أيُ القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم يكن؟ قال: قراءة عاصم، وقال: فإن لم يكن؟ قال: قالون، وكان نافع أطهر الناس خلقا، ومن أحسن الناس قراءة، وكان زاهدا جوادا صلى في مسجد النبي ﷺ ستين سنة، وقال الليث بن سعد: حججت سنة ثلاث عشرة ومائة وإمام الناس في القراءة بالمدينة نافع، وقال الأعمش: كان نافع يسهل القرآن على من قرأ عليه إلا أن يقُول له إنسان أريد قراءاتك، وقال الأصمعي: قال لي نافع أدركت من قراءة أبي جعفر سبعين حرفا، وقال مالك لما سأله عن البسملة: سلوا عن كل علم أهله، ونافع إمام الناس في القراءة"[2].

وجاء في كتاب: أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار: "أما صفة نافع: فكان رحمه الله شديد السواد، صَبيح الوجه، قال المُسيِّبي: ما أصبح وجهك، وأحسن خلقك، قال وكيف وقد صافحني[3] رسول الله ﷺ، وكان نافع رحمه الله إذا قرأ أو تكلم يُشَمُّ من فمه رائحة المسك، فقيل له: أتتطيب إذا قعدت لإقراء الناس؟ فقال: والله لا أمس طيبا، ولكني رأيت النبي-صلى الله عليه وسلم-وهو يقرأ في فِيَّ، فمن ذلك الوقت توجد هذه الرائحة، وفي بعض الروايات: وقد أدنى فاه من فِيَّ".[4]

---

[1]-السبعة لابن مجاهد / 61-62.

[2]-غاية النهاية 2/ 289-291 لابن الجزري بتصرف.

[3]-أي في المنام انظر غاية النهاية 2/ 332

[4]-أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار، المُزّي، عبد الوهاب بن وهبان (ت 768هـ) تحقيق الدكتور أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان ط1/ 1425هـ-2004م / ص220-221

وجاء فيه " وقد كان نافع من أفصح الناس، وأعلمهم بوجوه القراءات عارفا بالعربية، متمسكا بالآثار المروية، وكان نافع رحمه الله يقرئ الناس بالقراءات كلها.

قال أبو دحية المُعَلّي بن دحية: جئت نافعا بكتاب الليث بن سعد لأقرأ عليه، فوجدته يقرئ الناس بجميع القراءات، فقلت: يا أبا رويم أتقرئ الناس بجميع القراءات؟ فقال: سبحان الله العظيم: أأحرم من نفسي ثواب القرآن العظيم أنا أقرأ الناس بجميع القراءات، حتى إذا جاء من يطلب حرفي أقرأته به"[1].

أشهر رواته:

وأشهر رواته ورش وقالون.

أولا-ورش: هو أبو سعيد وقيل أبو عمرو وقيل أبو القاسم عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داود بن سابق القبطي المصري مولَى لآل الزبير بن العوام، الملقب بورش.[2]

قال عنه الذهبي: "وورش لقب لقبه به أستاذه نافع، وهو إمام المرتلين، وشيخ القراء بالديار المصرية في وقته وله اختيار خالف فيه أستاذه، ولد سنة 110 هـ وتوفي سنة 197 هـ".[3]

و "الوَرَش نوع من أنواع الجبن، يقال جبن ورشي، وهو حسن"، فشبه به وقيل كانت صنعته، وهو أشهر من روي عن نافع، وعلى روايته عامة أهل المغرب، وله اختيار يخالف فيه نافعا".[4]

و "ولد بمصر سنة عشر ومائة في أيام هشام بن عبد الملك، ثم سافر إلى نافع وهو رأس، وقرأ عليه أربع ختمات في شهور سنة خمس وخمسين ومائة في أيام أبي جعفر المنصور وعمره يومئذ خمس وأربعون سنة، ومات رحمه الله تعالى بمصر في سنة سبع وتسعين ومائة في خلافة المأمون، وقد بلغ من العمر يومئذ سبعا وثمانين سنة، وقيل توفي سنة ست وسبعين والأول أصح".[5]

وقال الداني: "واختلف شيوخنا في معنى تلقيبه بورش، فقال بعضهم إنما لقب بذلك لشدة بياضه، والورش شيء يكون في اللبن شبه به، وقال بعضهم: هو مأخوذ من قول العرب: ورش الرجل الطعام يرش ورشا إذا تناول منه شيئا يسيرا من طعام فلقب بذلك".[6]

---

[1]-المصدر السابق / 221-222.

[2]-المصدر نفسه / 240.

[3]-ينظر معرفة القراء الكبار / ص 91. وشذرات الذهب 1 / 349.

[4]-أحاسن الأخبار / ص 241.

[5]-المصدر السابق/ ص241.

[6]-جامع البيان في القراءات السبع/ ص134.

ثانيا-قالون: هو "عيسى بن مينا الزرقي الأصم المدني، ويلقب بقالون ويُكَنَّى أبا موسى وهو مولَى الزهريين، وكان إمام العربية بالمدينة وتصدر للإقراء، والأخذ بها على الناس قال نافع: جيد، ويروى أنه هو الذي لقبه بقالون لجودة قراءته لأنه قالون للسان الروم جيد".[1]

وقال المُزَني "أبو موسى عيسى ابن مِينَا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمرو بن عبد الله المدني الزرقي النحوي.

مولى الزهريين، وكان جده عبد الله قد سبي من الروم في أيام عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-ﷺ، وبيع في المدينة فاشتراه بعض الأنصار، وكان قالون رحمه الله ربيب نافع، لقنه القرآن، ولقبه بقالون لجودة قراءته، لأن قالون بلسان الروم جيد، وقيل: لقبه بقالون: مالك.

حكى عمر بن شعبة عن مالك بن أنس أن عبد الله بن عمر كاتب له جارية رومية، وكانت تقول له: أنت قالون، أي رجل صالح.

قال قالون: قرأت على نافع ما لا أحصيه وجالسته بعد الفراغ عشرين سنة، وكان قالون رحمه الله تعالى أصم، وكان ينظر إلى شفتي القارئ فيميز خطأه ويرد عليه، وكان يعلم الناس العربية".[2]

ثانيا-علي بن حمزة الكسائي (120هـ-193هـ)

قال عنه الذهبي: "علي بن حمزة الكسائي الإمام أبو الحسن الأسدي، مولاهم الكوفي المقرئ النحوي.

أحد الأعلام، ولد في حدود سنة عشرين ومائة"[3] وقال عنه المُزي: "لم يختلف في أن اسم الكسائي رحمه الله: عَليٌّ، وكنيته أبو الحسن.

---

[1]-جامع البيان في القراءات السبع/ ص133.

[2]-أحاسن الأخبار/ ص 239.

وانظر معرفة القراء الكبار/ ص93-94.

وشذرات الذهب 48/2.

وسير أعلام النبلاء ، الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوطن مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط3 ، 1406 هـ - 1986م 326/1.

ومعجم تاريخ حفاظ القرآن الكريم 496/1.

[3]-معرفة القراء الكبار/ 72.

وأما نسبه فهو: علي بن حمزة بن بهمن، وقيل بهز بن فيروز الأسدي الكوفي النحوي. واشتهر بالكسائي لأنه أحرم في كساء.

رُويَ عن عبد الرحيم بن موسى أنه سأله عن ذلك قال: قلت للكسائي: لم سميت الكسائي؟ قال: لأني أحرمت في كساء ... وقيل سمي الكسائي لأنه كان يبيع الأكسية في حداثته، قال ذلك أبو عمرو الدوري".[1] وقيل غير هذا.

قال الذهبي: "وسمع من جعفر الصادق، والأعمش، وزايده، وسليمان بن أرقم وجماعة يسيرة، وقرأ القرآن وجوده على حمزة الزيات وعيسى بن عمر الهمذاني.

ونقل أبو عمرو الداني وغيره أن الكسائي قرأ على محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى أيضا، واختار لنفسه قراءة ورحل إلى البصرة وأخذ العربية عن الخليل بن أحمد".[2]

وقال عنه ابن الجزري: "واختلف في تسميته بالكسائي، فالذي رويناه أنه سئل عن ذلك فقال: لأني أحرمت في كساء.

ويجلس في حلقة حمزة فيقول: أعرضوا على صاحب الكسا فسمي الكسائي، والأول أصحها"[3].

وفاته:

اختلف في وفاته فقيل سنة تسع وثمانين ومائة، وقيل سنة خمس وثمانين ومائة، وقيل سنة ثلاث وثمانين ومائة.[4]

تقريظ العلماء له:

قال الذهبي: "وحدث عنه يحي الفراء، وخلف البزار، ومحمد بن المغيرة، وإسحاق بن أبي إسرائيل، ومحمد ابن يزيد الرفاعي، ويعقوب الدوري، وأحمد بن حنبل، وإليه انتهت الإمامة في القراءة والعربية، قال ابن مجاهد: كان الناس يأخذون عنه ألفاظه بقراءته عليهم، قال أبو عبيد في كتاب القراءات: كان الكسائي يتَخير القراءات، فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضا.

---

[1]-أحاسن الأخبار/ 410-411.

[2]-معرفة القراء الكبار/ 72-73.

[3]-غاية النهاية 1/ 477.

[4]-ينظر أحاسن الأخبار/ 413.

وكان من أهل القراءة، وهي التي كانت عمله وصناعته، ولم يجالس أحدا كان أضبط ولا أقوم منه، وقال أبو عمرو الدوري: سمعت يحي بن معين يقول: ما رأيت بعيني أصدق لهجة من الكسائي، وقال إسحاق ابن إبراهيم: سمعت الكسائي وهو يقرأ على الناس القرآن مرتين وقال: خلف بن هشام كنت أحضر بين يدي الكسائي، وهو يقرأ على الناس، وينقطون مصاحفهم بقراءته عليهم"[1].

وأشهر رواته الليث والدوري:

أولا-الليث: قال عنه ابن الجزري: "هو أبو حارث البغدادي، ثقة، حاذق ضابط، عرض على الكسائي، وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن قمرة بن القاسم الأحول، وعن اليزيدي، وروى عنه القراءة كثيرون ... توفي سنة أربعين ومائتين"[2].

ثانيا-أبو عمرو الدوري: قال عنه الذهبي "حفص بن سليمان أبو عمرو الدوري مولاهم المغافري الكوفي، المقرئ الإمام صاحب عاصم وابن زوج عاصم.

قال خلف بن هشام: مولد حفص سنة تسعين، ومات سنة ثمانين ومائة"[3].

ثالثا-عبد الله بن كثير المكي (45هـ-120هـ)

هو عبد الله بن كثير الداري مولى عمرو بن علقمة الكناني، والداري العطار، ويكنى أبا معبد، وهو من التابعين، توفي سنة عشرين ومائة.[4]

قال ابن مجاهد "والذي أجمع أهل مكة على قراءته إلى اليوم ابن كثير"[5].

وقال الداني: "وهو عبد الله بن كثير بن المطلب الداري المكي مولى عمرو بن علقمة الكناني" ويكنى أبا معبد، كناه خليفة بن خياط، وقال البخاري: هو من بني عبد الدار القرشي، وقال مسلم بن الحجاج: هو من الطبقة الثانية من التابعين، لحق من الصحابة عبد الله بن السائب وقرأ عليه.

---

[1]-معرفة القراء الكبار/ 73-74.

[2]-غاية النهاية 33/2 وانظر معجم تاريخ حفاظ القرآن 1/ 504.

[3]-معرفة القراء الكبار/84 وانظر أحاسن الأخبار/ في 427-428.

[4]-مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار، الداني: أبو عمرو عثمان بن سعيد، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دارا لكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1 ، 1420هـ - 2000م / ص 30.

[5]-السبعة/ 65.

وحدث عن عبد الله بن الزبير، قال أحمد بن سعيد بن أبي مريم: سمعت يحي بن معين يقول: عبد الله بن كثير الداري القارئ ثقة، وقد اختلف في الداري فقال عبد الله بن أبي داود: الدار بطن من لخم من رهط تميم الداري.

وحكى لنا عن الأصمعي أنه قال: الداري هو الذي لا يبرح، ولا يطلب معاشا.

وروي لنا عنه أيضا أنه قال: الداري العطار، وهذا هو الصحيح المتعارف عند العرب فيه نسبوه إلى دارين وهو موضع بالبحرين يؤتى منه بالطيب "حدثنا فارس بن أحمد قال: حدثنا عبد الله ابن الحسين، قال: حدثنا أحمد بن موسى قال: حدثنا عبد الله بن كثير مولى عمرو بن علقمة الكناني، ويقال له الداري قال: وقال الأصمعي: كان عطارا، وهو من أبناء فارس الذين بعثهم كسرى إلى صنعاء فطردوا الحبشة منها"[1].

وقال عنه الذهبي: "وقال ابن معين: ثقة قلت: بعض القراء يغلط ويورد هذه الأبيات بني كثير كثير الذنوب.

إنما هي لمحمد بن كثير أحد شيوخ الحديث، بعد المائتين والله أعلم.

وبلغنا أن عبد الله بن كثير كان فصيحا بليغا مفوها، أبيض اللحية طويلا مُحتشمًا، أسمر، أشهل العينين، يخضب بالحناء عليه سكينة ووقار"[2]

أشهر رواته: البُزِّي وقَنْبُلُ.

أولا- البُزِّي: (170هـ-250هـ)

هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم ابن نافع بن أبي بزة، واسم أبي بُزَّةَ بشار؛ فارسي الأصل من أهل همذان، أسلم على يد عبد الله السائب بن أبي السائب، المخزومي، ولد البزي بمكة سنة سبعين ومائة وهو من أكبر من روى قراءة ابن كثير، رواها بإسناد، وكان إماما في القراءة مُحققا، ضابطا فطنا إليه تنتهي مشيخة الإقراء بمكة، وكان يؤذن في المسجد الحرام، توفي سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة"[3].

[1]-جامع البيان في القراءات السبع/ 134-135هـ.

[2]-معرفة القراء الكبار/ ص50.

[3]-مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار/ 30-31، وانظر شذرات الذهب 2/ 120، ومعرفة القراء الكبار/ 102-103.

ثانيا- قنبل: (195هـ-295هـ)

هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سبعين جُرُجَةَ المكي المخزومي ويكنى أبا عمر ويلقب قنبلا، ويقال هم أهل بيت بمكة يعرفون بالقنابلة. وتوفي بمكة سنة ثمانين ومائتين"[1].

وقال عنه المزي: "يقال رجل قنبل أي غليظ شديد، وقيل هو من أهل بيت كلهم يعرفون بالقنابلة"[2]

قال محقق الكتاب: "قيل كان يستعمل دواء يسقى للبقر يسمى قنبيل، فلما أكثر استعماله عرف به ثم خفف وقيل قنبل".[3]

وقال عنه ابن الجزري: "وكان إماما في القراءة متقنا ضابطا، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ورحل إليه الناس من الأقطار".[4]

رابعا-أبو عمرو بن العلاء/ 68هـ-154هـ

هو أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار بن عبد الله بن المحيصن بن الحرث بن جرهم بن خزاعة بن مازن بن عمرو ابن تميم، وقيل: اسمه زبان، وقيل العريان، وقيل يحي وقيل اسمه كنيته وقيل غير ذلك، وتوفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة[5].

ولد سنة ثمانين وستين وقيل سنة سبعين[6]

أخذ القراءات عن أهل الحجاز، وأهل البصرة، فعرض بمكة على مجاهد، وسعيد بن جبير وعطاء وعكرمة بن خالد وابن كثير، وقيل إنه قرأ على أبي العالية الرياحي، قال الذهبي ولم يصح أنه أدركه وأدرك من حياته تسعا وعشرين سنة"[7].

---

[1]-مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار ص 30.

[2]-أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار/ 212-213.

[3]-أنظر أحاسن الأخبار هامش ص/ 213.

[4]-أنظر النشر في القراءات العشر، ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد تحقيق علي محمود الضباعن دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2/1423هـ - 2006م ،99/1 ومعرفة القراء الكبار/ 133.

[5]-مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار/ ص 31، وأنظر معرفة القراء الكبار/ ص 58 وشذرات الذهب 237/1 وأحاسن الأخبار/ 367.

[6]-معرفة القراء الكبار/ 58.

[7]-المصدر السابق/ 58.

تقريظ العلماء له:

قال الذهبي: "قال الأصمعي سمعت أبا عمرو يقول: كنت رأسا والحسن البصري حي"[1].

قال ابن مجاهد: كان أبو عمرو مقدما في عصره، عالما بالقراءة ووجوهها، قدوة في العلم باللغة، إمام الناس في العربية، وكان مع علمه باللغة وفقهه في العربية متمسكا بالآثار، لا يكاد يخالف اختياره ما جاء عن الأئمة قبله، متواضعا في علمه و لم تزل العلماء في زمانه تعترف له بتقدمه، وتقر له بفضله، وتأتم في القراءة بمذاهبه"[2]، وقال أبو عمرو بن العلاء: إن الله يعلم صدقي، ما رأيت أعلم مني قط، و لم يقل ذلك بغيا ولا تكبرا ولا تطاولا ولا تفاخرا.

وقال الأصمعي: صدق أبو عمرو وأنا لم أر بعد أبي عمرو أعلم منه، وقال: لم تَر عيناي مثل أبي عمرو بن العلاء، كنت إذا جلست إليه خيل ألي أني جلست إلى بحر لا تدرك جانباه.

وقال أبو الفضل العباس بن الفضل الأنصاري: ما رأيت عيناي مثل أبي عمرو بن العلاء، ولا تلد النساء مثل أبي عمرو بن العلاء، وعجزت النساء أن يلدن مثل أبي عمرو ابن العلاء".[3]

أشهر رواته:

وأشهر رواته حفص والسوسي:

أولا- حفص:

هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بنُ صُهبان الأزدي الدوري النحوي، والدور موضع ببغداد توفي في حدود سنة خمسين ومائتين[4]، وهو سن مختلف فيه، قال الذهبي: "ولد سنة بضع وخمسين ومائة في دولة المنصور، وتوفي سنة أربعين وقيل ثمان وأربعين ومائتين".[5]

قرأ على إسماعيل بن جعفر، وعلى الكسائي وعلى يحي اليزيدي، وعلى سليم، ويقال إنه أدق من جمع القراءات وألفها.[6]

---

[1]-المصدر نفسه/ 9.

[2]-كتاب السبعة في القراءات/ ص 380.

[3]-ينظر أحاسن الأخبار/ ص 381.

[4]-مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار/31. وانظر أحاسن الأخبار/ 405، وشذرات الذهب 22/ 111. ومعجم تاريخ حفاظ القرآن 1/ 46.

[5]-معرفة القراء الكبار/ 113-114.

[6]-المصدر السابق/ 113-114 وغاية النهاية 1/ 255-157.

ثانيا- السوسي:

هو أبو شعيب السوسي صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود، بن مسرح الرُّسْتي الرقي المقرئ".[1]

قرأ القرآن على اليزيدي، وسمع بالكوفة عبد الله بن الزبير، وأسباط بن محمد، وبمكة من سفيان بن عيينة قرأ على ابنه معصوم وغيرهم توفي سنة إحدى وستين ومائتين"[2]

خامسا- عبد الله بن عامر الشامي (8هـ-118هـ)

هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءات، المكنى بأبي عمران وهو الصحيح كما في معرفة القراء الكبار، وقراءات القراء المعروفين، وقيل أبو عمرو وقيل أبو محمد وقيل غير هذا".[3]

تقريظ العلماء له:

قال الذهبي "وقال هشام بن عمار حدثني الهيثم بن عمران قال: كان رأس المسجد بدمشق زمن الوليد عبد الله بن عامر. وكان يزعم أنه من حميَر، وكان يغمز في نسبه.

وقال يحي بن الحارث: كان ابن عامر قاضي الجند، وكان رئيس المسجد لا يرى فيه بدعة إلا غيرها، وروى ابن عامر أنه لم يقرأ على عثمان بل سمع قراءته في الصلاة.[4]

وقال عنه ابن الجزري: "وكان إماما كبيرا وتابعيا جليلا، وعالما شهيرا، أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة أيام عمر بن عبد العزيز وقبله وبعده، فكان يأتم به، وهو أمير المؤمنين، وناهيك بذلك فضلا، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق إذ ذاك دار الخلافة، ومحط رحال العلماء والتابعين، فأجمع الناس على قراءته وعلى ناقليها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين."[5]

---

[1]-مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار ص 32، ومعرفة القراء الكبار/ 115، وشذرات الذهب 1/ 127 وما بعدها، ومعجم تاريخ حفاظ القرآن الكريم 1/ 296.

[2]-معرفة القراء الكبار/ ص 115.

[3]-مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار ص32، ومعرفة القراء الكبار/ 46-47 وشذرات الذهب 1/ 456، وأحاسن الأخبار ص 248 وما بعدها ومعجم تاريخ حفاظ القرآن الكريم 1/ 368.

[4]-معرفة القراء الكبار/ 48.

[5]-النشر 1/ 117. وانظر اتحاف فضلاء البشر، بالقراءات الاربعة عشر، البنا أحمد بن محمد، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان ط1/ 1407 هـ - 1987م، 23/1، والأعلام للزركلي 3/ 276.

أشهر رواته:

أشهر رواته ابن ذكوان وهشام

أولا- ابن ذكوان (153هـ-242هـ)

هو أبو عمرو وقيل أبو الحسن والأول أشهر، والثاني رواه الأخفش عنه عبد الله بن أحمد بن بُشَيْر بن ذكوان بن عمرو بن حسان بن داود بن حسون بن سعد بن غالب القرشي الفهري، من ولد غالب بن فهم بن مالك. قال الوليد بن عتبة: ما بالعراق أقرأ من عبد الله بن ذكوان، وقال أبو زرعة: وإنما أقول لم يكن بالعراق ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمن عبد الله بن ذكوان أقرأ من عبد الله ابن ذكوان عندي.

ولد ابن ذكوان يوم عاشوراء من المحرم سنة ثلاث وسبعين ومائة، في أيام الرشيد، توفي في صبيحة يوم الإثنين لسبع حلون من شوال سنة إثنين وأربعين ومائتين في أيام المتوكل وله تسع وستون سنة وتسعة أشهر.

وقيل توفي سنة إحدى وأربعين وقيل سنة خمس وأربعين وقيل سنة ست وأربعين، والصحيح الأول[1].

الثاني- هشام (153هـ-245هـ)

هو أبو الوليد هشام بن عَمَّار بن نصير بن أبان بن ميسرة السلمي القاضي الدمشقي، وسُليم قبيلة من قيس عيلان، وسليم قبيلة من جذام في اليمن.

وكان هشام قاضي دمشق وإمام المسجد الجامع في الخطبة وصلاة الجمعة فقط، وكان ابن ذكوان إمامه في الصلوات الخمس إلا الجمعة. ولد هشام في سنة ثلاث وخمسين ومائة في أيام المنصور، وتوفي بدمشق في سنة خمس وأربعين ومائتين، وله تسع وثمانون سنة والأول أشهر، والثاني رواه الحلواني، وعلى هذا يكون ولد في سنة سبع وخمسين ومائة وقيل توفي بعد وفاة ابن ذكوان بثلاث سنين[2].

[1]-أحاسن الأخبار/ 296هـ-297، وأنظر مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار/ ص 33.

[2]-أحاسن الأخبار 297-298، ومختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار/ 33.

سادسا- عاصم الكوفي (... -175هـ)

هو عاصم بن بهدلة أبي النجود بفتح النون وضم الجيم وقد غلط في ضم النون، والنجود بفتح النون وضم الجيم واسكان الواو، جمع نجدة، مأخوذ من نجدت المتاع أنجده نجدة، إذا نظمته وسوّيته، أو سويت بعضه على بعض وقبل أبو النُّجُود بضم النون جمع نجد، كقولهم حَرْب وحُروب، وضرب وضُرُوب، وسعد وسعود.

أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي، وأحد القراء السبعة ويقال أبو النّجُود اسم لا يعرف له اسم غير ذلك، وبهدلة اسم أمه وقيل اسم أبي النُّجود عبد الله، وهو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي الرحمن السلمي في موضعه، جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد، وكان أحسن الناس صوتا بالقرآن، وقال ابن عياش: لا أحصي ما سمعت أبا سلمان السبعي يقول: ما رأيت أحدا أقرأ للقرآن من عاصم بن أبي النجود.[1]

وقال ابن الجزري: "واختلف الناس في موته فقيل سنة عشرين ومائة وهو قول أحمد بن حنبل، وقيل سنة سبع ومائة، وقيل سنة ثمان وقيل سنة تسع، وقيل قريبا من سنة ثلاثين. قال: والذي عليه الأكثر أنه توفي سنة سبع وعشرين ومائة. قلت بل الصحيح ما قدمت ولعله تصحيف على الأهوازي سبع بتسع والله أعلم".[2]

تقريظ العلماء له:

قال الذهبي: "وإليه انتهت القراءة بالكوفة، بعد شيخه عبد الرحمن السُلَمِي، قال أبو بكر بن عياش لما هلك عبد الرحمن جَلَسَ عاصم يقرئ الناس، وكان عاصم أحسن الناس صوتا بالقرآن"[3].

وقال: "وقال عبد الله بن أحمد ابن حنبل: سألت أبي عن عاصم بن بهدلة، فقال: رجل صالح ثقة فسألته أي القرآن أحب إليك، قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم تكن فقراءة عاصم أبو بكر"[4].

---

[1]-ينظر مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار/ 33-34، وأحاسن الأخبار/ 430-431، وغاية النهاية 1/ 315-316، وشذرات الذهب 1/ 175، ومعجم تاريخ حفاظ القرآن الكريم 1/ 330.

[2]-غاية النهاية 1/ 316-317هـ، وأنظر الأعلام للزكلي 3/ 248.

[3]-المصدر السابق/ 51.

[4]-المصدر نفسه/ 52.

قال: "قال عاصم من لم يحسن من العربية إلا وجها واحدا لم يحسن شيئا، وقال لي عاصم ما أقرأني أحد حرفا إلا أبو عبد الرحمن قد قرأ على علي رضي الله عنه، فكنت أرجع من عنده فأعرض على زر، وكان زر قد قرأ على عبد الله رضي الله عنه، فقلت لعاصم لقد استوثقت"[1].

أشهر رواته:

أبو بكر شعبة بن عياش، وحفص ابن سليمان بن المغيرة الأسدي البزار الكوفي، ويكنى أبو عمرو ويعرف بحفص[2].

أولا- شعبة (95هـ-193هـ)

هو شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الحنَّاط بالنون الأسدي النهشلي، الكوفي الإمام العلم راوي عاصم، اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولا أصحها شعبة، وقيل أحمد وقيل عبد الله عنترة وسالم وقاسم ومحمد وغير ذلك، ولد سنة خمسة وتسعين وعرض القرآن على عاصم ثلاث مرات وعلى عطاء ابن السايب وأسلم، المقرئ وعرض علية كثيرون."[3]

توفي في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة وقيل سنة أربع وتسعين."[4]

ثانيا- حفص (90هـ-180هـ)

هو حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمرو بن أبي داود الأسدي الكوفي المغافري البزار، ويعرف بحفيص أخذ القراءة عرضا وتلقينا عن عاصم، وكان ربيبه ابن زوجته، ولد سنة تسعين قال الداني "وهو الذي أخذ قراءة عاصم على الناس تلاوة، ونزل ببغداد فأقرأ بها وجاور مكة فأقرأ أيضا وقال يحي بن معين: الرواية الصحيحة التي رويت عن قراءة عاصم رواية أبي عمرو... وتوفي سنة ثمانين ومائة على الأصح."[5]

[1]-معرفة القراء الكبار/ 52، وأنظر جامع البيان في القراءات السبع/ 146هـ-147هـ.

[2]-مختصر في مذاهب القراء السبع بالأمصار ص 34.

[3]-غاية النهاية 1/ 295.

[4]-المصدر السابق 1/ 295-296، وانظر الأعلام للزركلي 3/ 165، ومعجم تاريخ حفاظ القرآن الكريم 1/ 294.

[5]-غاية النهاية 1/ 229-230، وانظر مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار/ 34، والأعلام للزركلي 2/ 296

سابعا-حمزة بن حبيب الزيات (80هـ-156هـ)

هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات القرشي التميمي، مولى لهم، ويكنى أبا عمارة وتوفي بحلوان في خلافة أبي جعفر سنة ست وخمسين ومائة[1]، قال ابن الجزري: "ولد سنة ثمانين وأدرك الصحابة بالسن فيحتمل أن يكون رأى بعضهم"[2].

وقال الذهبي: "ولد سنة ثمانين وأدرك الصحابة بالسن فلعله رأى بعضهم، وقرأ القرآن عرضا على الأعمش وحمران بن أعين ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ومنصور وأبي إسحاق وغيرهم، وقَرأ أيضا على طلحة بن مصرف، وجعفر الصادق، وتصدر للإقراء مدة، وقرأ عليه عدد كثير، وقد حدث عن طلحة بن مصرف، وحبيب بن أبي ثابت، والحكم وعمرو بن مرة، وعدي بن ثابت ومنصور وعدة.

قرأ عليه الكسائي، وسليم بن عيسى، وهما أجل الصحابة، وعبد الرحمن بن أبي حماد"[3].

تقريظ العلماء له:

قال ابن الجزري: "وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش وكان إماما حجة خاشعا زاهدا وربما قانتا لله، عديم النظر، وكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان، ويجلب الجوز والجبن إلى الكوفة، قال عبد الله العجلي قال أبو حنيفة لحمزة شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك فيهما القرآن والفرائض.

وقال سفيان الثوري: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض، وقال أيضا: ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر. وقال عبد الله بن موسى: كان حمزة يقرئ القرآن حتى يتفرق الناس ثم ينهض فيصلي أربع ركعات، ثم يصلي ما بين الظهر إلى العصر، وما بين المغرب والعشاء، وكان شيخه الأعمش إذا رآه قد أقبل يقول: هذا حبر القرآن"[4].

---

[1]-مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار/ 34-35، وانظر أحاسن الأخبار/ 303.

[2]-غاية النهاية 1/ 236.

[3]-معرفة القراء الكبار/ 66.

[4]-غاية النهاية 1/ 237-238 ووفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس، شمس الدين بن خليكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت (د ط دت)، 1/ 137 ومعرفة القراء الكبار/ 66-67 ومعجم تاريخ حفاظ القرآن الكريم 1/ 215.

أشهر رواته:

خلف وخلاد[1]

أولا- خلف (150هـ-229هـ)

هو خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف هو حليف ابن هشام بن طالب بن غراب، الإمام العلم أبو محمد البزار بالراء البغدادي، أصله من فم الصِلح بكسر الصاد، أحد القراء العشرة وأحد الرواة عن سليم عن حمزة، ولد سنة خمسين ومائة وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين وكان ثقة كبير زاهدا عابدا عالما".[2]

قال ابن الجزري: "مات في جمادى الأخرة سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد"[3].

ثانيا- خلاد

هو خلاد بن هشام البزار ويكنى أبا محمد وهو من أهل فم الصِّلح وتوفي ببغداد وهو مختف زمان الجهمية سنة تسع وعشرين ومائتين[4].

قال ابن الجزري: "أبو عيسى وقيل أبو عبد الله الشيباني مولاهم الصيرفي الكوفي إمام في القراءة ثقة عارف محقق أستاذ، أخذ القراءة عرضا عن سليم وهو من أضبط أصحابه وأجلهم وروى القراءة عن حسين بن على الجعفي عن أبي بكر عن عاصم وعن أبي جعفر عن أبي بكر عن عاصم، وعن أبي جعفر محمد ابن الحسن الرؤاسي، توفي سنة عشرين ومائتين"[5].

[1]-ينظر مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار/ ص 35.

[2]-غاية النهاية 1/ 247، والأعلام 2/ 311-312.

[3]-غاية النهاية 1/ 247، وأنظر معجم تاريخ حفاظ القرآن الكريم 1/ 223.

[4]-مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار ص/35.

[5]-غاية النهاية 1/ 248، والأعلام للزركلي 2/ 309، ومعجم تاريخ حفاظ القرآن الكريم 1/ 210.

مدخل في التعريف بمصطلح التحليل والاحتجاج ومصادر الاحتجاج في اللغة العربية

تتوارد ثلاث اصطلاحات في تعليل اللغة العربية هي: (مصطلح التعليل) و(الاحتجاج) و(التوجيه)، والكتابان اللذان أنا بصدد المقارنة بينهما يحمل أحدهما هذه العناوين الثلاثة، وهو كتاب "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي (ت سنة 437هـ) بينما يحمل الثاني عنوان التوجيه وهو كتاب "شرح الهداية في توجيه القراءات لأحمد بن عمار المهدوي ت سنة 440هـ والذي كان معاصرا لمكي بن أبي طالب القيسي وينتميان إلى بيئة واحدة وهي البيئة الأندلسية والمغربية، والمهدوي قرأ كتاب مكي وأخذ عنه، وفي هذا المدخل أحاول التعريف بهذه المصطلحات الثلاث وهي التعليل والاحتجاج والتوجيه حسب هذا التدرج الذي يبدو أن هذه المصطلحات ظهرت وفقه ومعرفا بأهم الدراسات فيها.

مقدمة:

فكرة التعليل ليست فكرة جديدة، بل ظهرت في بواكير الدراسات النحوية العربية، وفي كتاب سيبويه الذي سماه بعض الدارسين بقرآن النحو تم تعليل كثير من الظواهر اللغوية، وقد قام الدكتور أسعد خلف العوادي بدراسة بعنوان العلل النحوية في كتاب سيبويه، تتبع فيه أسلوب ومنهج سيبويه في تعليل الظواهر النحوية كما قامت دراسات قديمة وحديثة بدراسة ظاهرة التعليل وتطبيقها في اللغة العربية لعلى أشهرها كتاب "الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ت (337هـ) بتحقيق الدكتور مازن المبارك، وكتاب العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق (ت 381هـ) بتحقيق الدكتورة مها مازن المبارك، وهناك طبعة أخرى للكتاب بتحقيق الدكتور محمود محمد محمود نصار، هذا إضافة إلى الدراسات اللغوية القديمة التي تناولت التعليل ككتب الأصول نذكر منها كتاب "الأصول في النحو لابن السراج النحوي (ت 316هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسن الفتلي وكتاب الإنصاف في أسباب الاختلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري النحوي (ت 577هـ) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

ولعل هذه الدراسات توجت فيما بعد بكتاب الاقتراح في أصول النحو وجدله للإمام عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) بتحقيق الدكتور محمود يوسف نحال، وقد نشره كاملا مع كتاب "فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح" للإمام أبي عبد الله محمد بن الطيب اللغوي (ت 1270هـ).

وهذه المصادر التي أشرت إليها تناولت مسألة التعليل النحوي خاصة مسألة تعليل القراءات، وإلا فإن تعليل الظواهر الصوتية اللغوية أو النحوية أو الصرفية ظهرت منذ بواكير النحو العربي مما أشرت إليه سابقا وإنما نبهت على المصادر المشهورة، وفي كتب النحو واللغة وإعراب القرآن تعليل كثير لتلك الظواهر.

وقد عني الدارسون المحدثون بظاهرة التعليل؛ فهناك دراسات كثيرة نذكر منها كتاب أسلوب التعليل في اللغة العربية لأحمد خضري عباس، وكتاب مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي لجعفر نايف عبادنة؛ الذي تناول فيه ظاهرة التعليل عند الخليل بن أحمد الفراهيدي،

وكتاب دراسة في النحو الكوفي مدخل إلى معاني القرآن للفراء وهي رسالة ماجستير للمختار أحمد ديدة، وكتاب مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي، وكتاب في أصول النحو العربي لسعيد الأفغاني، وكتاب تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب للدكتور محمد مختار ولد أباه، وقد أغفل فيه الإشارة إلى كتابي الكشف والتوجيه لمكي والمهدوي رغم أهميتها، وكتاب خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري للدكتور عبد القادر رحيم الهيتي، وكتاب التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث للدكتور خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، ويعتبر من أحدث ما كتب في هذه الظاهرة. وقد عرض فيه شيئا جديدا وهو آراء المحدثين إضافة إلى آراء القدامى، وكتاب الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن ومعانيه للدكتور حسام أحمد قاسم.

وكلها دراسات عنيت بتعليل الظواهر الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية في مصادر النحو، وليست خاصة بكتب القراءات، وإن كان معظم هذه الدراسات تشير إليها كمباحث أو فصول باعتبار أن الدراسات اللغوية العربية نشأت في أحضان الدرس القرآني وقراءاته.

ويمكن إضافة كتب قديمة ككتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت 537هـ) وكتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، وقد وقفت على رسالة دكتوراه للدكتور أيوب مرجس عطية القيسي بعنوان الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب في لسان العرب (دراسته وتحليل).

وقد أفددت من كل هذه الدراسات في إنجاز هذا البحث لأن مصادر الاحتجاج للقراءات القرآنية وتوجيهها قد نهلت من هذه المصادر في تعليل القراءات.

ومن أهم الدراسات الحديثة كتاب "مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء" للدكتور فخر الدين قباوة وفيما يلي تعريف بظاهرة التعليل في اللغة العربية:

أولا: العلة والتعليل لغة واصطلاحا:

وسأقتصر هنا على التعليل في اللغة والاصطلاح ثم أتناول العلة عند النحاة، وأرى من الأهمية بمكان ذكر العلة عند الفلاسفة والأصوليين وإن كان خارج نطاق هذا البحث، لأن تأثر الفلسفة بالنحو والأصول أمر وارد. وأحيل على كتاب أسلوب التعليل في اللغة العربية

للدكتور أحمد خضير عباس، وكتاب الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم للدكتور حسام أحمد قاسم:

أ. **العلة لغة:** تدل على عدة معان منها " السبب" وقد أفرد صاحب اللسان فصلا طويلا لمعاني (علل) ومشتقاته في العربية، وأنا أقتبس منه ما أرى له علاقة بموضوع هذا البحث، وهو معنى العلة الذي له علاقة بالعلل النحوية، قال بن منظور: "والعلة المرض، عَلَّ يعِلُّ، واعتل أي مرض فهو عليل، وأعله الله ولا أعلك الله أي أصابك بعلة، والعلة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول... وقد اعتل الرجل وهذا علة لهذا أي سبب"[1].

فالعلة وهي المرض يصيب الإنسان فيتغير حاله من حال إلى حال، ولعل النحويين حينما أطلقوا مصطلح العلة على حروف اللين قصدوا هذا المعنى لأنها كثيرة التغير من حال إلى حال قال الزبيدي: " لأن بحلوله (أي المرض) يتغير الحال من القوة إلى الضعف"[2].

كذلك العلة بمعنى الحدث الشاغل إذا صار شغلا ثانيا منع صاحبه عن شغله الأول فتتغير حاله بحاله".[3]

أما العلة بمعنى السبب فهي مناط حديثنا هذا لأن السبب "ما يتوصل به إلى غيره"[4]

والمعنى المقصود عند النحاة هو العلة بمعنى السبب أو التغير، أو اللغوية لأنها تؤدي إلى تغيير الظاهرة النحوية أو اللغوية أو القياس الفلسفي أو الفقهي من حال إلى حال، لا يتسع المقام هنا في هذا المدخل الوجيز لبسط الكلام عن العلل الفلسفية والفقهية وعلاقتها بالعلة النحوية، وإنما سأقتصر على هذه الأخيرة لأنها موضوع هذه الدراسة.

---

1. لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم الإفريقي، تحقيق ابو ياسر سليمان أبو شادي ومجدي فهمي السيد، المكتبة التوفيقية القاهرة، مصر، بتصرف (علل) **471/12**

2. تاج العروس، محمد مرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية، مصر،1306هـ (علل) 32/8.

3. أسلوب التعليل في اللغة العربية، أحمد خضير عباس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1428/1هـ-12/2007

4. القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، تحقيق محمد البقاعي، دار الفكر، دمشق، سوريا 1420هـ-1999م (سبب) 89.

ب. العلة اصطلاحا:

بين الزجاجي أن العلة النحوية ليست موجبة أي ليست كالعلة الطبيعية، التي لابد أن يترتب عليها السبب وإنما هي مستنبطة من الكلام.

يقول: "أقول أولا أن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس وليست كالعلل الموجبة للأشياء والمعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق"[1].

ثم يبين أنواع هذه العلل فيقول "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"[2].

ثم يبين كل نوع منها ضاربا له الأمثلة شارحا له فيقول:"فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، وإن لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في العلم، فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدا قائم إن قيل بم نصبتم زيدا، فقلنا بأن؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأن كذلك علمناه ونعلم وكذلك: قام زيد، إن قيل بما رفعتم زيدا؟ قلنا: إنه فاعل، اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بإن في قوله إن زيدا قائم، ولم وجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قد تقدم مفعوله على فاعله نحو ضرب أخاك محمد؛ وما أشبه ذلك. وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب مثل أن يقال: ضمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أو المقتضبة بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم

1. الإيضاح في علل النحو أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د/حازم مبارك، دار النفائس، ط 1406/5هـ-64/1986.
2. المصدر السابق/64.

مفعوله على فاعله نحو ضرب زيد عمرو، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذلك مترع ثانٍ؟ فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول وأي قياس اطرد لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله، فهلا أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به، في قولكم: ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك؟ وهلا حين امتنعت من ذلك العلة لزمتموه و لم ترجعوا عنه فتميزوه في بعض المواضع في قولكم إن خلفك زيدا وإن أمامك بكر وما شابه ذلك، وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو ضرب زيدا عمرو امتنعتم عن إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها، في قولكم إن زيدا أبوه قائم، وإن زيدا ماله كثير، والعامل لا يكون جملة؟ و لم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم إن زيدا يركب، وإن عبد الله راكب، رأيتم فعلا وقع موقع الفاعل بدلا منه نائبا عنه، ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضا"[1].

ثم أعرض عن الدخول في هذا النقاش متذرعا بأنه داخل في الجدل وأنه سيذكره في باب العلل.

ثم يذكر أن الخليل أول من علل، ولما سئل عن العلل التي يقبل بها في النحو فقيل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت عن سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج الملائمة فلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، فسنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجاز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكر هذا الرجل محتمل أن يكون عمله لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته في النحو فهو أليق مما ذكرته من المعلول فليأت بها."[2]

1. الإيضاح في علل النحو/64-65.
2. المصدر السابق/66.

ثم قال: "وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل النحو اعرف ذلك إن شاء الله."[1]

ويتضح من كلام الخليل بن أحمد رحمه الله أنه أول من توسع في ذكر العلل، وأن ما ورد في كتاب سيبويه كما بينه الدكتور أسعد خلف العوادي يرجع أكثره إلى الخليل وكما قال: "فليس غريبا أن ينسب التعليل إلى علماء العربية الأوائل، فالعرب قبل شيوع اللحن كانوا يتكلمون بلغتهم سليقة وطبعا لا تعليما ولا تلقينا، ولكنهم احتاجوا حينما كثر اللحن، وانتشر إلى استقراء هذه اللغة وضبط قواعدها"[2].

وهذا الجهد قام به "النحويون" خاصة فصنعوا الظواهر اللغوية المختلفة وحالات الكلام المتباينة، ووضعوا لها أسماء تعين على توضيحها وتثبيتها في الأذهان ولما ارتقت العقول بما أتيح لها من الاطلاع على الثقافات الأجنبية الأخرى أخذ النحاة يبحثون عن علل يفسرون بها تلك الظواهر والحالات"[3] بل إن ظاهرة التعليل وما يترتب عنها ترجع إلى ابعد من تاريخ الخليل بن أحمد فقد ظهرت قبله على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) وتلميذه عيسى بن عمر (ت.....) وابي عمرو بالعلاء (ت154)، وقد خص ابن جني (ت392 هـ) معظم الجزء الأول من الخصائص لبحث العلة وأنواعها وسائر ما يتصل بها مما يضيق عنه المقام هنا ومما سنورد شواهد منه لدى تناولنا العلل والوجوه عند مكي والمهدوي.

ثم جاء من بعدهم الإمام جلال الدين السيوطي فلخص آرائهم وجمعها في كتابه "الاقتراح" من علم أصول النحو. وقد حققه الدكتور محمد سليمان ياقوت طبعة دار المعرفة الجامعية مصر (1426هـ، 2006م) فأفاض في ذكر أصول النحو من السماع والإجماع والقياس وعلله، وأنواع العلل ومسالكها وقوادحها وتحدث عن التعارض والترجيح، والكتاب تلخيص جيد لهذا العلم وقد تلقاه العلماء بالاستحسان والقبول وقام الإمام اللغوي المحدث أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي بشرحه في كتاب سماه "فيض نشر الانشراح في روض طي الاقتراح"، وقد حققه الأستاذ الدكتور محمود يوسف نحال نشر دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث،

1. الإيضاح/66.

2. العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف الموادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،20/2008.

3. مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، الدكتور جعفر نايف عبابنة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1404/1هـ-1984م/85.

الإمارات العربية المتحدة ط20/ 1423هـ 2002م، في مجلدين ضخمين، وسيكون من أهم مصادر هذا البحث إن شاء الله؛ لأنه بسط ما أوجزه السيوطي وفصل ما تركه موجزا بشواهد اللغة، كما أنه يحيل في كثير من المواضع إلى مصادر اللغة والنحو التي تشرح ما أورده السيوطي مقتضبا.

هذا وقد لخصت الكلام عن ظاهرة التعليل و لم أفصلها لأنها حظيت بدراسات أعتقد أنها أدت هذا الغرض منها[1].

وفي ضوء الخلفية المعرفية عن ظاهرة التعليل في العربية في المصادر القديمة والحديثة التي أشرت إليها سأتتبع منهج مكي والمهدوي في التعليل، وإلى أي مدى تتوافق تعليلاتهما وتنسجم مع ما وصفه أولئك العلماء من شروط ومقاييس.

ثانيا: مصطلح الاحتجاج والتوجيه:

لابد من بيان معنى الاحتجاج لغة واصطلاحا كما بينت مصطلح التعليل، ومتى نشأ هذا العلم، وما دوافع تأليفه، وما هي أهم كتب الاحتجاج للقراءات القرآنية، وما أهميتها في الدراسات اللغوية.

1- معنى الاحتجاج لغة واصطلاحا:

جاء في لسان العرب: "الحجة البرهان، وقيل الحجة: ما دوفع به الخصم، وقال الأزهري: الحجة؛ الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة"[2].

وفي التعريفات للجرجاني (ت818هـ) "الحجة ما دل على صحة الدعوى، وقيل الحجة والدليل واحد"[3].

وعلى هذا فالاحتجاج مأخوذ من الحجة ويعنى به إقامة الحجة"[4].

---

1. ينظر على سبيل المثال العلل النحوية في كتاب سيبويه، والأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، الدكتور حسام أحمد قاسم، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1428/1هـ-2007م.

2. لسان العرب (حجج). 61/3

3. التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد بن علي السيد الزين، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، لبنان ط1407/1هـ1987م/115.

4. المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر، وأبو محمد علي النجار،المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استامبول، تركيا، (د ت) (حجج)/156.

ويعرفه الدكتور إبراهيم رفيدة بقوله: هو توجيه القراءة وتعليلها بإعرابها وبيان سندها في اللغة، وما قد يترتب على ذلك من اختلال المعنى والتوفيق بين القراءات، والترجيح بينها والموافقة لشروط القراءة الصحيحة أو مخالفتها لتوثيق النص القرآني وإحاطته بسياج علمي لغوي إلى جانب بيان الرواية والسند"[1].

وقال سعيد الأفغاني "يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو ترتيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"[2].

ويتبين من كلام الدكتور ابراهيم رفيدة "أن توجيه القراءات وتعليلها" سببه ما صدرت به هذا المدخل من أن التعليل والاحتجاج والتوجيه شيء واحد، جاء في لسان العرب" ويقال هذا وجه الرأي أي هو الرأي نفسه"[3].

وفي الكليات للكفوي:" والحجة بالضم البرهان، وعند النظار أعم منه لاختصاصهم عندهم بيقين المقدمات، وما يتثبت به الدعوى من حيث إفادة البيان يسمى بينة"[4].

وهذا قريب من تعريف الجرجاني وإن تضمن الحجج البرهانية والجدلية في المنطق والحجج القانونية الفقهية التي تسمى بينة قال صاحب اللسان (واتجه له أي سنح، وهو افتعل، صارت الواو ياء لكسرة ما قبلها وأبدلت منها التاء وأدغمت ثم بني عليه قولك قعدت تجاهه أو تجاهك أي تلقائك)[5]

ويتضح من هذا أن الوجه المقصود في القراءات القرآنية هو الدليل اللغوي أو النحوي أو الأصولي الذي يبين حجية القراءة، وقد استعمله مكي في عنوان كتاب "الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها وحججها" والمهدوي في شرح الهداية في توجيه القراءات، ويظهر من

1. حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط1418/5هـ-1975م.

2. في أصول النحو، الأفغاني دار الفكر، جامعة سوريا، ط3/ 1383هـ-1964م/ 06

3. لسان العرب (وجه) 558/13.

4. الكليات، الكفوري، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1419/2 هـ - 1995 م ص 22 /406.

5. لسان العرب (وجه) 556/13.

هذا أن هذا الكتاب هو شرح لكتاب سماه الهداية في توجيه القراءات و لم أقف عليه ولا أعلم هل طبع أم لا؟.

أما إذا نظرنا إلى كتب الاحتجاج واستقرأنا ما فيها فيتضح أن الاحتجاج والتعليل والتوجيه واحد وهو: "بيان وجه كل قارئ فيما اختاره من قراءة، وأكثر هذه الوجوه لغوية ومنها ما ليس كذلك"[1].

ويقول: "وسمي هذا الضرب من التأليف احتجاجا؛ لأن أكثر من ألف فيه كان يفتتح بيان وجوه القراءة بقوله وحجة من قرأ بكذا هو كذا..."[2] وقد يفتتحون بقولهم: " فلأي علة وهو كثير مع لفظ الحجة في كتابي مكي والمهدوي، هذا وقد أطلقت تسميات أخرى كـــ: "معاني القراءات" أو "إعراب القراءات" مثل كتاب "إعراب القراءات الشواذ للعكبري (ت616) في مجلدين.

وكتاب "إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (ت 370هـــ)، وكتاب "إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ابو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الأصبهاني (ت603هـــ).

دوافع التأليف في الاحتجاج واسبابه:

يمكن تلخيص الدوافع إلى التأليف في الاحتجاج للقراءات القرآنية الصحيحة إلى أمور هي:

1) بيان الاركان الثلاثة للقراءة الصحيحة وهي: صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة المصاحف العثمانية ولو احتمالا. وهذه أركان القراءة الصحيحة كما أوضحها علماء القراءات ومنهم ابن الجزري وفي ذلك يقول: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها

1. الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات للدكتور عبد البديع النيبراني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا ط1/1427هـــ-2006م/ 13.

2. المرجع السابق.

ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أو العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين"[1].

فالقراءات الصحيحة هي ثمرة لظاهرة الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها، والتي نقلت الوجوه الصحيحة المتواترة من تلك الأحرف، كما نقلت كتب الشواذ ككتاب «المحتسب" لابن جني، و"مختصر في شواذ القرآن" لابن خالويه، و"إعراب القراءات الشواذ" للعكبري، الوجوه الأخرى التي قد تكون من العربية الصحيحة وإن لم يصح نقلها سندا، وقد تميزت كتب الاحتجاج للقراءات السبعة أو العشرة بذكر اللغات الفصيحة التي تم بها أداء النص القرآني.

2) الدفاع عن القراءات: ولا سيما المتواترة ضد من توهم أن فيها لحنا كما يقول الدكتور عبد البديع النيرباني قال: " وفي كليهما نظر أما الأول فإن كتب الاحتجاج لم تعن بنقد أسانيد القراءات التي تعرض لها، وهي حين تحتج برسم المصحف لا تفعل ذلك لتوضيح موافقة القراءات لمرسوم الخط، بل لترجيح قراءة على قراءة وأما الآخر فهو لا يفسر سوى الاحتجاج لمشكل القراءات مما تكلم فيه بعض اللغويين وغيرهم، وهو نزر يسير إذا قيس بما وراءهُ مما لم يختلف على صحته لفظا ومعنى"[2].

ثم عقب على ذلك فقال: " على أن ممن ألف في الاحتجاج من ضعّف وردَّ وخطَّأَ ولحَّن ووهَّم وردَّ بعض القراءات المتواترة وكان أجرؤهم على هذا أبو منصور الأزهري"[3].

ثم تساءل فقال: "فكيف يقال عن هؤلاء إن دوافعهم للتأليف في الاحتجاج للقراءات هو الدفاع عنها"[4].

ثم أردف ذلك قائلا:"وكل ما في الأمر أن كتب القراءات لما كانت كتب رواية يراعى فيها الاختصار تمكينا للطلبة من حفظها؛ كان أكثرها يخلوا من المعاني والعلل، فجاءت كتب الاحتجاج وهي كتب دراية تشرح ما اختصر فيها..."[5]

1. النشر في القراءات العشر ،15/1.
2. الجوانب الصوتية/14.
3. المرجع السابق/15
4. المرجع نفسه/15
5. نفسه.

وهذا الذي ذكره يتوافق مع الطعن الذي كان في بعض القراءات، وسنرى له تطبيقات في هذا البحث وهناك من ألف في هذه الملاحن ككتاب ملاحن القراء لفضيلة القاضي الشيخ بن حاميني (ت 1316هـ).

وهناك دافع ثالث لم يشر إليه النيرباني ولا علي بن عامر الفهري؛ وهو أن هذه القراءات كانت ثمرة لتعدد الأحرف السبعة التي تم بها أداء النص القرآني، وأن إحدى هذه الأحرف هو اللهجات واللغات العربية؛ فقد وجدنا في مقالنا الذي نشرناه بعنوان "ظاهرة الأحرف السبعة في القرآن الكريم ودورها في حفظ اللسان العربي" أن في تدوين تلك الأحرف التي جاءت بتلك اللغات واللهجات حفظت كثيرا من اللغات واللهجات العربية من الاندثار، ولولا هذه القراءات القرآنية التي تضمنتها كتب الاحتجاج للقراءات الصحيحة والشاذة لضاعت تلك اللهجات، وتلك إحدى نعم القرآن الكريم وعطائه على العربية وإنه لحقا كما قال الله عنه: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [1].

يقول سالم بن عامر بن علي الفهري: "ويعد القرآن الكريم بقراءاته المختلفة أوثق مصادر الاحتجاج وهو كلام الله الذي نزل على نبيه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والصحابة رضي الله عنهم تلقوه مشافهة من الصادق الأمين؛ وهم الصفوة الذين لم يتطرق إليهم اللحن؛ ولم تفسد ألسنتهم بمخالطة العجم أبدا، فهو سيد الحجج، وأقواها ولا يصح رد أي قراءة من قراءاته سواء كانت متواترة أم آحادا أم شاذة.

وقد قرر السيوطي في كتابه "الاقتراح" هذه الحقيقة فقال: " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءة الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في

1. سورة: الزخرف/44

ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو استحوذ وكأين وما ذكرته كتب الاحتجاج لها في اللغة"[1].

ثم قال ردا على من لحن بعض القراء المشهورين "وكان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في اللغة العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية"[2].

وفي رأيي فإن هؤلاء الذين لحنوا هؤلاء القراء تأثروا كثيرا بمنهج التعليل والقياس الذي اتبعته المدرسة البصرية خلاف الكوفية؛ التي تقدم الرواية والسماع وتثبت بها الدليل النحوي.

بل إن من العلماء من ألفوا في الاحتجاج للقراءات الشاذة وأثبتوا أنها أحيانا أقوى من القراءات المتواترة من حيث موافقتها لقواعد اللغة العربية قال بن جني (ت392هـ): "وضرب تعدى ذلك[3] فسماه أهل زماننا شاذا أي خارجا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها[4]. إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه ومن ورائه، ولعله أو كثير منه مساوٍ للفصاحة للمجتمع عليه. نعم وربما كان فيه تلطف صنعته وتعنف بغيره فصاحته وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قدم إعرابه؛ ولذلك قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه، وما كنه عليه، وزاده إليه كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شنبوذ، وأبي بكر محمد بن الحسن ابن مقسم، وغيرهما ممن أدى إلى رواية استقواها وأنحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها، ولسنا نقول ذلك فسحا بخلاف القراء المجمع في أهل الأمصار على قراءتهم، أو تسويغا للعدول عما أقرته الثقات منهم، لكن غرضنا أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذا،

1. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، جلال الدين، تحقيق الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، جامعة طنطا مصر، 1426هـ-2006م/ 76

2. المصدر السابق ص78.

3. أي القراءات المتواترة والصحيحة.

4. وهي التي أوردها ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات.

وأنه ذاهب في صحة الرواية بجيرانه آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يرى امرئ أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له"[1].

وللدكتور حمدي سلطان بن حسن أحمد العدوي دراسة قوية عن هذه القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، طبعة دار الصحابة للتراث طنطا، مصر ط1/ 1427هـ-2006م

بل إن أحد جهابذة اللغة العربية وهو الإمام أبو البقاء العُكبَرِي ألف كتاب بعد كتاب ابن جني سماه "إعراب القراءات الشواذ" في مجلدين وهو إمام في اللغة العربية عرف بكتبه القيمة في اللغة، منها: "التبيان في إعراب القرآن" قام فيه بإعراب جميع القراءات الشاذة.

1. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1419/1هـ-1998م 1/102-103.

الباب الأول

حياة مكي بن أبي طالب القيسي والمهدوي ونشأتهما العلمية

الفصل الأول

حياة مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي ونشأته العلمية

(355-437هـ/966م-1045م)

أولا_ اسمه:

هو أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القرني[1]. كنيته محمد ولقبه مكي بن ابي طالب وفي اسمه الثالث والرابع خلاف، وهو كما حققه الدكتور محي الدين: مكي بن محمد بن مختار؛ إذ أن أبا طالب اسمه محمد الذي هو حموش بتسمية أهل المغرب تحببا[2].

وهو ما أشار إليه الذهبي وغيره من أهل التثبت، وكما يتضح من هذا فإن حموش هو لقب ثان للفظ محمد وليس اسما آخر كما أوردته بعض المصادر كوفيات الأعيان.[3]

فمعظم من ترجموا له أوردوا حموش كلقب أو كما أشرت (أبا طالب) كما حققه الدكتور محي الدين رمضان جاء في كتاب الصلة لابن بشكوال مكي بن أبي طالب واسمه حموش بن مختار القيسي القرني[4].

وجاء في بغية الوعاة للسيوطي " مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي النحوي القرني"[5].

ثانيا_ نسبه:

القيسي وهي ترجع إلى قبائل قيس ين عيلان، التي انتشرت بتلك الأصقاع، وتكاثرت حتى بلغت إلى ما بعد بلاد الأندلس والقيروان، وبعض من ترجموا له كالذهبي يلقبونها " المغرب[6] وكذلك بالأندلس، والقرطبي نسبه إلى الأندلس وقرطبة، إذ رحل إليها ودرس بها وخطب الجمعة وبها توفي.

---

1. سير أعلام النبلاء، الذهبي، 17/ 591، وأنظر الأعلام، خير الدين الزركلي 286/7.

2. الكشف عن وجوه القرارات السبع وعللها وحججها، أبي محمد بكر بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان ط1418/5هـ-1997 55/1.

3. وفيات الأعيان 2/ 175-159 جاء فيه أبو محمد مكي بن أبي طالب.

4. الصلة في تاريخ علماء الأندلس، بن بشكوال، أبي القاسم خلف بن عبد الملك، تحقيق الدكتور صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1423/1هـ-2003.

5 بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط1/ 1425هـ-2004م. 248/2.

6. انظر الصلة /489.

ثالثا_ مولده ونشأته:

ولد بمدينة القيروان ذكر ذلك ابن باشكوال في الصلة: والذهبي[1] وغيرهما سنه خمس وخمسين وثلاثمائة (355 هـــ) كما في جميع المصادر.

وكانت البيئة التي ولد فيها كما وصفها الدكتور محي الدين رمضان محقق كتاب "الكشف " عاجلتها أيادي الطامعين سواء البربر الذين عهد منهم الخروج والتمرد، وولاة العبيديين الذين بثوا الدعاة واصطنعوا الصنائع تمكينا لهم في تلك البلاد، ثم بعد ذلك الأعراب الذين جعلوا يعيثون في البلاد الفساد[2].

رابعا_ رحلاته:

في تلك البيئة المغربية والأندلسية الغنية بأسباب الحياة والتقدم [3] وما عرف عن الأندلس من نشاط علمي ومعرفي انتهت إليه حضارة الإسلام في المغرب الإسلامي استطاع مكي بن أبي طالب القيسي أن يتعلم ويدرس؛ إذ كانت القيروان مسقط رأسه ومنشأه محجة العلماء في طلب العلم، قرأ على شيوخه طفولته كلها وتلقى ما كان يتلقاه من كان في سنه من العلوم والآداب[4] ثم ابتدأ القراءات على أبي الطيب في أول سنة ثمان وسبع، ويمكن تقسيم رحلاته إلى قسمين:

رحلاته إلى المشرق ورحلته الثانية إلى الأندلس وقد كان المغاربة ينظرون إلى المشرق على أنه المرجع المعرفي والعلمي، ويقصدونه لطلب العلم، وكذلك فعل مكي إذ رحل إلى مصر وهو ابن ثلاثة عشرة سنة وتلقى من شيوخها ثم رجع إلى القيروان بعد أن أكمل تلقيه العلم عن شيوخه بالمشرق سنة اربع وسبعين وثلاثمائة للهجرة (374هـــ)، ثم عاد إلى مصر ثانية بعد استكمال القراءات بالقيروان سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة (377هـــ) ثم حج في تلك السنة حجة الإسلام وهي حجة الفريضة، ثم تلقى القراءات على يد أبي الطيب بن غلبون الحلبي المقرئ نزيل مصر في أول سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة للهجرة (378هـــ) فقرأ عليه بعض السنة ثم رجع إلى القيروان وتلقى منه بعض القراءات ثم عاد إلى مصر مرة ثانية في سنة اثنين وثمانين وثلاثمائة

1. سير أعلام النبلاء 17/ 597.
2. انظر الكشف مقدمة المحدث مقدمة المحقق 6/1.
3. انظر المصدر السابق مقدمة المحقق 6/1.
4. المصدر نفسه 6/1

(382 هـ) فاستكمل ما بقي له من القراءات، ثم عاد إلى القيروان سنة 388هـ وأقام بها يقرأ ثم خرج إلى مكة مرة ثانية وأقام بها إلى آخر سنة تسعين وثلاثمائة (390هـ) وحج أربع حجج متوالية ثم رجع من مكة سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة (391 هـ) فوصل مصر ثم عاد إلى القيروان في سنة إثنين وتسعين وثلاثمائة (392هـ)، ثم ارتحل إلى الأندلس وقدمها في رجب سنة ثلاثة وتسعين وثلاثمائة (393 هـ) وجلس للإقراء بجامع قرطبة، واستقر بالأندلس معلما ومدرسا وخاطبا بها بقية عمره.

خامسا_ تصدره للدرس والتعليم:

جلس للإقراء في جامع قرطبة فانتفع به خلق كثير، وعظم صيته هناك، وجل قدره ونزل عند دخول قرطبة في مسجد النخيلة فأقرأ به، ثم نقله المظفر بن عبد الملك بن أبي عامر إلى جامع الزاهرة وأقرأ فيه حتى انصرفت دولة بني عامر، فنقله محمد بن هشام المهدي إلى المسجد الخارج بقرطبة، وأقرأ فيه مدة الفتنة كلها إلى أن قلده أبو الحسن بن جهور الصلاة والخطبة بالمسجد الجامع بعد وفاة يونس بن عبد الله، وأقام في الخطابة إلى أن مات رحمه الله.

سادسا_ شيوخه:

لما كان مكي بن أبي طالب القيسي كثير الرحلات في طلب العلم كثر شيوخه وأساتذته من كان له بهم صلة، ومن أشهر هؤلاء الذين تعرضت لهم كتب التراجم الشيوخ الآتي ذكر أسمائهم:

1. الحافظ أبو الحسن القابسي[1].
2. أبو محمد بن أبي زيد[2].
3. محمد بن علي أبو بكر الأدفودي[3].

---

1. هو علي بن محمد بن خلف المعافري المعروف بابن القابسي ولد سنة 324 كان عالما بالحديث والفقه، من كتبه كتاب الممهد في الفقه، وكتاب أحكام الديانة وكتاب المنقذ في شبه التأويل وغيرها توفي سنة389هـ. وفيات الأعيان 274/5.

2. هو عبد الله بن أبي زيد شيخ المغرب إليه انتهى رياسة المذهب المالكي. كان فصيحا ذا بيان وقد توفي سنة 386هـ انظر شذرات الذهب 6 /215.

3. هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأدفودي المصري أبوبكر ولد سنة 305 هـ وقيل سنة 303 هـ وقيل سنة 304 كما صححه السيوطي مفسرا مقرئا نحويا اعترف له الداني بالإحاطة في قراءة نافع توفي بمصر سنة 388هـ انظر شذرات الذهب 130/3.

4. أبو الطيب بن غلبون [1]
5. أبو الحسن العبقسي[2].
6. محمد بن إبراهيم الدبيلي[3].
7. عبد الله بن أحمد الهروي[4].

سابعا_ تلامذته:

1) ابنه أبو طالب محمد[5].
2) أبو عبد الله بن شريح[6].
3) أبو عبد الله بن سهل الأنصاري[7].
4) أبو الحسين يحي بن إبراهيم البياز[8].

---

1. هو عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون بن المبارك الحلبي المكي أبو الطيب ولد سنة 309 هـــ صاحب الكتب في القراءات كان قارئا ومحدثا محققا من مؤلفاته تذكرة المنتهى في القراءات توفي سنة 389 هـ انظر شذرات الذهب 3/ 131 معجم المؤلفين، كحالة عمرو رضا، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط1، 1414 هـ - 1993م ، 2/ 324.

2. أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن فراس المكي العطار، مسند الحجاز، تفرد بالسماع عن محمد بن إبراهيم الدبيلي لم أعثر على تاريخ وفاته انظر شندرات الذهب 3/ 173.

3. هو محمد أبو جعفر محمد بن إبراهيم الدبيلي محدث مكة بالنسبة إلى الدبيل بفتح أوله وضمّ الباء مدينة قرب السند سنة 322 هـ انظر شذرات الذهب 2/ 295.

4. هو أبو ذر الهروي عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عفير الأنصاري الحافظ الثقة، الفقيه المالكي نزيل مكة كان بصيرا بالفقه والأصول أخذ علم الكلام عن ابن البقلاني وصنف مستخرجا من الصحاح شذرات الذهب 254/3.

5. هو محمد بن مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي، من أهل قرطبة يكنى بأبي طالب ولد سنة 414هـ روى عن أبيه أكثر ما عنده، ولي أحكام الشرطة والسوق بقرطبة مع الأحباس وأمانة الجامع، كان له حظ وافر في الأدب، جيد التقييد. توفي سنة 474هـ، انظر الصلة /433.

6. هو محمد بن شريح بن أحمد بن شريح بن يوسف الرعيني الإشبيلي ولد سنة 392هـ أجاز له مكي وأخذ عنه كان راسا في القراءات بصيرا بالنحو والصرف، فقيها وحجة ثقة روى عنه الكثير ولده أبو الحسين شريح بن محمد توفي سنة 476 هـ، انظر سير أعلام النبلاء 554/8هـ ومعجم المؤلفين، كحالة عمر رضا، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1/ 1414هـ-1993م 3/ 342 له كتاب الكافي في القراءات والتذكرة.

7. هو عبد الله بن سهل بن يوسف الأنصاري من أهل مرسية، وكنيته أبو محمد كان إمام في الإقراء والنحو وله تأليف في القراءات أخذ عن أبي عمرو المقرئ وأبي عمر الطلمنكي، كان ضابطا للقراءات وطرقها عارفا أخذ الناس عليه، وكان معظما عند أهل المرية، توفي سنة 480هـ، الصلة /239.

8. هو يحي بن إبراهيم بن أبي زيد كنيته أبو الحسن، ويعرف بالبياز أو البيار، مقرئ مجود روى عن المكي وغيره، روى عنه عيسى بن حزم بن اليسع وغيره، توفي سنة 496هـ، الصلة /516 الشذرات 404/3 وسير أعلام النبلاء 124/9.

5) أبو عمران موسى بن سليمان اللخمي[1].

ثامنا_ مؤلفاته:

ترك مكي للمكتبة القرآنية والعربية عدة مصنفات مفيدة بلغت أكثر من ثمانين مصنفا كما أحصاها محقق الكتاب ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ[2] منها:

1- كتاب التبصرة في القراءات خمسة عشر جزءا وهو أكبر تآليفه[3].

2- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ألفه أواخر عمره سنة أربع وعشرين وأربعمائة للهجرة (424هـ) وهو موضوع هذه الأطروحة.

3- كتاب تفسير مشكل إعراب القرآن وقد حققه الدكتور ياسين محمد النواس.

4- كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية في التفسير سبعون جزاء ذكره المقري[4].

5- كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة أربع أجزاء.

وله تصانيف أخرى غير هذه. [5]

تاسعا_ التعريف بكتاب الكشف:

إن كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها من أواخر كتب مكي تأليفا إذ جاء فيه "ثم تطاولت الأيام وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة فرأيت أن العمر قد تناهى والزوال من الدنيا قد توالى، فقويت النية في تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت وحدوث الفوت وطمعا أن ينتفع به أهل العلم وأهل القرآن وأهل العلم من طلبة القراءات.[6]

---

1. هو موسى بن سليمان اللخمي من المرية كنيته أبو عمران مقرئ حافظ مفسر، كان عالما بالقراءات، توفي سنة 442 هـ، الصلة /476هـ

2. انظر معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ،/ 408.

3. انظر وفيات الأعيان 4/ 362.

4. انظر نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، المقري، أحمد بن محمد التلمساني، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، لبنان ط408/2/هـ-1988، 4/ 174.

5. انظر كتاب الكشف 1/24-29.

6. المصدر السابق 1/2.

وهذا الكتاب طبع محققا في مجلدين بتحقيق الدكتور محي الدين رمضان في جزئين كبيرين.

عنوانه: وأما عنوان الكتاب فهو الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها وقد ذكر له ياقوت الحموي عنوانا هو آخر الكشف عن وجوه القراءات.[1]

حجم الكتاب: طبع هذا الكتاب محققا في مجلدين كبيرين يضم الأول 540 صفحة ويضم اقتبس منه علما، أو تبين له به معنى مشكل أو علم منه علما لم يتبن بعلمه أن يترجم على مؤلفه...إلخ.[2]

هذا عن دوافع تأليف هذا الكتاب أما خطة تأليفه فهي كالآتي:

يقسم كتابه جريا على عادة علماء القراءات فيجعله جزأين:

الجزء الأول: في الأصول.

والجزء الثاني: في فرش الحروف.

والجزء الأول قسمه كالآتي:

- باب علل الإستعاذة
- باب علل البسملة
- سورة الحمد ويقصد بها الفاتحة
- باب علل هاء الكناية[3].
- باب المد وعلله وأصوله.
- باب علل المد في فواتح السور
- باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين
- باب ذكر جمل من تخفيف الهمز فيما ذكرناه
- باب ذكر علل الهمزة المفردة
- باب نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش
- باب علل الاختلاف في الوقف على الهمز.

1. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1993م 125/7.
2. الكشف 2/1.
3. هي هاء الضمير المذكور في مثل (كتابه قرآنه وكله وسأله ومنه)

- باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله
- مسائل من الوقف لحمزة يتدرب بها الطالب.
- باب علل الروم والإشمام
- فصل في الوقف على هاء الكناية وميم الجمع

الثاني 394 صفحة.

خطة تأليفه ودوافعه:

شرح مكي بن أبي طالب القيسي دوافع تأليف هذا الكتاب وخطته فجاء في المقدمة:

«قال أبو محمد مكي بن أبي طالب المغربي: كنت قد ألفت كتابا بالمشرق مختصرا عن القراءات السبع في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة (371هـ) سميته كتاب التبصرة وهو فيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون وأضربت فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلبا للتسهيل، وحرصا على التخفيف، وورد في صدره أني سأؤلف كتابا في علل القراءات التي ذكرتها في ذلك الكتاب (كتاب التبصرة) أذكر فيه حجج القراءات ووجوهها وأسميته كتاب الكشف عن وجوه القراءات، ثم تطاولت الأيام وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة (424 هـ) فرأيت أن العمر قد تناهى، والزوال عن الدنيا قد توالى، فقويت النية في تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت وحدوث الفوت، وطمعا في أن ينتفع به أهل الفهم في القرآن وأهل العلم في طلب القراءات، فبادرت إلى تأليفه ونظمه ليكون باقيا على مر الزمان، وانقراض الأيام، حرصا مني على بقاء أجره، وجزيل ثوابه، أسأل الله أن ينفع مؤلفه ومقتبس العلم منه، فواجب على كل ذي مروءة وديانة أفاد من كتابنا هذا فائدة أو باب في مقدمات أصول الإدغام والإظهار.

- باب في معرفة الحروف القوية والضعيفة.
- باب في جملة من مخارج الحروف مختصرا.
- فصل في إدغام لام التعريف
- فصل في معنى الإدغام
- فصل في إدغام دال "قد" وإظهارها.

- فصل في علة إدغام ذال "إذ" وإظهارها
- باب في علل إدغام تاء التأنيث
- فصل في علل إدغام "هل" و"بل"
- فصل في إدغام الباء الساكنة في الفاء والميم وإدغام الفاء الساكنة في الباء
- فصل في إدغام التاء في الذال والذال في التاء والراء في اللام واللام في الراء
- باب في إدغام ما هو من كلمة.
- فصل في النون الساكنة والتنوين والغنة.
- باب تذكر فيه علل الفتح والإمالة وهو بين اللفظين.
- باب أقسام العلل.
- العلة الثانية في علل الإمالة ما أميل لتبدل إمالته على أصله.
- فصل في معرفة أصل الألف.
- باب فيه أحرف كمال لما تقدم والعلل لكنها لم يجر القراء في إمالتها على قياس واحد.
- فصل في إمالة فواتح السور.
- باب جامع في الإمالة بعلله.
- باب في الوقوف على الإمالة.
- باب علل إمالة ما قبل هاء التأنيث.
- باب أحكام الرءآت وعللها.
- وفيه باب حكم الوقف على الراء.
- باب في تخفيف اللام وتغليظها.
- باب حكم الوقف على اللام.

ثم بعد ذلك الانتقال إلى القسم الثاني الذي سماه علماء القراءات بالفرش معنونا إياه بـــ " ذكر علل اختلاف القراء فيما قل دوره من الحروف".

من سورة البقرة إلى سورة الناس.

الفصل الثاني

حياة المهدوي أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي ونشأته العلمية

(...- نحو 400 هـ = ...- نحو 1048 م)

أولا: اسمه ونسبه[1]

هو أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي نسبة إلى المهدية من بلاد القيروان. كنيته أبو العباس، ولقبه أحمد بن عمار وهو الذي عليه المصادر التي ترجمت له إلا الحميدي والضبي وياقوتا كما نبه عليه الدكتور حازم سعيد حيدر في تحقيقه كتاب شرح الهداية فقد ذكر أن اسمه أحمد بن محمد ويظهر من تتبع الدكتور سعيد حيدر لنسبه ان الذي أوقع في هذا الخلط هو الحميدي لأن الضبي وياقوتا نقلا عنه.

وقد زاد ياقوت الحموي على ذلك أمرين:

الأول: قوله أحمد بن عمار بن مهدي بن ابراهيم فوقع في غلطين[2]: الاول

1 – جعل عمار جدا للمهدوي مع انه والده.

2 – جعل مهدي بن ابراهيم جد ابيه مع ان مهدي جده هو لا جد ابيه.

الثاني كناه بابي القاسم وهو امر تفرد به دون غيره، وكل من ترجم له ذكر ان كنيته هي ابو العباس.

وهذه الكنية مطابقة لكنية جده لأبيه كما ذكر الجميع سوى ياقوتا.

أما نسبه فهو (المهدوي) عند الجميع وهي نسبة إلى المهدية التي اختطها وأسسها أول الحكام الفاطميين عبيد الله المهدي.

وقد أضاف الحميدي والزركلي إليه نسبه(التميمي) وهي نسبة كما أوضح الدكتور حازم سعيد حيدر[3] تفيد أنه منسوب لتميم، وهي قبيلة نجدية فيكون أصله على ذلك عربيا قدم أجداده مع جيوش الفتح الاسلامي لإفريقيا.

1- معرفة القراء الكبار، / 222، وأنظر: الأعلام للزركلي 184/1. وأنظر هدية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، المكتبة الإسلامية طهران، إسطانبول ط3، 1387هـ - 1967م/ص75.

2 - شرح الهداية 57/1-58

3 - المصدر السابق 1/ 58

ثانيا نشأته ورحلاته:

لئن كانت المعلومات عن حياة مكي بن أبي طالب القيسي العلمية وافية إلى حد بعيد فان الباحث في المصادر التي ترجمت للمهدوي يجد شحا في المعلومات وبيانات جد مقتضبة عنه، وقد اجتهد الدكتور سعيد حيدر للتنبؤ بحياة المهدوي ونشأته العلمية ورجح من خلال دراساته لسيرته أن تكون القيروان باعتبار أن شيوخه منهم من هو من القيروان كالقابسي وأبي سفيان وأندلسيون باعتبار أن منهم من هو بقرطبة[1] كابن الميراثي ومكي باعتبار أنه قرأ بمكة على محمد بن السماك (ت 385هـ) والقنطري (ت 438هـ) وأنه تبعا لذلك، فان رحلاته تراوحت بين القيروان ومكة, وان لم تذكر المصادر شيئا عن ذلك، ورجح أن تكون شخصيته العلمية وثراء إنتاجه يرجع إلى بيئته القيروانية باعتبار مكانة إمامه وشيخه ابي الحسن القابسي في أكثر من فن وكون جماعة كبيرة من العلماء تخرجوا على يد شيخه هذا، كأبي عبد الله بن سفيان وأبي عمرو الداني، كما تتجلى أثار دراسته القيروانية في كتابه الذي هو موضوع هذا البحث من خلال نقوله عن ابي عبد الله بن سفيان وخلا ذلك لا تذكر المصادر شيئا عن رحلاته إلا أنه رحل كما أشار إلى ذلك الذهبي[2] أو انه دخل الأندلس كما أشار الضبي والداودي[3]، أو إشارة بن باشكوال إلى أنه دخل الأندلس في حدود الثلاثين والأربعمائة وشد الزركلي عن معظم المصادر فقال رحل إلى الأندلس في حدود سنة 408هـ[4].

ثالثا: شيوخه.

تلقى المهدوي على عدد من الشيوخ نخص بالذكر منهم:

1 . انظر شرح الهداية في توجيه القراءات، المهدوي أبي العباس أحمد بن عمار، تحقيق الدكتور حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1416/1هـ-1995م 61/1.

2 معرفة القراء الكبار/222 والصلة/85.

3 . طبقات المفسرين للداوري شمس الدين محمد بن علي، دار الكتب العلمية، لبنان – د.ت- 56/1-57.

4 . الاعلام الزركلي، 184/1.

1. أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني[1].
2. أبو بكر احمد بن عيسى البلوي[2].
3. أبو الحسن أحمد بن عمر القطري[3].

رابعا: تلامذته:

كثيرون منهم:

1) ابراهيم بن محمد الأزدي المقرئ[4].
2) أبو محمد عبد العزيز القروي المؤدب[5].
3) أبو محمد وأبو الوليد غانم بن وليد المخزومي[6].
4) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مطرف[7].
5) أبو عبد الله محمد بن عيسى بن فرح التجيبي[8].

---

1 . هو أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني المقري مصنف كتاب الهادي في القراءات توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة (415هـ) الديباج المذهب، في معرفة اعيان المذهب، ابن فرحون إبراهيم بن علي بن محمد. تحقيق الدكتور آل علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ - 2003 م، 282/2.

2 أحمد بن محمد بن عيسى بن اسماعيل بن محمد بن عيسى البلوي المعروف بابن الميراثي ولد سنة خمس وستين وثلاثمائة وتوفي سنة ثمان وعشرون وأربعمائة (428) انظر الصلة/51.

3 . هو أبو الحسن أحمد بن محمد القنطري بفتح القاف وسكون النون وفتح الطاء المهملة، نسبة إلى القنطرة المعدة للعبور، وهو شيخ مقرأ قرا على الحسن بن محمد ابن الحباب، وعمر بن ابراهيم الكناني وعلى ابن محمد بن عبد العزيز بن نفيس وقد تصدر لتعليم القرآن وتتلمذ على يده الكثيرون منهم المهدوي، توفي بمكة سنة (438هـ)، انظر معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ 65/2.

4 . ابراهيم بن محمد الأزدي المقرئ من أهل قرطبة يكنى بابي اسحاق.

روى عن اب محمد المكي بن أبي طالب، وأبي القاسم الزجاجي وأبي العباس احمد بن عمار المهدوي، وأقرأ الناس بقرطبة مكان أبي القاسم بن عبد الوهاب بعد موته مدة ستة أشهر وتوفي سنة 462هـ انظر الصلة ص 92-93.

5 . ابو محمد العزيز القروي المؤدب أخذ كتاب الهداية من المهدوي كما ذكرعياض و لم أقف على ترجمة له ونسبه إلى القيروان. انظر شرح الهداية 75/1.

6 . هو أبو محمد وأبو الوليد غانم بن وليد المخزومي ت سنة 470هـ. من أهل مالقا، وينعت بصاحب بن ابي العباس فقيه مدرس وأستاذ في الأدب عالم في العربية له شعر ذكر طرف منه القفطي. انظر انباه الرواة 289/2. وكتاب الصلة /319.

7 هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مطرف الطرفي (ت 454هـ) المقرئ يعرف بالطرفي من أهل قرطبة يكنى بأبي عبد الله ولد ينة 387هـ وتوفي سنة 366هـ الصلة /422

8 . هو أبو عبد الله محمد بن عيسى بن فرج التجيبي المغامي (ت 485هـ) من أهل طليطلة ومغام حصن بطليطلة نسبته إليه, لقي الداني واعتمد عليه، ونعته الذهبي بصاحب الداني، كان عالما بالقراءات ووجوهها، ضابطا لها عارفا بمعانيها، ذا دين وخصال وقد حبس كتبه على طلبة العلم بالعدوة والأندلس ولد سنة 422 وتوفي سنة 485ه، بإشبيلية انظر الصلة/437.

6) ابو بكر وأبو عبد الله محمد بن الفرج بن ابراهيم البطليوسي[1].
7) ابو عمران موسى بن سليمان اللخمي[2].
8) يحيى بن ابراهيم اللواتي[3].

خامسا: حياته العلمية ورحلاته:

لا تفصل لنا كتب التراجم كثيرا عن المهدوي مثلما فعلت مع مكي.
وقد ذكره الذهبي ضمن علماء الطبقة العاشرة من حفاظ القرآن الكريم، وأنه رحل إلى أحمد بن الحسن القابسي وقرأ بالرواية عن ابي عبد الله محمد بن سفيان.
صنف كتبا كثيرة أخذ عن غانم بن الوليد المالقي وأبي عبد الله الطرفي المقرئ وغيرهما.
وذكر صاحب معجم حفاظ القرآن الكريم أنه رحل إلى البلاد في سبيل تحصيل العلم، ودخل الأندلس في حدود الثلاثين وأربعمائة ورحل الى مصر فقرا على اسماعيل بن محمد المهدي لورش، وعرض الروايات على ابي الطيب بن غلبون، ورحل إليه قبل سنة 380 هـ وعاد من مصر.
وأنه خرج من القيروان لأداء فريضة الحج سنة عشر وأربعمائة فحج، وجاور بمكة ثم أتى المدينة المنورة فمرض وتوفي بها سنة خمس وعشرة وأربعمائة (415)[4]

1 . هو ابو بكر وأبو عبد الله محمد بن الفرج بن ابراهيم البطليوسي المتوفي سنة 494هـ، قرأ أيضا على مكي والداني وذكر ابن باشكوال أنه كان يكذب في رحلته الى المشرق توفي سنة 494هـ انظر الصلة/441.

2 . ابو عمران موسى بن سليمان اللخمي ت سنة 494هـ من أهل العدوة استوطن المرية، مقرئ فاضل قرا أيضا على مكي وأحمد بن أبي الربيع، كان عالما بالقراءات أخذها عن أبي العباس أحمد بن أبي الربيع المقرئ، وأقرا الناس بالحمل عنه، توفي سنة 414، انظر الصلة/477.

3 . هو يحيى بن ابراهيم اللواتي المعروف بابن البياز المقرئ من أهل مرسية يكنى بابن الحسين رحل إلى المشرق وحج وتوفي بمرسيه سنة 496، انظر الصلة/516-517هـ.

4 . انظر معجم حفاظ القرآن الكريم 1/64-65، وكتاب الصلة/85،86، ومعرفة القراء الكبار/222-223.

سادسا: مؤلفاته

كما أشار محقق كتاب "شرح الهداية" لم يكن المهدوي من المكثرين في التأليف، وقد أحصى له المحقق ما يلي:

أولا- مؤلفات صحت نسبتها إليه وهي ستة مؤلفات:

1) **الكتاب الأول:** كتاب الهداية وهو كتاب في القراءات السبع مختصر أشار إلى اسمه وموضوعه وحجمه المؤلف في مقدمة شرح الهداية.
2) **الكتاب الثاني:** الكفاية في شرح مقارئ الهداية ذكره المهدوي في شرح الهداية في آخر سورة الرحمان.
3) **الكتاب الثالث:** شرح الهداية وهو موضوع هذه الاطروحة وسأعرف به.
4) **الكتاب الرابع:** التفصيل الجامع لعلوم التنزيل وهو التفسير الكبير ذكره القفطي في أنباه الرواة[1]
5) **الكتاب الخامس:** التحصيل لفرائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل ذكره ابن عطية في فهرسته[2]. والقفطي في أنباه الرواة[3].
6) **الكتاب السادس:** منظومة في أربع أبيات في ظاءات القرآن أورده محقق الكتاب[4]

سابعا: التعريف بكتاب "شرح الهداية في توجيه القراءات:

كتاب شرح الهداية في توجيه القراءات يقع في مجلدين وقد حققه الدكتور حازم سعيد حيدر ويتضمن الآتي:

مقدمة ذكر فيها دوافع التأليف وهو إجابة السائلين أن يكتب لهم كتابا موجزا في شرح أوجه القراءات فأجابهم إلى ذلك بكتابه هذا "شرح الهداية في توجيه القراءات" وهو أمليات أملاها عليهم حسب الإمكان.

---

1 . إنباه الرواة للقفطي، 1/91-92.

2 . الفهرست 55-91-103.

3 . إنباه الرواة 1/91-92.

4 . انظر شرح الهداية 12/ص95.

وهو يقسم كتابه إلى قسمين كبيرين: الأصول والفرش.

وفي القسم الأول نجده يذكر ابوابا لكل أصل ويتخللها أحيانا فصول يفصل فيها الكلام في قضايا جزئية يعمق فيها النظر وهي كما يلي:

- باب الكلام على الاستعاذة والبسملة.
- وذكر الكلام على ما اختلفوا فيه في أم القرءان.
- هاء الإضمار وهي التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب وتسمى هاء الكناية مثل: "فيه وعليه".
- باب المد.
- باب الهمز المتحرك.
- باب نقل الحركة.
- باب القول في الهمزة الساكنة.
- باب القول في الوقف على المهموز.
- باب القول في الوقف على الحروف المتحركة وشرح الروم والاشمام.
- باب القول في الادغام وقد ضمته فصلا عن مخارج الحروف وآخر في صفاتها.
- القول في النون الساكنة والتنوين.
- باب القول في الإمالة.
- القول في الوقف على هاء التأنيث.
- القول في اللامات والراءات.
- القول في مذاهبهم في الراءات.
- القول في مذهب ورش في الراءات.

ويلاحظ أنه لم يلتزم طريقة واحدة فأحيانا يصدر العنوان بكلمة باب في كذا وفصل في كذا وأحيانا يكتفي بذكر العنوان دون ذكر كلمة باب او فصل.

أما القسم الثاني يشمل اختلافات القراء فيما سماه العلماء بالفرش من سورة البقرة إلى سورة الناس.

الباب الثاني

موقفهما من التوثيق اللغوي
ومنهجهما في الاحتجاج
للظواهر اللغوية.

الفصل الأول

مصادر التوثيق اللغوي عند علماء العربية وموقفهما منه

مدخل: مصادر الاحتجاج اللغوي عند علماء العربية:

يجمع علماء اللغة والباحثون على أن المصادر التي يحتج بها لتقعيد اللغة العربية وتوثيقها هي القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي الفصيح والفصيح من الكلام العربي من خطب وأمثال سائرة وحكم بليغة وأنا أعرف بهذه المصادر باقتضاب بما يمهد لتتبع منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج لهما في كتابيهما الكشف وشرح الهداية، وبما لا يخرج بنا عن سياق البحث.

المبحث الأول: القرآن الكريم

من منن الله على اللغة العربية أن جعلها لسان كلمته الأخيرة الأبدية إلى البشر، وقد منح ذلك لهذه اللغة قداسة في نفوس المسلمين حتى جعلوها من العلوم الآلية الواجب تعلمها لفهم كتاب الله.

والقرآن الكريم هو النص الذي لم يتوفر لنص آخر "ما توفر له من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأتقياء من التابعين عن الصحابة، عن الرسول ﷺ فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل بها إلينا في الأداء والحركات والسكنات و لم تعن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم" .[1]

لذلك اعتبروه في أعلى درجات الفصاحة وخير ممثل للغة الأدبية المشتركة ولذا وقفوا منه موقفا موحدا فاستشهدوا به، وقبلوا كل ما جاء فيه ولا يعرف أحد من اللغويين قد تعرض لشيء مما أثبت في المصحف وفي ذلك أكبر رد على مزاعم المستشرقين من أمثال أرثر جفري الذي زعم أن الرسول ﷺ توفي و لم يدون القرآن"[2] فقد أجمع علماء المسلمين على أن القرآن المدون في المصاحف ظل يتناقله المسلمون دون اختلاف في أنه الكلام الموحى لمحمد ﷺ والذي بلغه إلى العرب.

1. في أصول للنحو سعيد الأفغاني/28

2. ينظر النص العربي في رحاب القرآن الكريم الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ-5/1995

ويقول الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات مبينا قيمة اللفظ القرآني "فألفاظ القرآن الكريم هي من كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه، وعليها اعتنى الفقهاء والحكماء ... وإليها مفزع حذاق الشعراء، والبلغاء، وما عداها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة."[1]

والقرآن الكريم غير القراءات يقول الزركشي في البرهان: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتب الحروف أو كيفيتها من تحقيق وتثقيل وغيرها"[2].

ومن المسلم به يقول[3] الدكتور أحمد مختار عمر أن القرآن نزل أولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء ثم أبيح لسائر العرب أن يقرأوه بلغاتهم ولهجاتهم تيسيرا لهم، كما ثبت من حديث الأحرف السبعة"[4] ورفعا للمشقة عنهم يقول:" فلما جاء عثمان وأراد جمع القرآن في المصاحف ونسخها اقتصر من سائر اللغات على لغة قريش"[5]

ولذلك جعل مع زيد النفر القرشي لئلا يكون شيء في القرآن مرسوما على غير لغتهم"[6]

وقال عثمان للقرشيين إن اختلفتم في شيء أنتم وزيد فاكتبوه على لسان قريش فإنما نزل بلسان قريش وهذه مسألة يكاد العلماء يجمعون عليها في أن القرآن هو الأصل والنحو والقواعد فرع يثبت به ولا عكس إلا ما كان من بعض النحويين الذين يستشهدون بالشعر ويخضعون القرآن لقواعده.

1. مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب الاصفهاني تحقيق صفوان عدنان داوودي دار القلم دمشق سوريا ط2/1418هـ-1997م ص55

2. البرهان في علوم القرآن، الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، تحقيق أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة مصر 1417هـ-2006م /222.

3. ينظر البحث اللغوي عن العرب احمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت لبنان ط4 1402هـ-1982م/ص 20.

4. ينظر مقالنا: "ظاهرة الأخرف السبعة في القرآن الكريم ودورها في الحفاظ على لسان العرب.

5. البحث اللغوي عند العرب د/ أحمد مختار عمر/ 20

6. ينظر الاتقان في علوم القرآن، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن تحقيق فهمي الزواوي، دار الغد الجديد القاهرة مصر، ط2/1427هـ-2006م 1/171.

المبحث الثاني: القراءات القرآنية:

يتفق علماء اللغة على الإجمال على أن القراءات القرآنية حجة في اللغة تقعد بها القواعد ولكن يختلفون عند التفصيل وذلك أن بعض اللهجات التي وردت بها هذه القراءات لا تعتبر حجة لديهم وإنما أذن الرسول ﷺ بقراءة القرآن بها من باب التيسير عليهم يقول بن الجزري:" كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغات مختلفة وألسنتهم بشيء يعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى حرف آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعلم والعلاج ولا سيما الشيخ والمرأة. ومن لم يقرأ كتابنا كما أشار إليه النبي ﷺ حيث أتاه جبريل فقال له:" إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف" فقال ﷺ: "أسأل الله معافاته ومعونته إن أمتي لا تطيق ذلك" و لم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف، فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال على ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع"[1] .

ويقول ابن قتيبة:" في كتابه تأويل مشكل القرآن" فكان تيسير الله تعالى عليهم أن أمر نبيه بأن يقرئ كل أمة بلغتهم وما جرت عليه عاداتهم فالهذلي يقرأ عتى عين والأسدي تِعلمون."[2]

وما دام الرسول ﷺ قد أذن بقراءة القرآن على لهجات العرب المختلفة "وكانت القبائل متساوية في صحة القول وسلامة اللفظ وإن تفاوتت في درجات الفصاحة كنا نتوقع من اللغويين العرب أن ينقلوا كل ما يسجله القراء من قراءات لا أن يحكموا على أي منها بالخطأ أو مجانبة الصواب"[3]

"وقد صرح علماء اللغة أن القراءة سنة وأن الرواية تصلها إلى رسول الله والله تعالى يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[4]. "[5]

1. النشر 25/1.
2. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر، الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط3/1401هـ-1981م/ص39.
3. البحث اللغوي عند العرب أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، لبنان ط4، 1402هـ - 1982م /21.
4 الحشر : 07
5 انظر المحتسب 103/1

غير أن علماء العربية لما جاؤوا إلى مجال الاستشهاد وتقعيد القواعد بالقراءات ميزوا بين قراءة وقراءة فنقدوا بعض القراءات ولحنوها وخطأوها لما عجزوا أن يجدوا لها وجها في العربية تخرج عليه"[1]

وقد قرروا كما أوضح بن الجزري أن القراءة الصحيحة لها شروط ثلاث[2]

1) أن تصح نسبتها إلى الرسول ﷺ.
2) أن توافق الرسم العثماني ولو احتمالا.
3) أن توافق العربية ولو بوجه.

وما سقطت فيه هذه الشروط أو بعضها هي قراءة شاذة، غير أن ذلك لا يقدح في عربيتها، فرغم أنهم منعوا القراءة بها في الصلاة إلا أنهم استشهدوا بها في العربية"[3]

ويختلف منهج القراء في هذا عن منهج النحويين يقول أبو عمرو الداني: " أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[4].

غير أن النحاة لم يلزموا هذا المنهج وتجرؤوا على بعض القراءات بالتخطئة والتلحين لأنها خالفت قاعدة قررها النحاة ببيت من الشعر قاله أعرابي في الجنوب أو امرأة في الشمال، على أنه لا يتحرج من رد قراءة صحيحة وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يستشهد لهم النحويون"[5]رغم ضعف استقرائهم للغة وشواهدها ومن العلماء من صنف كتبا في ملاحن القراء مثل ملاحن القراء للقاضي الشيخ بن حاميني (ت 1318).

1. البحث اللغوي عند العرب /22.
2. ينظر النشر 4/1.
3. في أصول النحو سعيد الأفغاني/30.
4. النشر 10/1.
5. في أصول النحو لسعيد الأفغاني/ 29 وما بعدها.

ورَدَّ كثير من القراءات غالبا إلى العُجمة التي تطرقت إلى اللسان العربي بسبب اختلاط العرب بالعجم، جراء نشاط حركة الفتح الإسلامي، وسنتتبع منهج مكي والمهدوي في التعامل مع هذه القراءات مقارنين إياه بمنهج النحاة واللغويين محاولين التعرف أي مدى سلك منهج القراء طريقة النحاة أو اتبع منهجا آخر في موقفه من القراءات.

المبحث الثالث: الحديث الشريف:

لئن كان العلماء يتفقون على أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للكلام العربي الفصيح، فإن الأمر يختلف بالنسبة للحديث الشريف، والحق كما قال الدكتور عبد الصبور شاهين: "وقضية الحديث الشريف والاستشهاد به مما يحير عقل الباحث، حين يطالع ما أثر عن النحاة من أن جمهورهم قد رفض الاستشهاد بالحديث، والقياس عليه، وأن الحديث لم يظفر بالاعتراف به نصا من النصوص المعتمدة إلا مؤخرا، وفي القرن الرابع كانت مضت بضعة قرون من الإنكار الشديد لمكانة الحديث الشريف في نصوص اللغة و لم يكن هذا الموقف من أصحابه محبة في الحط من قدر الرسول ﷺ أو التقليل من شأن فصاحته فلقد اعتبرت فصاحته من المسلمات العقيدية التي لا يتنازع فيها اثنان، وكلامه عليه الصلاة والسلام في المرتبة الثانية بعد كلام الله عز وجل، المعجز فكرا وأسلوبا[1]، وقد قرر الله له هذه المرتبة في قوله:﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[2]

ولسائل أن يسأل إذا كان محمد ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وإذا كان الباري جل وعلا أسند إليه كما في هذا النص القرآني مهمة بيان كلامه للناس فما الذي دعا النحاة إلى استبعاد الحديث من الاستدلال؟

الحق أن النحاة الأوائل لم يثيروا هذه المسألة من الناحية النظرية وإنما استنبط العلماء هذه القاعدة من ممارستهم العملية إذ لم يستشهدوا بالحديث إلا لماما.

1. ينظر دراسات لغوية، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ - 1988م /67.
2. سورة النحل/44

وقد اثبت سعيد الأفغاني في كتابه أصول النحو أن سيبويه استشهد في كتابه بسبعة أحاديث فقط بينما استشهد الفراء بالحديث النبوي في ستة عشرة موضعا تقريبا نصفها للاستشهاد اللغوي والنصف الآخر للاستشهاد النحوي"[1].

على أن أكثر المجيزين للاستشهاد بالحديث الشريف هم من اللغويين وأصحاب المعاجم وكان هدفهم المعنى فلا مجال إذن للتحرج والاستشهاد بالحديث النبوي[2]

وللتأكد من صحة هذه القضية يكفي الرجوع إلى كتاب "تهذيب اللغة" للأزهري (ت 282م) والصحاح للجوهري والمخصص لابن سيده والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس والفائق للزمخشري.

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن إنكار الاستدلال بالحديث في النحو اقترن أحدهما بسبب شخصي والآخر موضوعي.[3]

فأما الموضوعي فهو ما استقر لدى الرواة من جواز رواية حديث الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعنى، والتسليم بهذا يعني أن يقال عنه إن كلام النبوة قد يكون كذاك لأن الراوي حفظ معناه وصاغه بلغته الخاصة، متحريا أن يقارب بلغته لغة النبي ﷺ على سبيل المحاكاة، وأما الشخصي فهو أن النحاة نظروا فوجدوا أن أكثر رواة الحديث من الموالي الفرس وغيرهم وهم لا يحسنون تكلم العربية فضلا عن أن يصوغوا بها بيانا فإذا كان التصرف في صيغة الحديث قد حدث منهم فإن ذلك يقتضي أن لغة الحديث ليست من لسان العرب بل من لسان الموالي الذين لا ينسب إليهم العجز عن البيان فحسب بل إنهم قد اتهموا بأنهم هم الذين أفسدوا لسان العرب بما أوقعوا فيه من اللحن والتحريف عنه إثر امتداد الفتوحات الإسلامية إلى بلادهم.

وإن أول من أثار هذه المسألة هو أبو حيان الأندلسي، حينما تعقب ابن مالك في استشهاده بالحديث وتعقبه للأقدمين في ذلك فأكثر عليه اللوم أبو حيان فقال:" أكثر هذا

1. في أصول النحو، سعيد الافغاني / 236.
2. المرجع السابق/239.
3. ينظر دراسات لغوية عبد الصبور شاهين/67.

المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية من لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره".

" على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وأئمة البصريين والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس".[1]

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال:" إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقفهم أن ذلك لفظ رسول الله ﷺ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمان الرسول ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روى من قوله: "زوجتكها بما معك من القرآن، ملكتكها، خذها بما معك، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة فتعلم يقينا أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ جميع هذه الألفاظ، بل لا تجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف و لم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ والضابط فهم من ضبط المعنى وأما ما ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنه المعنى.

ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون المعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك وقد وقع في كلامهم ورواياتهم غير الفصيح من لسان العرب ونعلم قطعا من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب،

1. ينظر: فيض الانشراح من روض الاقتراح أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق الاستاذ الدكتور محمود يوسف نجال، دار البحوث للدراسات الاسلامية وإحياء التراث، الامارات العربية المتحدة، ط1433/2هـ-2003م 455/1.

وأشهرها وأجزلها، إذ تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم على طريق الإعجاز وتعليم الله له ذلك من غير معلم"[1]

ثم انتقد ابن مالك في تعقبه للنحويين لعدم استدلالهم بالحديث فقال: "والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه عن النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز، وقد قال قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة. وقد كان ممن أخذ عن ابن مالك: قلت له يا سيدي هذا الحديث رواته أعاجم، ووقع فيه من رواياتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول ﷺ فلم يجب بشيء قال أبو حيان: وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدئ ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي من الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم واضرابهما، فمن طالع ما ذكرنا وأدرك السبب الذي من أجله لم يستدل النحاة بالحديث انتهى كلام أبو حيان بلفظه"[2]

وقد أكد أبو الحسن الصائغ أن هذين السببين في تركهم الاستشهاد بالحديث في النحو وهو الرواية بالمعنى كما نقله عنه السيوطي في كتابه شرح الجمل إذ قال: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة لسيبويه وغيره من الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ لأنه أفصح العرب قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما أرى".[3]

وقد تعقب الشيخ الخضر حسين هذه المسألة في بحث قدمه لمؤتمر المجمع اللغوي بمصر كما أثبته الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه دراسات لغوية مبينا أن أكثر النحاة اعتمدوا

1. ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي جلال الدين، تحقيق الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، جامعة طنطان مصر، 1426 هـ- 2006م / 92-93.
2. المصدر السلبق/94.
3. المصدر نفسه /95.

الحديث وأن القلة هم الذين أنكروه بل إن من المتقدمين كما أوضحه بن حزم وصاحب خزانة الأدب من أكد على هذه المسألة"[1].

على أن هناك وجها آخر قد يرد به المنكرون للاستشهاد بالحديث النبوي وهو أن الأوائل ربما لم يكثروا من تداول الحديث في مصنفاتهم لأن حركة التدوين للحديث جاءت بعد تدوين اللغة، فلم تعرف عندهم مصنفات البخاري ومسلم وغيرهم من علماء الحديث، كما أن الرواة إن كانوا نقلوا الحديث بالمعنى. فهم عرب فصحاء يعرفون اللغة، والاحتجاج بكلامهم أولى من الاحتجاج بشعر لا يعرف قائله أحيانا، كما أن الطعن في الحديث بجواز تغيير المعنى مسألة خطيرة؛ لأنه المصدر الثاني للتشريع فكيف يخفى على علماء الشريعة مثل هذا الأمر، وانه لا يجوز اللحن والتغيير في المعنى في أمر يعد من المقدسات، يقول الدكتور محمد حسام صالح:" والحق أن قول المانعين بأنه قد وقع اللحن في كثير من الأحاديث يجاب عنه بأن كثيرا مما ورد على هذا الوجه قد ظهر له وجه من الصحة وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه:" التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح" وذكر الأحاديث التي يشكل إعرابها وجوها ليستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح، كما أن كثيرا مما ينكره اللغوي ويعد لحنا يأتي لغوي آخر فيذكر له وجها مقبولا يضاف إلى ذلك أن وجود ألفاظ غير موافقة للقواعد المطردة لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة، وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف فوقوع اللحن إن وقع قليل جدا لا يبنى عليه حكم، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح، إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه".[2]

وفي ختام هذا المبحث نورد جملة ملاحظات للأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر تدعو على حد تعبيره إلى الشك في صحة ما نسب للأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث الشريف بل إنها تؤكد أنهم كانوا يستشهدون قال:" ولهذا لا يسع الباحث المدقق أن يسلم بما ادعاه المتأخرون وسنورد في ذلك ما يأتي:

1. انظر دراسات لغوية /68.

2. اصول النحو الدكتور محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهر مصر، ط1427/1هـ-2006م ص238.

1. أن الأحاديث أصح سندا من كثير مما نقل من أشعار العرب، ولهذا قال صاحب المصباح المنير بعد أن استشهد بحديث " فاثنوا عليه شرا" على صحة إطلاق الثناء على الذكر بالشر، قال:" قد نقل هذا العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب فكان أوثق من نقل أهل اللغة فإنهم يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله".
2. إن من المحدثين من ذهب إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق اللغة، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها على ذكر منه فيراعيها في نظم كلامه وإلا فلا تجوز له روايته بالمعنى.

على أن المجوزين للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى، و لم يجيزوا النقل بالمعنى إلا فيما لم يدون بالكتب وفي حالة الضرورة فقط، وقد ثبت أن كثيرا من الرواة في الصدر الأول كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية، ولا شك أن كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله خلط أو تصحيف.

أن كثيرا من الأحاديث دون في الصدر الأول قبل فساد اللغة على أيدي رجال يحتج بأقوالهم في العربية، فالتبديل على فرض ثبوته إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه، فغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك.

3. إن هناك أحاديث عرف اعتناء ناقلها بلفظها لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ــ صلى الله عليه وسلم ــ ككتابه لهمذان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية.
4. إذا كان قد وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف فإن هذا لا يقتضي ترك الاحتجاج به جملة. وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط، وحمله على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة وقد وقع في الاشعار غلط وتصحيف ومع ذلك فهي حجة من غير خلاف، وإن كان العسكري قد ألف كتابا في تصحيف رواة الحديث فقد ألف آخر فيما وقع فيه التصحيف من أصحاب اللغة والشعر.

5. لو صح أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم لا يجيزون الاستشهاد به إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به فقد تكون العلة لتركه عدم تعاطيهم إياه.
6. على أني وجدت من قدامى اللغويين من استشهدوا بالحديث في مسائل اللغة كابي عمرو بن العلاء والخليل والكسائي والفراء والأصمعي وأبي عبيد وابن الأعرابي وابن السكيت وعدد آخر من اللغويين ذكرهم.
7. وقد وجدت في المزهر للسيوطي نصا يؤيد ما ذهبت إليه فهو يقول: "قال أبو الحسن الشاري: ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخشني وابي الحسن بن خروف أن الزبيدي أخل بكتاب العين كثيرا فحذف شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه" ولما علم ذلك الإمام ابن التباني عمل كتابه "فتح العين" وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة دون إخلال شيء من شواهد القرآن والحديث"[1]

والخلاصة إذا أن المتأخرين أخطئوا في نسبة اسقاط الحديث من التوثيق اللغوي للأقدمين واستندوا على حجج تبدي زيفها ولهذه الأسباب يتضح أن الدكتور أحمد مختار وغيره من الداعمين لقضية الاستشهاد بالحديث الشريف أقرب إلى الصواب في مخالفتهم الذين أسقطوا الاستشهاد به متذرعين بما ذكرناه من حجج واهية يتضح عند التحري أنها غير مقنعة وأنها تريد استبعاد جانب كبير من تراث العربية من حقل الدرس اللغوي.

المبحث الرابع: الشعر وكلام العرب:

المصدر الرابع للتوثيق اللغوي عند علماء العربية هو الشعر وكلام العرب من حكم وأمثال وخطب ووصايا. ومأثورات بليغة وقد حدد علماء العربية معيارا زمنيا وآخر مكانيا للكلام الذي يحتج به فجعلوا عصر الاحتجاج يمتد إلى مائة وخمسين سنة (150) قبل الإسلام بدءا من أمرئ القيس وهو أول الحجج ومائة وخمسين سنة بعد الإسلام (150) انتهاء بإبراهيم بن هرمة آخر الحجج، كما قصر الاحتجاج بالنظر إلى البيئة المكانية على القبائل الفصيحة التي

1. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، عبد الرحمن بن أ بي بكر ابن محمد، تحقيق الشريني شريدن دار الحديث، القاهرة، مصر، 1431هـ-2010م /79 وانظر البحث اللغوي عند العرب /33-38.

كانت تسكن وسط الجزيرة، وعللوا ذلك بأنها لم تخالط العجم شأن القبائل التي تقع على حدود الجزيرة، ولذلك لم تفسد ألسنتها وهناك نص مشهور للفارابي اللغوي نقله عنه السيوطي في كتاب الاقتراح هو أهم ما استشهد به الذين تحدثوا عن موضوع التوثيق اللغوي عند علماء العربية نثبته هنا ثم نذكر الشعراء، وطبقاتهم ومن يستدل بكلامهم يقول السيوطي: "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (الألفاظ والحروف): كانت قريش أجود العرب انتقاء للأصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس والذين عنهم أخذ اللسان العربي قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتصريف، تميم ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يأخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من اياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس، لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان، لمخالطتهم للهند والفرس ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم، للهند والحبشة ولولادة الحبشة منهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجارهم المقيمين عندهم ولا من حاضر الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب، قد خالطوا غيرهم من الامم وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علما وصناعة هم أهل الكوفة، والبصرة فقط من أمصار العرب"[1].

ويرى ابن خلدون ان مقياس العربية الفصيحة هو قريش ولذلك نراه يحدد معيار الفصاحة بالقرب من قريش أو ببعدهم عنها"[2]

1. الاقتراح/ 100-104.

2. المقدمة، بن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984 – د ت- 712/2.

وكما يقول الدكتور احمد محمد قدور[1] "وكلام ابن خلدون يوضح أن القصد من ذكر القبائل ليس التعويل على النسب بل على البيئات الجغرافية التي كانت تسكنها القبائل ولذلك فرق اللغويون بين البوادي والحواضر التي تسكنها القبيلة الواحدة فامتنعوا عن الأخذ من أهل المدر لفساد ألسنتهم على حين أنهم أخذوا من أهل الوبر لبعدهم عن الخلل والفساد"[2]

هذا ولقد اعتمدوا على أشعار العرب في تقعيد النحو والكفار منهم خاصة قال السيوطي:" قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام من كبار اصحابنا الشافعية اعتمدوا في العربية على أشعار العرب، وهم كفار: لبعد التدليس فيها، كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك، علم أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة نعم تشترط في راوي ذلك"[3]

وقد قسموا الشعراء إلى طبقات هي:[4]

1) الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام.
2) الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.
3) الشعراء الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق وآخرهم بن هرمة.

قال الأصمعي: "ختم الشعر بابن هرمة وقال أبو عبيدة أفتتح الشعر بأمرؤ القيس وختم بابن هرمة.

4) المولدون وهم من بعدهم إلى زماننا هذا كبشار وأبي نواس.

1. مدخل إلى فقه اللغة العربية، الدكتور أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2010/4 /ص 127.
2. المصدر السابق /127.
3. الاقتراح ص116/115.
4. البحث اللغوي عند العرب د/ أحمد مختار عمر /148.

الفصل الثاني

منهج مكي والمهدوي في التوثيق اللغوي

المبحث الأول

منهج مكي في التوثيق اللغوي

باعتبار مكي بن أبي طالب القيسي من حفاظ القرآن الكريم ومن علماء القراءات فإنه في كتابه الكشف يكثر في توثيقه اللغوي من الاستشهاد بالقرآن الكريم واللهجات والقراءات أكثر من الحديث والشعر، وفيما يلي نورد نماذج من توثيقه للقراءات القرآنية لنؤكد هذه الحقيقة.

المطلب الأول: القرآن الكريم:

ومنهجه في القرآن الكريم أن يورد القراءة ثم يعللها أو يوجهها ثم يستشهد لها بما جاء في القرآن الكريم ومن ذلك:

1) اورد قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُم...**﴾[1]. فقال: "

قوله { **وَمَا يَخْدَعُونَ** } قرأ الكوفيون وابن عامر بفتح الياء واسكان الخاء من غير ألف وقرأ الباقون بضم الياء وبألف بعد الخاء وكسر الدال"[2]، ثم علل قراءة وما يخدعون بإسقاط الألف وتسكين الخاء فقال: "وعلة من قرأه بغير الألف أن أهل اللغة حكوا: خادع وخدع بمعنى واحد، والمفاعلة قد تكون من واحد كقولهم "داويت العليل وعاقبت اللص" فيما كان "خادع وخدع" بمعنى واحد اختار "خدع" فحمله على المعنى الأول؛ لأنه بمعنى يخدعون و لم يحمله على اللفظ، فبين على أن الأول محمول على "يخدعون"

وأيضا فإن فعل أخص بالواحد من فاعل إذ "فعل" أكثر ما يكون من اثنين ويقوى عند المعنى أن مخادعتهم إنما كانت للنبي صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين، ومن لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين لهم مخادعة فدل على أن الأول من واحد بمعنى يخدعون، فجرى الثاني على معنى الأول، ويدل على ذلك قوله للنبي عليه السلام:" ﴿**وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ**﴾[3] فالخداع كان منهم خاصة [4]"

1. البقرة/8
2. الكشف 224/1.
3. الأنفال 63
4. الكشف 221/1.

فهو استشهد بآية الانفال هنا لتقوية ما ذهب إليه من ترجيحه لقراءة "يخدعون" لأن الخداع لا يصدر من النبي ﷺ والمؤمنين قال والنبي والمؤمنون لا يفعلون ذلك"[1]. فهذا ترجيح بالمعنى، وسنتناوله فيما بعد، وإنما استند إلى ما تقرره قواعد اللغة من ترجيح هذه القراءة وهو ان "فاعل" صيغته في العربية تدل على المشاركة التي لا تتصور إلا من اثنين.

2) أورد قراءات القراء لقوله تعالى: { فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا... } [2] فقال قوله { فَأَزَلَّهُمَا } قرأ حمزة بألف مخففة، وقرأه الباقون بغير ألف مشددا"[3].

ثم قال معللا القراءة بغير ألف الإجماع في قولهم { إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ.... } [4] أي أكسبهم الزلة، فليس للشيطان من قدرة على زوال أحد من مكان إلى مكان إنما قدرته على إدخال الإنسان في الزلل"[5] ثم قال "والاختيار القراءة بغير الألف...

قال أبو عبيد من قرأ بغير الألف ذهب إلى الزلل في الدين كقوله { فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا } [6] ومن خفف أراد إزالتها عن موضعها[7] فهو يستظهر بالقرآن الكريم بالإضافة إلى احتجاجه بما يقتضيه المعنى والسياق وإجماع القراء.

3) أورد قراءات القراء لقوله تعالى: { وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ... } [8] ؛ فقال قوله { وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ } قرأه ابن عامر وحفص بالياء وقرأ الباقون بالنون، وقرأه نافع وحمزة والكسائي

1. المصدر السابق 221/1
2. البقرة 36
3. المصدر نفسه 238/1.
4. آل عمران /155.
5. نفسه 238/1.
6. النحل/94
7. نفسه 236/1.
8. الأنفال 29.

بالجزم، وقرأه الأخرون بالرفع"[1]؛ ثم قال: وحجة من قرأه بالنون أنه أجراه من الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه؛ لأنه هو المكفر للسيئات، وحسن أن يأتي على اللفظ المخبر للتفخيم والتعظيم، وحسن أن يأتي المفرد بعد لفظ الجمع في قوله تعالى {والله} كما قال: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى} [2] ثم قال: {وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ} [3] فهذا أتى بلفظ التوحيد ثم جمع بعد ذلك، وذلك أتى بلفظ الجمع ثم وحده بعد ذلك، فذلك كله شائع حسن كثير في القرآن[4]

وهو هنا يستعمل مصطلح و(حجة) بدل و(علة)، وذلك كثير في الكشف ليشير هنا إلى قضيتين بلاغيتين لطيفتين وهما التفخيم والتعظيم، الذي يفيده تغيير الخطاب من لفظ الجمع إلى لفظ المفرد وهو كثير في القرآن الكريم بل إنه يفضل هذه القراءة فيقول: " والقراءة بالنون أحب إلى لأن أكثر القراء على ذلك، ولأنه أفخم وأعظم وبه قراءة بن عباس والاعرج "[5] فهو له اختياراته التي يرجحها استنادا إلى ما يقتضيه المعنى من لفظ جميل يعبر عن ذلك وإلى ما ذهب إليه أكثر القراء.

4) أورد قراءات القراء لقوله تعالى: {يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ} [6] فقال: قوله "يدخلون" قرأه أبو بكر وابن عمرو وابن كثير بضم الياء وفتح الخاء، ومثله في مريم[7]والأول من غافر[8] أضافوا الفعل إلى غيرهم لأنهم لا يدخلون الجنة حتى يدخلهم الله جل ذكره إياها، فهم مفعولون في المعنى فبنوا الفعل للمفعول على ما لم يسم فاعله.[9]

1. الكشف 1/316-316.
2. الاسراء/ 1
3. الاسراء/2
4. المصدر السابق 1/317.
5 المصدر نفسه 1/317
6. النساء /64
7. سورة مريم/ 60.
8. غافر/40.
9. الكشف/397

ثم أورد القراءة الأخرى بالبناء للفاعل أي للمعلوم على ما يسمى فاعله فقال: وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الخاء، أضافوا الفعل إلى الداخلين لأنهم هم الداخلون بأمر الله لهم دليله قوله تعالى: { ادْخُلُوا الْجَنَّةَ } [1] وقوله تعالى: { ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ } [2] وهو أيضا كثير.[3]

فهو يستدل لهذه القراءة بكثرة ورودها في القرآن الكريم، ويرى أن القراءتين مستويتان في الحجة وذلك إذ يقول: أمروا بالدخول فدخلوا ولأنهم لا يدخلوها حتى يدخلهم الله إياها، فهم داخلون ومدخَلون.[4]

ثانيا_ القراءات القرآنية:

للقراءات القرآنية أهمية كبيرة في إجلاء الوجوه المختلفة لبيان أن تعدد أداء النص القرآني يرجع إلى ظاهرة الأحرف السبعة وما نجم عنها بإثراء اللغة العربية أسلوبا ومعنى وطريقة خطاب، وكثيرا ما يرجح مكي المعنى بإيراده القراءات المختلفة وكثيرا ما يرجح المعنى بإجماع القراء. أو الأكثرية ومن ذلك الآتي:

1. اورد قراءات قوله تعالى: { لَّيْسَ الْبِرَّ } [5] فقال قوله تعالى { لَّيْسَ الْبِرَّ } قرأه حمزة وحفص بالنصب وقرأه الباقون بالرفع.[6] ثم قال مرجحا: ويقوي رفعه رفع البر الذي معه الباء إجماعا في قوله { وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا... } [7]، ولا يجوز فيه إلا رفع البر، فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له، ويقوي رفع البر أيضا أن في مصحف ابن مسعود 'ليس البر بأن تولوا" بزيادة الباء وهذا لا يكون معه إلا رفع البر، وهو الاختيار لإجماع القراء عليه، ولأنه رتبة الكلام، وبه قرأ الحسن والأعرج... والرفع في البر اختيار أبو عبيد وحاتم وغيرهما، وبه قرأ

1. الأعراف/49.
2. الحجر/46
3. الكشف 397/1-398.
4. المصدر السابق 398/1 انظر نماذج أخرى في الكشف 435/1 و12/2 و178 و189 و212.
5. البقرة /177.
6. المصدر نفسه 280/1.
7. البقرة/189.

الحسن والأعرج وشيبة ومسلم بن جندب وبن أبي اسحاق وعيسى وابن محيصن وشبل وغيرهم"[1]

فهو قد رجح بما يقتضيه علم النحو من احترام رتبة الكلام وبما ورد في مصحف ابن مسعود وأكثر القراء حتى غير السبعة.

2. أورد قراءات القراء لقوله تعالى: { وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم } [2] ثم قال: قوله "وصية" قرأها الحرميان وأبو بكر والكسائي بالرفع ونصبها الباقون[3].

3. ثم علل قراءة الرفع فقال: وحجة من رفعه أنه حملة على الابتداء وجعل "لأزواجهم" الخبر، وحسن الابتداء بنكرة، لأنه في موضع تخضيض كما حسن سلام عليك رفع بالابتداء، ومثله "خيرا بين يديك" ويجوز أن ترفع الوصية بالابتداء والخبر محذوف ويكون لأزواجهم صفة للوصية فيحسن الابتداء بنكرة وإذ هي موصوفة والنكرات إذا وصفت حسن الابتداء بها لما فيها من الفائدة، تقديره فعليهم وصية لأزواجهم، وقد أجمعوا على الرفع في قوله تعالى "فَصَبْرٌ جَمِيلٌ "[4]وعلى قوله: { فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ } [5] وعلى قوله: { فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ } [6].

فكل هذا رفع بالابتداء على تقدير الخبر ويقوي الرفع أيضا أنها في قراءات أبي: "فمتاع لأزواجهم"

وفي حرف بن مسعود "الوصية لأزواجهم" فهذا يقوي الرفع، والرفع هو الاختيار، لما ذكرنا ولأن عليه الحرميين، وأبا بكر وغيرهم.[7]

1. الكشف 281/1.
2. البقرة 240.
3. المصدر السابق 249/1.
4. يوسف /18.
5. البقرة /196.
6. النساء /92.
7. الكشف 299/1.

ويتضح من هذا النص أن مكيا لا يورد القراءات وتوجيهها في النحو فحسب بل يولي أهمية كبرى لربط ذلك بما يقتضيه علم النحو والبلاغة من معنى لطيف سوغ ترجيح هذه القراءة أو تلك وهو هنا يتناول مسألة من مسائل النحو وهي مسوغات الابتداء بالنكرة مما يطلب في كتب النحو قال الزمخشري: 'والمبتدأ على نوعان: معرفة وهو القياس ونكرة إما موصوفة كالتي في قوله عز وجل: { وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ } [1]، وإما غير موصوفة كالتي في قولهم: "أرجل في الدار أم امرأة؟ أحد خير منك " وقد أورد بن عصفور شروطها بادئا بهذا الشرط فقال: ' أن تكون موصوفة نحو قوله تعالى: { وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ } [2]

4. أورد قراءات القراء لقوله تعالى: { وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ } [3] فقال: قوله ويقتلون الذي يأمرون بالقسط قرأه حمزة "يقاتلون" بالألف من القتال، وقرأه الباقون بغير الألف من القتل"[4].

ثم احتج لقراءة الأكثرية فقال: وحجة من جعله من القتل أنه عطف على قوله { وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ } فقد أخبر عنهم بقتلهم للأنبياء فقتل من هو دون الانبياء أسهل عليهم، في كفرهم، ومن تجرأ على قتل نبي فهو أجرأ على قتل من هو أدنى من النبي، من المؤمنين فحمل أول الكلام في الأخبار بالقتل عنهم.

ووجه القراءة بالألف في حرف بن مسعود، "وقاتلوا الذين يأمرون بالقسط" فأخبر عنهم بالمقاتلة لا بالقتل على أن القتل أكثر ما يكون بالمقاتلة فأخبر عنهم بالسبب الذي يكون منه القتل، وقراءة الجماعة بغير ألف أولى لينتظم أخر الكلام بأوله ولأنه إجماع"[5]فهو هنا يولي

1. البقرة 221.
2. البقرة 221.
3. آل عمران/21.
4. الكشف 338/1.
5. الكشف 338/1-339.

لجمال المعنى والدلالة أهمية كبرى مما يقتضيه ربط الدرس النحوي بالبلاغي، كما رجح القراءة الفاشية إضافة إلى قراءة الجماعة وهو الاكثرية كذلك.

5. اورد قراءات قوله تعالى: { وَفِيهِ يَعْصِرُون } [1] فقال: قوله "وفيه يعصرون" قرأه حمزة والكسائي بالتاء رواه على المخاطبة في قوله { تَزْرَعُونَ } ، { تَأْكُلُون } إذ هو كله جواب للمستفتين عن عبارة الرؤيا، فجرى الكلام على جوابهم ومخاطبتهم، وقرأ الباقون بالياء ردوه على لفظ (الناس)، لأنهم غيب وهو أقرب إليه من لفظ الخطاب فحمل على الأقرب وهو الاختيار لأن الأكثر عليه"[2]

فهو هنا يوجه هذه القراءات نحويا بما يقتضيه أسلوب العطف ورد الكلام على الأقرب، وما عليه أكثر القراء، وهو اختياره مما يدل على أن مكيا يرى أن بعض القراءات أرجح من بعض ولو كانت سبعية[3].

6. أورد قراءات قوله تعالى: { وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاء } [4]، فقال: قوله { طُورِ سَيْنَاء } قرأه الكوفيون وابن عامر بفتح السين وقرأه الباقون بالكسر.[5] ثم احتج لقراءة الكسر فقال: وحجة من كسر السين أنه بناء على فعلاء جعل الهمزة بدلا من الياء، وليست للتأنيث إذ ليس في كلام العرب "فعلاء" بكسر الأولى وهمزته للتأنيث، إنما يأتي هذا المثال في الاسماء الملحقة "بسرداج" نحو علباء وحرباء، الهمزة في هذا بدل من الياء لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة دليله قولهم:(درحاية)[6] لما بنوه للتأنيث صارت الياء غير متطرفة فلم تقلب همزة، فهمزة في سيناء) في قراءة من كسر السين بدل من ياء، وإنما لم ينصرف؛ لأنه معرفة اسم للبقعة، فلم ينصرف للتعريف والتأنيث، فهو بمنزلة امرأة سميتها (بجعفر) والكسر أحب إلي لاجتماع

1. يوسف /49.
2. المصدر السابق 14/2.
3. اي من القراءات السبع.
4. المؤمنون/20.
5. المصدر نفسه/126.
6. الدرحاية: الرجل القصير السن، انظر القاموس المحيط (درح) 197

الحرميين وابن عمرو عليه.[1]ويتضح من هذا ان مكيا كان عالما بالنحو والصرف، فهو قد تناول مسالة صرفية دقيقة ناقشها وهي وقوع الابدال للهمزة إلى الياء فيما جاء على وزن "فعلاء" مشيرا إلى عدم جواز ذلك في العربية إلا في الأسماء الملحقة بسرداج نحو علباء وحرباء كما أنه يرجح قراءة الحرميين على غيرهم[2]

المطلب الثالث: الحديث الشريف:

لئن كان احتجاج مكي بالقرآن الكريم وقراءاته مستفيضا في كتابه الكشف فإن استشهاده بالحديث نادر جدا، وقد يكون ذلك راجعا إلى ندرة علمه بالحديث أو ربما تأثر بمن منع الاستشهاد به من النحويين إذ يقتصر استشهاده على أحاديث معدودة وفي مواضع لغوية فقط وهي:

1. أورد مسألة من علم الترتيل وهو يذكر علل البسملة، وكيف أن بعض القراء يصل آخر السورة في القراءة والترتيل بالسورة التي بعدها وأن ذلك قبيح في اللفظ، فكره إجلالا للقرآن وتعظيما له[3]، ثم استشهد بقول النبي ﷺ على كراهة قبح اللفظ قال: روى مالك أن النبي ﷺ سأل عن العقيقة قال لا أحب العقوق[4] قال مالك فكأنه الاسم، يريد مالك أن فعل العقيقة جائز لم يكره النبي فعلها وإنما كره لفظ اسمها. فانظر كيف كره النبي ﷺ قبح اللفظ، وقد روي أن رجلين أتيا النبي ﷺ فتشهد أحدهما وقال: مَنْ يُطِعِ الله عَز وجل ورسوله ﷺ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا وقف على (يَعْصِهِمَا) فقال له النبي ﷺ بئس الخطيب أنت" وإنما قال له النبي ذلك لقبح لفظه في وقفه إذ خلط الإيمان بالكفر في إيجاب الرشد لهما، وكان حقه أن يقول: (ومن يعصهما فقد غوى، أو يقف على رشد ثم يبتدأ: ومن يعصهما فقد غوى، فانظر كيف كره النبي قبح وقفه ولفظه وإن كان مراده الخير لم يقصد إلى شيء من الشر، وبهذا ونحوه يرغب في معرفة الوقف، في كتاب الله على الكلام التام، ولهذا المعنى اخترت أنا في المواضع من

1. الكشف 127/126/2.
2. انظر نماذج أخرى في الكشف 371/1 و395 و27/2 و171/2.
3. انظر المصدر السابق 17/1.
4. سنن أبي داود، سليمان ابن الأشعب الأزدي السجستاني، المكتبة العصرية، بيروت، (د ط) (د ت) رقم الحديث 2842، كتاب الضحايا باب العقيقة.

الابتداء بالأحزاب ألا يبتدأ بها، وأن يبتدأ بما قبلها، مثل الابتداء بأول الحزب في النساء في قوله: { اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ } لأن القارئ يقول: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. الله لا إله إلا هو فيصل الرجيم بلفظ الجلالة، وذلك قبيح في اللفظ، فمنعت من ذلك إجلالا لله وتعظيما له، ومثله أني منعت من الابتداء بأول الحزب في فصلت في قوله، { إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ } لأن القارئ يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إليه يرد علم الساعة، فيصل ذلك بالشيطان وذلك قبيح في اللفظ، فمنعت ذلك إجلالا وتعظيما له.

فهو هنا يورد الحديث في مسالة من علم الترتيل وهي مسالة الوقف التي هي نصف علم الترتيل" كما يقول الامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ولذلك خصه بعض العلماء بالتأليف[1]ـــ، ويربط مكي الوقف بالدلالة مستندا إلى جمال المعنى من الناحية الشرعية مستدلا بأحاديث الرسول ﷺ في كراهة قبح اللفظ وهي مسألة شرعية محضة يظهر من خلالها إجلال مكي بن أبي طالب للنبي ﷺ ونزعته السلفية كما انه صرح باختياره مما يدل على أن مكيا كان قارئا بارعا له اجتهاداته في علم الترتيل التي تميز بها عن سائر القراء.

2. أورد علل المد وأصوله في إشباع المد في حرف اللين فاستشهد بحديث رواه أيضا عن رسول الله ﷺ في مد صوته في القراءة فقال: وأيضا فإن أنسا سأل عن قراءة عليه الصلاة والسلام فقال: "كان يمد صوته مدا، .....[2] بالمصدر يدل على إشباع المد وقد قيل، أن معناه لا يصل قراءته ببعض من قولهم مددت السير في هذه الليلة. وذكره في الحديث "والصوت" يدل خلاف هذا التأويل وقوله تعالى: { وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً }[3] يدل على التمهل، والتمهل يعطي المد وهو الاختيار لإجماع أكثر القراء على ذلك، ولما فيه من البيان ولما ذكرنا من الحديث[4] فهو

1. انظر القطع والائتناف أو الوقف والابتداء، أبو بعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/ 1423هـــ-2002م.

2. سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار المعرفة، بيروت، ط5، 1430هـــ، رقم الحديث 1013، كتاب صفة الصلاة باب الصوت بالقراءة.

3. المزمل/4

4.الكشف 57/1.

يورد الحديث ويربط الذين أخطأوا في فهمه مبينا دلالته اللغوية الصحيحة استنادا إلى ما صرح به النص رادا التأويل الذي أخرجه عن سياقه، وهي مسالة صوتية تتعلق بموضوع المد بما خصصت له مبحثا في هذه الرسالة.

3. أورد قراءات القراء لكلمة الريح من قوله تعالى: { وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ } [1] بالجمع فقال: ووجه القراءة بالجمع في { وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ } هو إتيانها من كل جانب وذلك معنى يدل على اختلاف هبوبها فهي رياح لا ريح لان الريح الواحدة إنما تأتي من جانب واحد فكان لفظ الجمع فيها أولى لتصرفها من جهات، فيكون لفظها مطابقا لمعناها في الجمع وأيضا فإن هذه المواضع أكثرها لغير العذاب، وقد قال النبي ﷺ حين رأى ريحا هبت "اللهم اجْعَلْهَا رِيَاحاً وَلا تَجْعَلْهَا رِيحًا"[2] فعلم أن الريح بالتوحيد أكثر ما تقع في العذاب والعقوبات وليست هذه المواضع في ذلك، واعلم أن الرياح بالجمع تأتي في الرحمة فواجب من الحديث أن تقرأ بالجمع إذ ليست للعقوبات"[3].

فهو يستشهد بحديث النبي لترجيح قراءة الرياح بالجمع لا بالفرد بدلالة السياق القرآني الذي يرجح هذه القراءة على غيرها واختيار مكي بقوله: والاختيار الجمع لأنه عليه أكثر القراء، ولأنه أبين في المعنى لأنه موافق للحديث[4]

4 أورد قراءات القراء لقوله تعالى "مُسَوِّمِين [5]"

فقال: وحجة من كسر الواو أنه أضاف الفعل إلى الملائكة فأخبر عنهم أنهم سوموا الخيل، والسوم العلامة تكون في الشيء بلون يخالف لونه ليعرف بها ويقوي ذلك أنه روى أن النبي ﷺ

1. الجاثية 5

2. ينظر مسند أبي يعلى، أحمد بن علي ابن المثنى أبو يعلى الموصلي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1/ 1984 رقم الحديث: 2456 أول مسند ابن عباس

3. الكشف 271/1.

4. المصدر السابق 271/1.

5. آل عمران 125

قال يوم بدر: "سَوِّمُوا لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوَّمَت"[1] فأضاف الفعل إلى الملائكة يدل ذلك على وجوب كسر الواو في المسومين"[2].

فهو هنا يستشهد بقول النبي ﷺ على ترجيح قراءة الوجه النحوي الذي اختاره بعض القراء و لم يصرح هو باختياره وترجيحه.

المطلب الرابع: الشعر وكلام العرب:

وبالنسبة للشعر وكلام العرب لا يختلف مكي من حيث كم الاستشهاد بالحديث الشريف منه بالنسبة للشعر وكلام العرب، ولست أدري هل لعدم تضلعه في التراث اللغوي أم لاستغنائه بالقرآن الكريم، إذا ما قورن بالمهدوي الذي أورد في كتابه كثيراً من الشواهد الشعرية المنسوبة وغير المنسوبة كما سنرى، ومن ذلك الاتي:

1) اورد قراءة القراء لقوله تعالى: "**أَنَا أُحْيِي**"[3] وأورد حجة من أثبت الألف من "أنا" فقال: حجة من أثبتها أنه وصل الكلام ونيته الوقف عليها، لكنه لم يشرح بالوقف، عليها، بل وصل، وبنية الوقف، كما يفعل ذلك في القوافي، بوصل البيت بما بعده من الأبيات ولا تحذف الصلة التي للوقوف فيقول:[4]

أَقِلِيّ اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعَتَابَا: وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

2) اورد قراءات القراء لقوله تعالى: "**قَالُوا إِنْ هَذَانِ**"[5] فقال: قوله: "**قَالُوا إِنْ هَذَانِ**" قرأه ابن كثير وحفص قالوا: إنْ بتخفيف أن وشدد الباقون، وقرأ أبو عمرو "هذين" بالياء وقرأ الباقون بالألف[6]

1.سنن سعيد بن منصور- أبو عثمان سعيد ابن منصور عن شعبة الخرساني- تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط1، رقم الحديث 2861، كتاب الجهاد، باب جامع في الشهادة.

2. الكشف 355/1-358 ينظر نماذج أخرى في 9/2 و66/2 و396/2 و352/2.

3. البقرة 258.

4. البيت لجرير، ينظر ديوان جرير شرح الدكتور يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ - 1992م /89 .

5. طه/63.

6. الكشف99/1.

ثم قال: وحجة من قرأ هذان بألف مع تشديد "إنَّ" أنه اتبع خط المصحف وأجرى "هذان" في النصب بألف على لغة بني الحارث بن كعب يلفظون بالمثنى بالألف على كل حال وأنشد النحويون في ذلك.[1]

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ طعنة-.....

فأتى بالألف في موضع الخفض[2]

ويلاحظ عليه هنا انه لم ينسب البيت و لم يورده كاملا، واكتفى بالشطر الذي فيه الشاهد.

3) أورد قراءات القراء لقوله تعالى: " سَأَلَ سَائِلٌ "[3] فقال: قرأ نافع وابن عامر (سال) بغير همزة وقرأ الباقون بالهمز، إلا حمزة إذا وقف فإنه يبدل من الهمزة ألفا سماعا في هذا، على غير قياس، كأن القياس أن يجعل الهمزة بين بين أي بين الهمزة والألف كما يفعل في الوقف على (رأى ونأى) لكن ذكر سيبويه في تخفيف الهمزة في "سأل" أبدل سماعا وأنشد على ذلك أبياتا فيها قول الشاعر[4]:

سالت هذيل رسول الله فاحشة"[5].

1. البيت لعمرو بن الحارث كما في اللسان (هبا)، وينظر ديوان الهذليين، القسم الأول، شعر أبي ذؤيب، وساعدة بن حواية، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط،2 1995م، ج،1 ص1.

2. الكشف 2/99-100.

3. المعارج/1

4حسان بن ثابت، ينظر دوان حسان بن ثابت تحقيق وليد عرفات، دار صادر بيروت/ 2006م، ج1، ص443.

5. الكشف 2/334.

المبحث الثاني

منهج المهدوي في التوثيق اللغوي

لا نكاد نجد فرقا بين مكي والمهدوي في التوثيق اللغوي بالقرآن الكريم وقراءاته فقد سبق أن قلنا إن مهديا قرأ كتاب الكشف لمكي وكان يراجعه قبل أن يكتب كتاب (شرح الهداية) ولذلك فهو يوثق القراءات بالقرآن الكريم ويمنحه الأولوية مثل مكي تماما، وقد يكتفي بالآية الواحدة وقد يسرد غيرها ويورد الشواهد القرآنية وفيما يلي بيان منهجه في التوثيق اللغوي:

المطلب الأول: القرآن الكريم:

1. أورد قراءات قوله تعالى: "**يُكَذِّبُونَ** "[1] فقال: "يكذبون" من قرأها بالتخفيف أنه اشبه بالذي قبل الآية قوله تعالى:﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ**﴾فقد أخبر عنهم أنهم كاذبون، والذي بعد الآية قوله﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا**﴾ فأخبر أيضا بكذبهم في ذلك، وكان إخبارهم بأن لهم (**عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**) أشبه بما قبل الآية وما بعدها، وأيضا فإن هذا الإخبار لا يخلوا أن يكون عن المنافقين أو عن المشركين فإن كان عن المنافقين قواه ما قلنا من شبهه بما قبله وبما بعده، وقواه أيضا إخباره عنهم بالكذب في غير موضع في القرآن نحو قوله:(**وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**)[2] ولم يقل المكذبون فإن كان الإخبار عن المشركين فقد أخبر عنهم بالكذب في غير موضع من القرآن نحو قوله﴿**وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ۝ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ**﴾[3] وعلة من شدد يكذبون أنه يجمع التكذيب والكذب، لأن من كذب رسول الله فقد كذب على الله، فكلا مكذب كاذب، وليس كل كاذب مكذبا، لأنه يجوز أن يكذب الإنسان ولا يكذب أحدا، فلما كانت القراءة بالتشديد تجمع المعنيين جميعا كانت أقوى وأجمع[4]. ويلاحظ على المهدوي في هذا النص استناده إلى السياق في بيان دلالة القراءة يقول (اشبه بما قبل الآية وما بعدها)، واستشهاده بنصين من القرآن الكريم، وإحالته على ما في النصوص، كما أنه لم ينص على القراء اعتمادا على أنهم معروفون عكس مكي وترجيحه

1. البقرة 10
2. المنافقون1
3. المؤمنون 90-91
4. شرح الهداية 1/154-155

للقراءة الثانية بقوله: أقوى وأبلغ ويبدو أن مهديًّا أخذ توجيهه للقراءات بمناسبتها للسياق من مكي الذي قال عن قراءة التخفيف "فقولهم لشياطينهم إنا معكم، دليل على كذبهم في قولهم للمؤمنين: آمنا فحسنت القراءة بالتخفيف، ليكون الكلام على نظام واحد مطابق لما قبله ولما بعده[1]

ومن هنا يظهر أن المهدوي يأخذ من مكي، ولكن له ألفاظه وعباراته وأسلوبه؛ فهو لا ينقل حرفيا منه، وإنما يأخذ المعنى، ثم يعبر عنه بعباراته الخاصة كما أن مكيا أكثر استفاضته في ذكر القراء وأن توجيهه لقراءة يكذبون بالتشديد كانت اختياره وفي ذلك يقول: وعلة من شدده أنه حمله ايضا على ما قبله وذلك أن الله عز وجل ذكره قال عنهم: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً﴾ والمرض الشك ومن شك في شيء فلم يتقنه ولا أقر بصحته، ومن لا يقر بالشيء، ولا أقر بصحته فقد كذب وجحده فهم مكذبون ولا كاذبون وأيضا فإن التكذيب اعم من الكذب وذلك أنه من كذب صادقا فقد كذب في فعله وليس كل كاذب مكذب بغير فحمل اللفظ على المعنيين أو من حمله على ما يخص أحد المعنيين، وقد قال أبو عمرو: إنما عوقبوا على التكذيب للنبي وما جيء به لم يعاقبوا عل الكذب وروى نحوه عن ابن عباس، وبالتشديد قرأ الأعرج وأبو جعفر يزيد وشيبة ومجاهد وأبو رجاء وشبل وهو اختيار أبي حاتم، وقال أبو حاتم: قراءة العامة عند بالتشديد قال والثقيل أحب إلي، ومع أنها قراءة أهل المدينة ومكة قال أبو محمد: والقراءتان متداخلتان ترجعان إلى معنى واحد، لأن من كذب رسالة الرسل وحجة النبوة فهو كاذب عند الله، ومن كذب على الله وجحد تنزيله فهو مكذب بما أنزل الله قال أبو محمد: والتشديد أقوى في نفسي لأنه يتضمن معنى التخفيف، والتخفيف لا يتضمن معنى التشديد ولأنها قراءة أهل المدينة ومكة".[2]

والفرق بن العالمين في هذين النصين هو أن مكيا أكثر استفاضة في شرح العلة، كما انه نسب الآراء إلى أصحابها كأبي حاتم وابن عباس، ويرجح القراءة مستندا إلى أنها قراءة أهل

1. الكشف 228/1.
2. المصدر السابق 228/1-229.

المدينة ومكة، وذلك كثير في كتابه، وما فعله المهدوي هو تلخيصه لما قاله مكي ولكن بعباراته وأسلوبه.

2. أورد قراءات قوله تعالى﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم﴾[1] فقال علة اجماع القراء على يخادعون الله في البقرة والنساء[2] أن الله تعالى لا يجوز أن يخبر عنه بانه يخدع إذ لا يخدعه خادع، وإنما أخبر الله تعالى أنهم يخادعونهم، والمفاعلة لا تكون في أغلب الأمر إلا من اثنين نحو: خاطبت، خاصمت وقاتلت؛ بمعنى يخادعون الله والذين آمنوا أنهم يظهرون للنبي عليه السلام والمؤمنين خلاف ما يعتقدونه والله عز وجل يجازيهم على مخادعتهم فصار ذلك من اثنين لذلك.

﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم﴾ وعلة من قرأ (وما يخادعون) ذكر يزيد عن أبي عمرو أنه قال: الإنسان لا يخدع نفسه وإنما يخادعها.

وعلة من قرأ (يخدعون) انه جعل الفعل من واحد، وكان ذلك أشبه بما قبله لأن الله تبارك وتعالى قد أخبر عنهم في أول الكلام أنهم يخادعونه، فإذا قال بعد ذلك "وما يخادعون إلا أنفسهم" صار معناه يخادعون الله وما يخادعون الله فيصير قد نفي عنهم في آخر الكلام ما أثبتهم لهم في أوله.

ويجوز أن تكون قراءة (يخادعون) بمعنى (يخدعون) فيكون مثل ما جاء عن العرب من قولهم: عاقبت اللص وطارقت النعل وعافيته، فبنوا على هذا كله من المفاعلة وانفعل بمعنى واحد.[3]

ويؤكد هذا النص ما أشرت إليه في المثال الاول بأن المهدوي اطلع على مكي ولكنه لا يلتزم كل ما نص عليه مكي فهو لا ينسب القراءة ويكتفي بالإشارة إليها، وهو المنهج الذي نراه سائدا في الكتاب كله، كما انه لم يوثق القراءة بالقرآن، ويحتكم إلى البيان في ترجيح القراءة، ويختار من القراءة أو توجيهها ما يراه لائقا بجلال من صدر عنه القرآن وهو الله تبارك

1. البقرة /9
2. النساء /142.
3. شرح الهداية 153/1-154.

وتعالى، وقد أسقط في كتابه الشاهد القرآني؛ الذي أورده مكي من سورة الأنفال، كما أنه ينفرد بإضافته في كثير من المواضع قول أبي عمرو؛ مما يدل على سعة باعه في العربية، واطلاعه على أراء علمائها.

3. أورد قراءات قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾[1] فقال: (فأزلهما) وجه قراءة حمزة أي معناه نحاهما، وكان ذلك اشبه لأنه قول الله عز وجل ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ معناه اثبتا فيها فقابل الثبات بالزوال فإن قال قائل: فإنه إذا قرأ فأزلهما وجاء بعده ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ كان تكريرا إذ معنى (أزلهما) أخرجهما قيل له : إذا كان التكرير فهو حسن ألا ترى أنه يجوز أن يزلهما من المكان الذي كان فيه ولا يخرجهما عما كانا فيه من الرفاهية ورغد العيش، فصار قوله "فأخرجهما مما كانا فيه" يفيد أنهما زالا من الجنة وخرجا مما كانا فيه من الرفاهية ورغد العيش.

4. ومن قرأ (فأزلهما) فيحتمل وجهين: أحدهما؛ أن يكون معناه كسبهما الزلة، ونسب ذلك إلى الشيطان إذ كان إنما زالا بوسوسته وتزيينه فهو مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾[2]

والوجه الثاني أن يكون (فأزلهما) من زل بالمكان إذ تنحى عنه وإن لم يثبت فيه، فيكون معناه قريبا من معنى الأول"[3]، ويلاحظ هنا إشارته إلى القارئ بقوله وجه قراءة حمزة أنما يلاحظ عدم إيراد الشاهد الثاني في سورة النحل وبعدم ترجيح القراءة بل الإشارة إلى أنها تتقارب بقوله "يكون معناه قريبا من الأول".

1. البقرة 36.
2. آل عمران /155.
3. شرح الهداية 162/12-163.

5. أورد قراءات قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[1] فقال: (ويكفر عنكم) الرفع في ويكفر على الاستئناف، التقدير: ونحن نكفر عنكم، والجزم على العطف عن موضع ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ لأن موضعه جزم على جواب الشرط، ولو ظهر الجزم فيه لكان التقدير: وإن تخفوها وتوتوها الفقراء يكن ذلك خيرا لكم، ومثله في العطف على الموضع قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ *﴾[2] على قراءة من جزم "ويذرهم، عطفه على موضع (فلا هادي له) والياء في (يكفر) لأن هذه ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ والنون على أنباء الله عز وجل عن نفسه[3]

ومن هذا النص يتبين أن للمهدوي اختياراته الخاصة، وأن كتاب الشرح ليس تكرارا لكتاب مكي؛ فهو يبين المسوغ النحوي الذي أتت عليه القراءة، كما أن له اختياراته الخاصة به فهو يستدل بآية آل عمران لا بآية الإسراء كما فعل مكي.

المطلب الثاني: القراءات القرآنية:

1) أورد قراءات قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ﴾ فقال: (ليس البر) من قرأ ليس البرَّ بالنصب فإنه جعل اسم ليس (لأن تولوا) و"البر" خبرا فالتقدير ليس البر توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب، ويُقَوِي هذه القراءة أن اهل العربية يشبهون (أن) بالمضمر؛ من حيث كانت لا توصف كما يوصف المضمر، وإذا اجتمع مضمر ومظهر، فإن المضمر أولى أن يكون اسم ليس إذ هو أخص بالتعريف.

ومن قرأ برفع (البر) فإنه جعله اسم ليس "وأن تولوا" الخبر، ويقوي ذلك أن ليس واسمها مشبهة بالفعل والفاعل، وكون الفاعل يلي الفعل[4]

1. البقرة/ 271
2. الأعراف /186.
3. شرح الهداية 210/209/1.
4. المصدر السابق 120/1.

ويؤخذ على المهدوي في هذا النص أنه لم يشر إلى القراءات كما فعل مكي، ويسجل له إعراب القراءة والاشارة إلى أن قول أهل العربية وهم النحاة، ويستدل من هذا أن ما بين الكشف وشرح الهداية من الخلاف يجب الإشارة إليه وهو ان مكيا ضليع في العلم بالقراءات. بينما يتبين رسوخ قدم المهدوي في علم النحو أو ما يسمونه علم العربية.

2) أورد قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾[1] فقال:" (وصية لأزواجهم) من قرأ بالرفع فعلى الابتداء والخبر غير محذوف، والتقدير: فعليهم وصية لأزواجهم، ومن نصب فبإضمار فعل بلفظ الوصية والتقدير: فليوصوا وصية لأزواجهم.".[2] ويلاحظ هنا الاختصار الشديد واكتفاؤه بتوجيه القراءة نحويا، وعدم الموازنة بين القراءتين، وعدم التوثيق بالقراءات والقرآن خلافا لمكي الذي افاض في ذلك كما هو واضح.

3) أورد قراءة القراء وتعليلهم لقوله تعالى "أَرَأَيْتُكُم وأَرَأَيْتُمْ "[3] وحذفهم الهمزة للتخفيف واستشهد لها بقراءة ابن كثير لقوله تعالى:﴿ إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَر *﴾[4] فقال:" ومن ذلك ما روي عن ابن كثير أنه قرأ: "إنها لَحْدَى الكبر" بحذف الهمزة.".[5]

ويريد المهدوي بهذا الاستشهاد بيان أن ابن كثير خفف الهمزة بالحذف؛ وهو ما أثبتاه في دراستهما للظواهر الصوتية ومنها تخفيف الهمزة.

4) وخلاصة القول أن استشهاد واحتجاج المهدوي بالقراءات القرآنية يسير، إذا ما قسناه باستشهاد مكي بن أبي طالب القيسي.

1. البقرة 240
2. شرح الهداية 1/200-201
3. سورة الأنعام/ 40-46-47
4. سورة المدثر/ 35
5. المصدر السابق 2/277.

المطلب الثالث: الحديث الشريف:

يستشهد المهدوي بالحديث الشريف لتقوية قراءة ما أورد والاحتجاج لها ومن ذلك ما يلي:

1- أورد قراءة قوله تعالى: **فَتَبَيَّنُواْ** "[1] فقال:" من جعله من الثبات فهو مثل قولك: تثبت في أمرك، اي لا تعجل فالمعنى: فتثبتوا في جهادكم ولا تعجلوا على من ألقى إليكم السلم، ومن جعله من البيان معناه قريب من معنى الأول لأن التبين ضرب في التثبيت وبقويه ما جاء في الحديث التبين من الله والعجلة من الشيطان"[2] فقد أورد حديث النبي ﷺ في التوجيه اللغوي لقراءة "فتبينوا" دون ذكر راوي الحديث وهو حديث سبق وأن استشهد به مكي في الكشف.".[3]

2- أورد قراءة قوله تعالى: ﴿**جَعَلَهُ دَكَّاً**﴾[4] فقال: "فجعله دكا" من قرأ بالهمزة فمعناه جعله مثل ناقة دكاء وهي التي لا سنام لها، ومعنى ذلك أن الجبل ساخ حتى لصق في الأرض ويُقَوِي ذلك ما جاء عن النبي ﷺ أنه قرأ "فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاء" وقال بيده هكذا وألصق الابهام على المفصل الأعلى من البنصر؛ فساخ الجبل". رواه انس ابن مالك فهذا الحديث شبيه بقراءة من مد وهمز، وإنما كان يشبه قراءة من لم يهمز لو قال: فتفتت الجبل أو فتكسر"[5].

والنص اورد الحديث بكامله خلافا لمكي الذي اكتفى بإشارته إلى قراءة النبي ﷺ دون تفصيل فقال "ومما روى أنس عن النبي ﷺ أنه قرأ دكاء" بالتنوين من غير همز.

3-أورد قراءة "**مُسَوِّمِين**"[6] فقال: "مُسَوَّمين" من كسر الواو فعل وفعلى وجهين أحدهما أن يكون المعنى مسوِّمين أي معلمين وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: يَوْمَ بَدْرٍ "سَوِّمُوا" فإن

1. النساء/94.
2. شرح الهداية 55/2.
7. الكشف 31/1.
4. الأعراف /143.
5. شرح الهداية 310/2
6. آل عمران/ 125

الملائكة قد سومت" والسمة العلامة والوجه الآخر أن يكون المعنى من سومت الخيل إذا أرسلتها فيكون المعنى مرسلين خيلكم[1].

ويلاحظ في النص إيراد الحديث في التوجيه النحوي المعنوي للقراءات لا ترجيحا خلافا لمكي الذي رأى أن الحديث يرجح قراءة مسومين بإضافة الفعل إلى الملائكة"[2].

4- أورد قراءات قوله تعالى:﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾[3] فقال: "بعذاب بئيس" من قرأ بعذاب بئيس وهي قراءة ابن عامر فعلى أنه فعل وصف به العذاب ومنه ما جاء في الخبر "إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وَقَالَ" فهما فعلان جعلا اسمين[4] ويلاحظ عليه إيراده مصطلح (الخبر) بدل (الحديث)، وهو اصطلاح حديثي للإشارة إلى أنه لم تتأكد صحة اشارة النبي ﷺ وهو ما يدل على علم المهدوي بمصطلح الحديث وكذلك إيراد الشاهد دون ذكر تخريجه من البخاري ومسلم وهذا الحديث لم يشر إليه مكي مما يدل على أن المهدوي ليس مجرد ناقل لمكي بل له إضافاته الخاصة به.

المطلب الرابع: الشعر وكلام العرب:

لئن كان استشهاد مكي بشواهد الشعر العربي شحيحا ونادرا فإن المهدوي على خلاف ذلك؛ إذ استكمل هذا النقص في كتابه شرح الهداية، وجاء استشهاده بشعر العرب وافرا، وهو مسلك المتقدمين إذ ينسب أحيانا الأبيات ولا ينسبها أحيانا اخرى، وقد يستشهد بأكثر من بيت في المسألة الواحدة.

ومن ذلك الآتي:

1. المصدر السابق 231/1.
2. ينظر الكشف 355/1 وما بعدها.
3. الاعراف 165.
4. رواه البخاري /انظر كتاب الاستقراض، ط دار العلم بيروت لبنان – د ت -،848/2

1- أورد علل تخفيف الهمزة في الهمزتين المجتمعتين في كلمة مع إدخال الألف في "أَأَنذَرْتَهُمْ "[1] و"أَؤُنَبِّئُكُم "[2] و"أَئِنَّكُمْ "[3] فإنه إنما أدخل هذه الالف، وإن كان قد خفف الهمزة المجعولة بين بين في حكم المخففة وفي وزنها، ألا ترى أن قول الأعشى:[4]

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى ....." فهو هنا يكتفي بإيراد صدر البيت لأن محل الشاهد وينسب البيت إلى قائله وظاهرة التخفيف ظاهرة لجأت إليها البيئة الحضرية كما أثبت في فصل توجيه الهمز.

2-وهو يستشهد بشعر الإسلاميين كشعر حسان بن ثابت في مسألة إبدال الهمزة الثانية من الهمزتين المفتوحتين في نحو " أَأَنذَرْتَهُمْ "[5] قال: وقد قرا نافع وابن عامر " سَأَلَ سَائِلٌ "[6] فأبدل الهمزة من سأل ألفا عن غير قياس ايضا قال حسان بن ثابت:[7]

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُوَل اللهِ فَاحِشَةً: ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ.".[8]

ويستشهد بشعر الجاهليين وينسب البيت أحيانا إلى قائله ومن ذلك أنه أورد علل الوقوف بالقصر على " آتَيْتُمْ" من قوله تعالى: ﴿إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ آتَيْتُم﴾[9] من قرأ بالقصر فهو مثل قولهم أتيت جميلا، وآتيت بغير ألف أي بذلت قال زهير:[10]

فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أُتَوْهُ فَإِنَمَا: تَوَارَثَهُ أَبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ[11].

و لم يبين موضع الشاهد هنا واكتفى بنسبته إلى قائله مع إيراده البيت كاملا.

---

1. البقرة/6
2. آل عمران/15
3. الأنعام/19.
4. انظر ديوان الأعشى دار صادر بيروت لبنان 1400هـ-1980م، ص145.
5. البقرة /6
6. المعارج/1
7. انظر ديوان حسان شرح محمد العياش مطبعة العادل مصر 1331هـ
8. شرح الهداية /45.
9. البقرة/233.
10. شرح ديوان زهير، شرح وتحقيق حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، ط2 /1998م / 92
11. شرح الهداية 1/202-203.

3- أورد قراءات قوله تعالى: "وَلَوْلَا دَفْعُ "[1] فقال من قرأ دفاع فعل وجهين أحدهما ان يكون مصدر دفع نحو قولك كتب كتابا.

والآخر أن يكون مصدر دافع، ودفع دافع يأتيان بمعنى قال أبو ذؤيب الهذلي:

ولقد حرصت بأن أدافع عنهم فإذا المَنِيَّةُ اقبلت لا تدفع[2].

فهو يستشهد بالمخضرمين مثل أبي ذؤيب الهذلي وينسب البيت إلى قائله ولا يبين أيضا موضع الشاهد.[3]

4- أورد قراءات: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾[4]. فأورد توجيهها النحوي عند الزجاج فقال: وأجاز الزجاج ان يكون أنما يملي لهم (بدلا من الذين وأنشد عليه: فما كان قيس هُلْكُه هَلْكَ واحدٍ: وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا"[5]

فهو ذكر البيت دون نسبته إلى صاحبه وهو عبد الله بن الطين.[6]

وقد أورد المهدوي في كتابه كثيرا من الاشعار على عكس مكي الذي اكتفى بالقليل منها مما يضيق الأمر هنا عن إيرادها جميعا.

موازنة بين مكي والمهدوي في التوثيق اللغوي:

يمكن تلخيص منهج مكي والمهدوي مقارنا اياهما في التوثيق اللغوي بما يلي:

1. يتفق مكي والمهدوي في الاحتجاج بالقرآن الكريم كثيرا لكن إيراد مكي للنصوص القرآنية أكثر من المهدوي، والمهدوي كثيرا ما يشير إليها ويكتفي بالشاهد الواحد.

---

1. البقرة/ 251
2. انظر المفضليات: الضبي أبو العباس المفضل، ديوان ابن محمد الضبي، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت،1424هـ-2003م، ج2، ص421.
3. شرح الهداية 1/203-202.
4. آل عمران/ 178
5. المصدر السابق 1/238-239.
6. المصدر نفسه 1/234

2. يتفق مكي والمهدوي في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، لكن مكيا في ذلك أوفر مادة من المهدوي كما أن مكيا ينسب القراءات إلى قارئها ويكتفي المهدوي بالإشارة اليها دون نسبه غالبا.

3. يستشهد مكي والمهدوي بالحديث الشريف ووروده في كتابهما، ويعبر عنه المهدوي أحيانا بلفظ الخبر، ولكنه قليل إذا قارناه بالاستشهاد بالقرآن والقراءات.

4. يستشهد مكي والمهدوي بالشعر، لكن مادة ذلك شحيحة في الكشف ووافرة في الهداية، وكلاهما يستشهد بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وينسب كل منهما البيت إلى صاحبه أحيانا وأحيانا لا يفعل، كما قد يكتفي بشطر من البيت موضع الشاهد اختصارا.

الفصل الثالث

منهجهما في الاحتجاج للظواهر الصوتية

المبحث الأول

منهجهما في الاحتجاج للهمز وتخفيفه

المطلب الأول

ظاهرة الهمز في اللغة العربية

المطلب الأول: ظاهرة الهمز في اللغة العربية:

من الظواهر الصوتية التي تميزت بها العربية؛ ظاهرة الهمز وتخفيفه، وقد تناول المزني هذه الظاهرة في باب الألفات من كتابه حروف الهجاء.[1]

وهذا ليس لعدم وعيه بالفرق بين الألف والهمزة، ولذلك أفرد للهمز كظاهرة صوتية بابا خاصا في آخر كتابه جاء فيه " الهمزات وهن خمس: أصلي ومجهول وملحق ومبدل وزوائد".[2]

وفيما يلي تعريف بالهمزة وآراء علماء العربية فيها، وقواعد تخفيفها وتحقيقها.

أولا: تعريف الهمز:

أ- لغة:

جاء في لسان العرب هَمَزَ رأسه يهمزه غمزه وقد همزت الشيء في كفي.... وهمز الجوزة بيده يهمزها كذلك، وهمز الدابة همزا غمزها، والهماز ما همزت به،

قال الشماخ:

أَقَامَ الثِقَافَ وَالطّرِيدَة دَرْأَهَا

كَمَا قَوَّمَتْ ضِغْنَ الشُّمُوسِ المَهَامِزُ[3]

فالهمز كما يتضح من هذا الكلام هو الضغط والغمز.

وجاء في الصحاح: " الهمز مثل الغمز والضغط وقد همزت الشيء في كفي قال الراجز:

- وَهُنَّ هَمَزْنَ رَأسَهُ فَتَهَشَّمَا ومنه الهمز في الكلام؛ لأنه يضغط وقد همزت الحرف فالهمز، وقيل لأعرابي أتهمز الفارة فقال: السنور يهمزها"[4].

[1] حروف الهجاء، المزني، أبو الحسن علي بن الفضل، تحقيق الدكتور أشرف محمد عبد الله القصاص، دار النشر للجامعات دار ابن حزم القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م، 386/1.

[2] المصدر السابق 1/ 358

[3] لسان العرب (همز) 146/15

[4] الصحاح (همز) 402/3

وجاء في القاموس المحيط: " الهمز: الغمز والضغط والنخس، والدفع، والضرب والعض والكسر"[1].

ب- اصطلاحا:

الهمزة حرف من حروف الأبجدية العربية مخرجها من أقصى الحلق[2].

وهي كما ذهب ابن دريد من الأحرف الشديدة المجهورة[3].

ولعل صفتاها هاتان هما اللتان جعلتاها تأخذ هذا الاسم؛ أعني اسم "الهمزة"، وهي كما عرفها الداني: "حرف مجهور بعيد المخرج شديد لا صورة له، وإنما يعلم بالشكل والمشافهة، ولبعد مخرج الهمزة لا يكون قارئا من لا يستشعر بيانها في قراءته؛ ولثقلها صار فيها التحقيق والتخفيف بين بين والبدل والحذف، وليس ذلك لشيء من الحروف غيرها."[4].

ويتضح من هذا وما سبقه أن هذا الحرف يحتاج إلى الضغط في الجهاز النطقي لإخراجه، وهو ما جعل الدكتور عبد الصبور شاهين يذهب إلى ترجيح أن الهمز لم يكن في أصله علما على صوت معين، وإنما صفة نطقية لا تختص في ذاتها بصورة معينة، ثم غلب إطلاقه على الصوت المعروف، والذي كان يسمى (ألفا) سواء في العربية أو غيرها من الساميات."[5].

وينسجم هذا الكلام مع رأي قديم يرجع إلى العلامة اللغوي ابن دريد الذي أسقط في جَمْهَرَتِهِ الهمزة من الأحرف التسعة والعشرين، معتمدا في ذلك على أنه كثير الانقلاب من حال إلى حال[6].

غير أن ابن جني رد هذا الرأي، ورأى أن الهمزة أول حرف في العربية، وأن صورتها الأصلية هي (الألف) وأنه إنما كتب واوا أو ياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التحقيق، ولو أريد تحقيقها البتَّة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال[7].

---

[1] القاموس المحيط (همز) 476

[2] ينظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين/107

[3] جمهرة اللغة، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي المصري، مكتبة المثنى بعدا دار (دت) 6/1

[4] التحديد في صنعة الإتقان والتجويد / 264-265

[5] القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث /17

[6] ينظر الجمهرة 7/1

[7] سر صناعة الإعراب ابن جنى أبو الفتح عثمان، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق سوريا، ط2/ 1413هـ-1993م، 41/1

واستدل على ذلك بأنه إذا وقعت في موضع لا يمكن فيه تحقيقها لم يجز إلا أن تكتب ألفا مفتوحة، ومضمومة ومكسورة مثل: أَخَذَ، وأُخِذَ وإِبراهيم.[1]

ثانيا- تحقيق الهمز وتخفيفه عند النحاة:

فالهمزة كما رأينا صوت ثقيل يصعب خروجه من جهاز النطق ولذلك شاع فيه التحقيق؛ ويقول سيبويه:" اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق والتخفيف والبدل، فالتحقيق قولك: قرأت ورأس، وسأل، ولؤم وبئس وأشباه ذلك، وأما التخفيف فتصير الهمزة بين بين وتبدل وتحذف"[2].

وقال الزمخشري: " وفي تخفيفها ثلاثة أوجه: الإبدال، والحذف وأن تجعل بين بين؛ أي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي فيه حركتها."[3]

وقد شرح ابن يعيش هذا القول المجمل للزمخشري موضحا حالات التخفيف وأسبابها إذ يقول: " اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل؛ يخرج من أقصى الحلق؛ إذ كان أَدخل الحروف في الحلق فاستثقل النطق به، إذ كان إخراجه كالتهوع[4]. فلذلك الاستثقال يستساغ فيها التخفيف؛ وهو لغة قريش، وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استثقال لثقل الهمزة. والتحقيق لغة تَمِيم وقيس قالوا: لأن الهمزة حرف، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف، وتخفيفها كما ذكر بالإبدال والحذف، وأن تجعل بين بين.

((فالإبدال بأن تزيل نبرتها فتلين؛ فحينئذ تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها ... وأما الحذف بأن تسقطها من اللفظ البتة، وأما جعلها بين بين: أي بين

[1] المصدر السابق 42/1

[2] الكتاب، سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403 هـ - 1983م 641/3

[3] شرح المفصل / 436

[4] التهوع : التقيؤ

الهمزة والحرف الذي فيه حركتها؛ فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة تجعلها بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة.))[1].

وهذا إذا تقدمها شيء؛ فإذا كانت في أول الكلام فإنها لا تخفف نحو أب، وأحمد وإبراهيم وابن وأم وأترجة.[2]

وفيما يلي تفصيل هذه الحالات:

أولا: الإبدال:

كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك في قولك المئر المير، وفي يريد أن يقرئك يقريك، ومن ذلك: من غلام يبيك، وإنما أردت من غلام أبيك.

وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوا، كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها مكسورا، وذلك قولك في التؤدة: تودة، وفي الجؤن جُوَنٌ، وقولك غلام وبيك، إذا أردت غلام أبيك.

وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفا؛ وذلك قولك: في رأس وبأس وقرأت راس وباس وقرات.

وإن كان ما قبلها مضموما فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوا؛ وذلك قولك في الجؤنة والبؤس والمؤمن: الجون، والبوس، والمومن. وإن كان ما قبلها مكسورا أبدلت مكانها واوا إذا كان ما قبلها مضموما، وألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا؛ وذلك الذئب والمئرة، فإنما تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي فيه الحركة التي قبلها؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها.[3]

ثانيا: الحذف

---

[1] شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء يعيس بن علي بن يعيش الموصلي، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م، 265/5

[2] المصدر السابق 5/ 265 -266

[3] ينظر الكتاب، 543/3.

الحذف للهمزة هو نوع من التخفيف الذي سبق الحديث عنه، وهو أن تكون الهمزة متحركة وقبلها حرف ساكن، فتحذف الهمزة عند تخفيفها وتلقى حركتها على الساكن الذي قبلها مثل: مَنْ أبوك تنطق من بوك ومن أمكِ فتقول مَنْ مَّكِ وكَمْ إِبِلُكَ تقول: من بِلُكَ.[1]

ثالثا: بين بين

وهو أن تجعل الهمزة بين الألف والهمزة إذا كانت مفتوحة وسبقها حرف مفتوح فتكون بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققة غير أنك تُضْعِفُ الصوت ولا تتمه وتخفي لأنك تقر بها من بعد الألف وذلك قولك: سال في لغة أهل الحجاز إذا لم تحقق قبيلة تميم.[2]

قال المبرد: " فإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة وأردت تحقيقها قلت:

قرأ الرجل، وسأل عبد الله، كذا حقُّ كل همزة إذا لم يرد التخفيف.

فإن أردت التخفيف نحوت بها نحو الألف؛ لأنها مضمومة، والفتحة من مخرج الألف فقلت: قْرَا يا فتى.[3]

فإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة.

كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة قال سيبويه: " ألا ترى أنك لا تتم الصوت ههنا وتضعفه لأنك تقربها من الساكن، ولولا ذلك لم يدخل الحرفَ وَهْنٌ، وذلك قولك: " يئس وسئم، وإذ قال إبراهيم[4] وكذلك أشباه هذا.[5]

فإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتح أو كسر، فهي على أن ينحى بها بين الهمزة والضمة وفي حال الكسر بين الهمزة والياء[6].

---

[1] المصدر السابق، 3/ 543 وشرح المفصل /476

[2] الكتاب 3 /540

[3] المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان (ب ت) 155/1

[4] البقرة / 226

[5] المصدر السابق 1 / 156

[6] المصدر نفسه 158/1

وتخفيفها في هذه الحال لا يعني حذفها بل إضعاف نبرتها عند النطق فهي بوزنها محققة إلا أنك خففت النبرة كما يقول ابن دريد[1].

وقال سيبويه وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصير بين بين، وذلك قولك:

هذا درهم أختك ومن عند أمك وهو قول العرب وقول الخليل[2].

تخفيف الهمزتين المجتمعتين في كلمة:

قال الزمخشري: " وإذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف بين بين كقولهم: آدم وأئمة وأو يدم ومنه جائي وخطايا.

يقول وقد سمع أبو زيد يقول: اللهم اغفر لي خطاياي."[3]

وقد علل ابن يعيش هذا التخفيف قائلا: " قد تقدم قولنا بأن الهمزة حرف مستثقل، إذا كانت نبرة في الصدر تخرج باجتهاد؛ فثقل عليهم إخراجها لأنه كالتهوع، ولذلك مال أهل الحجاز إلى تخفيفها، وإذا كان ذلك في الهمزة الواحدة؛ فإذا اجتمع همزتان ازداد الثقل ووجب التخفيف، فإذا كانتا في كلمة واحدة كان الثقل أبلغ، ووجب إبدال الثانية إلى حرف لين نحو آدم وآخر وأئمة وجاء وخطايا[4].

الهمزتان من كلمتين:

ويقصد به أن تجتمع الهمزة التي في آخر الكلمة بهمزة كلمة تالية لها تبدأ بالهمزة، قال الزمخشري: " وإذا التقتا في كلمتين جاز تخفيفها وتخفيف إحداهما كتخفيف الثانية كقوله تعالى عن الساعة: (**فقد جاء أشراطها**)[5]

وقد شرح ابن يعيش قول الزمخشري مبينا أنه إذا التقت همزتان من كلمتين منفصلتين فإن أهل التخفيف يخففون إحداهما، ويستثقلون تحقيقهما إذ ليس من كلام العرب تحقيق همزتين التقتا

---

[1] نفسه 155/1

[2] الكتاب 542/3

[3] المقتضب 1/ 155

[4] شرح المفصل 279/5

[5] سورة محمد/18

فمنهم من يخفف الأولى ويحقق الآخرة وهو قول أبي عمرو، واستدل بقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاء أَشْرَاطُهَا﴾[1]، و﴿يا زَكَرِيَّا إِنَّا﴾[2]

ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية"[3].

وقال سيبويه:" سمعنا ذلك من العرب وقرأ" فقد جاء أشراطها و" زكريا إنا " [4]

[1] محمد /18

[2] مريم /07

[3] ينظر شرح المفصل 288/5 -283

[4] ينظر الكتاب 549/3

المطلب الثاني

منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج للهمز وتخفيفه

أولا: منهجهما في تحقيق الهمزة في الأصول

وأعني بالأصول القواعد التي أصلوها للاحتجاج بالظواهر الصوتية من همز وتخفيف، وإدغام وإظهار وإمالة وقصر إلى آخر هذه الظواهر.

ولكل من مكي والمهدوي منهجه في الاحتجاج لها ويتبين ذلك مما يأتي

أ: منهجهما في تحقيق الهمزتين المتفقتي الحركة في كلمتين:

وهو أن تتوالى همزتان متفقتا الحركة من كلمتين: قال المبرد" فإن كانتا (أي الهمزتان) في كلمتين فإن أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى منهما وعلى ذلك قرأ في قوله عز وجل: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾[1].

إلا أن يبتدأ بها ضرورة كامتناع الساكن وكان يحقق الأولى إذا قرأ ﴿أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾[2] ويحقق الثانية لأن ألف الاستفهام منفصلة، وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال، ويقول: لأن البدل لا يلزم إلا في الثانية، وذلك لأن الأولى يلفظ بها، ولا مانع لها، والثانية تمتنع من التحقيق من أجل الأولى فتثبت في اللفظ وقول الخليل أقيس، وأكثر النحويين عليه.

فأما ابن أبي إسحاق فكان يرى أن يحقق في الهمزتين؛ كما يراه في الواحدة، ويرى تخفيفها على ذلك ويقول هما بمنزلة غيرهما من الحروف، فأنا أجريهما على الأصل، وأخفف إن شئت استخفافا، وإلا فإن حكمهما حكم الدَّالين وما أشبههما وكان يقول في خطيئة حكم الدالين وما أشبههما، وكان يقول في جمع خطيئة، إذا جاء به على الأصل: هذه خطَائِئ ويختار في الجمع التخفيف، وأن يقول: خطايا، ولكنه لا يرى التحقيق فاسدا[3]".

وقد ذكر مكي هذه المسألة وعللها كالآتي:

" وحجة من حذف الأولى من الهمزتين المتفقتين الحركة من كلمتين، وهو أبو عمرو في المكسورتين والمضمومتين ووافقه البزي وقالون على الحذف في المفتوحتين، أنه جعل الثانية تقوم مقام الأولى وتنوب عنها، في المدة الأولى وجهان: المد لأن الحذف عارض، ولأن الثانية تقوم

[1] محمد/18

[2] هود /72

[3] المقتضب 159/1

مقام الأولى، وعلة ترك المد أنه لعدم الهمزة التي من أجلها وجب المد، وكذلك الاختلاف فيها؛ في قراءة من ترك مد حرف من أحرف المد، وتركه على ما ذكرنا من العلل فيما تقدم."[1]

وقال المهدوي:" وعلة من حذف الأولى من الهمزتين المجتمعتين في كلمتين إذا اتفقت حركتهما نحو﴿جَاء أَحَدَهُمُ﴾[2] و﴿عَلَى الْبِغَاء إِنْ أَرَدْنَ﴾[3] و﴿أَولِيَاء أُوْلَئِكَ﴾[4]. أن الهمزة الأولى وقعت طرفا، والأطراف مواضع الحذف، حذفها إذا كانت الهمزة الأخرى تدل عليها حين اتفقت حركة المحذوفة والباقية، ألا ترى أنه لا يفعل ذلك إذا اختلفت حركة الهمزتين نحو ﴿نَشَاء إِنَّكَ﴾[5].

وما أشبه ذلك، فلما اتفقت الحركتان، واستثقل الهمزتين حذف الأولى؛ إذ هي في طرف الكلمة، وأبقى الثانية تدل عليها، إذ كانت حركتها مثل حركتها، ويقوي ذلك أنه لو جعلها بين بين ولم يحذفها وقبلها الألف صار كأنه قد جمع بين ساكنين لقرب همزة بين بين من الساكن، وإن كان وقوعها بعد الألف جائزا، فالحذف أخف من ذلك"[6].

ولدى موازنة منهج مكي المنهج المهدوي في هذين النصين نلاحظ ما يلي:

1-نص مكي على القارئ الذي حذف أول الهمزتين المجتمعتين في كلمتين إذا اتفقت حركتهما وهو أبو عمرو بن العلاء، والبزي وقالون في حذف أولى الهمزتين وهي ميزة تعليمية تساعد القارئ لا نجدها عند المهدوي.

2- استشهد المهدوي هنا بأربع آيات لإيضاح تعليل هذا الحذف ولم يفعل ذلك مكي.

3-علل مكي هذه الظاهرة بأن القارئ جعل الهمزة الثانية تقوم مقام الأولى وتنوب عنها، بمسألة الهمز وأحال على ذكر عللها في باب علل المد في فواتح السور دون أن ينص على هذا الباب، بل اكتفى بقوله: " على ما ذكرنا من العلل فيما تقدم" وهو منهج يصعب مهمة القارئ إلا أن يرجع إلى تعليقات المحقق الذي اجتهد مشكورا وحدد هذه المسائل في أبوابها

[1] الكشف 75/1

[2] المؤمنون /99

[3] النور/33

[4] الأحقاف /32

[5] هود/87

[6] شرح الهداية 46/1

وفقراتها بينما علل المهدوي الظاهرة بأن الهمزة الأولى وقعت طرفا أي في آخر الكلمة، والأطراف مواضع الحذف حين تتفق حركة الهمزة المفتوحة والباقية، وهو يدل على اختلاف منهجهما كما أشرت مرارا، واستدل المهدوي على ذلك بترك الحذف حين تختلف الحركتان كقوله: ﴿نَشَاء إِنَّكَ﴾[1]. وما أشبهه، وأن اتفاق الحركتين يؤدي إلى الثقل مما جعلهم يحذفون الأولى، واستدل على قوة هذا الاحتجاج بأنه لو جعل الهمزة بين بين وهو من وجوه التخفيف صار كأنه جمع بين ساكنين وهو ثقيل، وقد أشرت فيما سبق إلى هذه الظاهرة، وحديث سيبويه عنها، وهذا التفصيل لا نجده عند مكي.

4-استعمل مكي ثلاثة مصطلحات في الاحتجاج لهذه الظاهرة الصوتية وهو مصطلح " الحجة" إذ قال: " وحجة من حذف الأولى" ومصطلح العلة " وعلة ترك المد" ومصطلح "الوجه" وفي المدة الأولى وجهان بينما استعمل المهدوي مصطلحا واحدا هو الكلمة الأولى من الفقرة " وعلة من حذف الأولى...."

ثانيا- التخفيف بنقل الحركة: خص كل من مكي والمهدوي تخفيف ورش للهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها لورش وجعل المهدوي العنوان" باب نقل الحركة" ولكل منهما طريقته في تعليل هذه الظاهرة وتبيين ذلك من النصوص الآتية:

أولا-قال مكي: " قد قدمنا القول في نقل حركة الهمزة وبعد مخرجها، وصعوبة اللفظ بها، فلما كثرت الهمزة في الكلام، وأمكن أن ينقل حركتها على ما قبلها، فتقوم حركتها مقامها وتذهب صعوبة لفظها، آثر ذلك ورش مع روايته عن أئمته؛ فهو إذا ألقى حركة الهمزة على ما قبلها لم يخل بالكلام، وخفف الثقل الذي في الهمزة، فآثر ذلك لذلك، وكان ما هو في كلمتين أولى بالتخفيف لثقل اجتماع كلمتين والهمزة، ولم يفعل ذلك فيما هو من كلمة لِخِفَّة الكلمة نحو " **مَسْؤُولا** "[2].

" **الظَّمْآنُ** "[3] " **الْمَشْأَمَةِ** "[4]. ونحوه غير أنه فعله في" **رِدْءًا يُصَدِّقُنِي** "[5]، وحده لأنه بناه على ما هو في كلمتين فألقى فيه الحركة أيضا فإنه جمع بين اللغتين"[6].

[1] هود/87

[2] الإسراء /34

[3] النور/39

[4] الواقعة /9

[5] القصص/34

[6] الكشف/ 89

وقال المهدوي:" علة ورش في نقل حركة الهمزة على الساكن أي الهمزة حرف ثقيل كما قدمنا، فأراد تخفيف النطق بأن ألقى حركتها على الساكن الذي قبلها وحذفها وبقيت حركتها تدل عليها."[1]

ولدى موازنة النصين نلاحظ الآتي:

1- أحال كل من مكي والمهدوي في تعليلهما تخفيف الهمز على ما سبق من أبواب في كتابيهما وكلام المهدوي أكثر اقتضابا من كلام مكي.

2- بدأ مكي نصه بالإحالة التي أشرت إليها دون نص على من أي من مصطلحات التعليل الثلاثة: الحجة والعلة والوجه.

بينما استخدم المهدوي مصطلح " التعليل" فقال " علة ورش ...إلخ" وهذا يدل على أن لكل منهما منهجه الخاص وشخصيته العلمية المتميزة.

3- ذكر هذا مكي في هذا النص أن بهذا الإلقاء للحركة على الساكن قبلها خاص بما هو من كلمتين وأنه لم يفعله مع الكلمة الواحدة مثل: " **مَسْؤُولاً** " أو" **الظَّمْآنُ** " أو" **الْمَسْأَمَةِ** " إلا (في رِئْيًا يُصَدِقِنِي) لأنه عامله معاملة ما هو من كلمتين، ولم يشر المهدوي إلى هذه المسألة في هذا النص بل أشار إليه في نص آخر يأتي لاحقا فقال" وعلته في التخفيف وترك إلقاء الحركة إذا كان الساكن مع الهمزة في كلمة نحو **الْقُرْآنُ** [2] **والظَّمْآنُ** [3] أنه كره اللبس بما يتوهم من اختلاف الأوزان مع إلقاء الحركة بما لا يقع مثله فيما يكون الهمزة فيه من كلمة والساكن في كلمة أخرى، ونقل الحركة في "**يُصَدِّقُنِي** [4]" اتباعا للرواية وجمعا بين اللغتين: وقد قيل أنه لا أصل له في الهمز وأنه من قولهم " أَرْبَى مِنَ أُمِّةٍ؛ إذ زاد عليها[5]. وهذا يدل على أنهما لا يلتزمان منهجا واحدا في عرض علل هذه الظواهر فما يقدمه هذا قد يؤخره ذاك، بل قد يزيد المهدوي أمورا يأخذها من كتب النحاة القدامى، وذلك مثل تعقيبه على النص الأول الذي

[1] شرح الهداية 49/1

[2] البقرة/ 158

[3] النور/39

[4] القصص /34

[5] شرح الهداية 50/1

أورد فيه تعليل هذه الظاهرة حيث يقول:" فإن قال قائل: لم حذفتها بعد إلقاء حركتها، وألا أبقاها ساكنة فقال في" **قُلۡ أَذَٰلِكَ خَيۡرٌ** "[1] قيل له: لما كان قصده إلى التخفيف وكانت الهمزة ثقيلة وهي متحركة كانت ساكنة أثقل فحذفها استثقالا لها، فأما قول من قال: إنها إنما حذفت بعد إلقاء حركتها؛ لالتقاء الساكنين، وهما للهمزة التي سكنت لما زالت عنها الحركة والحرف الذي قبلها لأنه في حكم السكون، إذ حركته عارضة فليس هذا القول بشيء؛ لأنه ينتقص من قول قائله وأصله، وذلك لأنه جعل الحركة في الحرف الساكن عارضة، ولم يعتد بها فكذلك يلزمه أن يجعل السكون في الهمزة، عارضا، ولا يعتد به فلا يلتقي على هذا ساكنان."[2]

وهذا القول الذي ناقشه المهدوي عرض له قبله ابن يعيش.[3]

وقال سيبويه: " وقد قال الذين يحققون ﴿**أَلَّا يَسۡجُدُوا لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ**﴾.[4]حدثنا بذلك عيسى بن عمر وإنما حذفت الهمزة هنا لأنك لم ترد أن تتم وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي حرف ساكن وحرف هذه قصته كما لم يكن ليلتقي ساكنان".[5]

4- أشار مكي في نصه الأول والمهدوي في النص الأخير إلى أصل من أصول القراءات وهو (اتباع القراءات) وهو اتباع الرواية، أو مع رواية ورش ذلك عن أئمته على حد تعبير مكي، وسأتناول هذا في فصل آخر إن شاء الله.

5- أشار كل من مكي والمهدوي إلى الجمع بين اللغتين في قراءة ورش، وهو بذلك يقصد الهمز والنبر عند تميم ولغة التحقيق التي اشتهرت بها الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة المنورة.[6]

---

[1] الفرقان /15

[2] شرح الهداية 46/1

[3] ينظر شرح المفصل 5/ 277

[4] النمل/25

[5] ينظر الكتاب 545/3 وانظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي أبو سعد الحسن بن عبد الله بن المزريان، تحقيق أحمد حسن مهدي، دار الكتب العلمية بيروت ط1/ 1429هـ-2008م، 279/4.

[6] ينظر الهادي شرح طية النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات العشر وتوجيهها للدكتور محمد سالم محيسن 185/1

6- استمر مكي في شرح هذه الظاهرة بطرح السؤال بطريق الفنقلة كما يقولون:" فَإنْ قِيلَ" والجواب عن هذا مرتب وفق منهجه ومضبوط في ست مسائل، وكنموذج لذلك بعد استيفائه الحديث عن مسائل نقل الحركة عند ورش قال: " فإن قيل فما الاختيار في باب نقل الحركة؟ فالجواب أن الاختيار الهمز وترك الحركة لأنه هو الأصل؛ ولأن القراء أجمعوا على ذلك، ولأن نافعا عند جميع الرواة عنه لا ينقل الحركة إنما رواها عنه ورش فقط، ولأن الهمز لازم في الابتداء فإجراؤه الوصل على الوقف أحسن من مخالفته ولأن الهمز لازم في جميعه في تقدير الابتداء به، لأنه في أول الكلمة، والابتداء لا يجوز فيه التخفيف؛ فأجرى الوصل على ذلك".[1]

وهذا النص يحيل إلى أمور عديدة:

أولا: اعتمد في ترجيحه الهمز على التخفيف على قاعدة أصولية نحوية معروفة، وهو أن الهمز هو الأصل كما قال.

ثانيا: استدل بإجماع القراء على ذلك وبأن نافعا نفسه لم يهمز، وإنما روى عنه ذلك ورش دون سائر الرواة.

ثالثا: أن الابتداء بالهمز لا يجوز التخفيف والهمز في جميعه كما قال في تقدير الابتداء.

رابعا: خالف المهدوي مكيا في مناقشة هذه المسألة منهجا واصطلاحا، فكرر كلمة" وعلة ورش كذا" ثلاث مرات واستدل ببيت من الشعر على عادته.

ثالثا: منهجهما في تخفيف الهمز في فرش الحروف.

يذكر مكي والمهدوي الهمز والتخفيف في ثنايا السور، أعني ما يطلق عليه علماء القراءات مصطلح "الفرش"، ثم يعلل كل منهما قراءات القراء في ذلك؛ ومن أمثلته ما يلي:

1- قال مكي: "قوله: { النَّبِيُّ والنُّبوَّةُ والأَنْبِيَاء والنَّبِيئِنَ }.[2]

[1] الكشف 93/1

[2]- هذه الأحرف على الترتيب في البقرة -246-وآل عمران -79-والبقرة -96-

قرأه نافع وحده بالهمز، وقرأ الآخرون بغير همز إلا في موضعين[1] من سورة الأحزاب فإن قالوا: «لما يهمز هما، ويشدد على الياء على أصله في الهمزتين المكسورتين وتسهيله للأولى منهما فهذه همزة قبلها ياء زائدة، زيدت للمد فحكمها أن تبدل منهما ياء، وتدغم فيها الهمزة الزائدة التي قبلها على الأصول المتقدمة في تخفيف الهمزة».[2]

ثم علل ذلك بنص طويل خلاصته أن من همزه أتي به على الأصل؛ لأنه من النبأ الذي هو الخبر، وأما من ترك همزه أتى به على التخفيف لكثرة وروده واستعماله، فأبدل الهمزة حرفا من جنس ما قبلها ثم قال: «وترك الهمز في هذا الباب كله؛ أحب إلي لأنه أخف ولإجماع القراء عليه، ولما روي عن النبي عليه السلام من كراهة همز النبي».[3]

«أما من لم يهمز فجعله من النباوة وهي الارتفاع فيكون لا أصل له في الهمز. ».[4]

هذا توجيه مكي لهذه القراءات أما المهدوي فيقول: « (النبيُّ) ونظائره علة في همز أنه من نبأ وأنبأ إذا أخبر، فالهمزة لام الفعل فوزن نبيء فعيل.

ومن ترك الهمز فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون من نبا نبو إذا ارتفع فيكون مما لا أصل له في الهمز.

والوجه الآخر: أن يكون من نبأ وأنبأ فيكون أصله الهمز فخففت الأولى بأن قلبت ياء وأدغمت الياء التي قبلها فيها».[5]

ولدى الموازنة بين نص مكي والمهدوي تعليلهما للقراءتين نجد الآتي:

1- ذكر مكي من النظائر معظمها النبي النبوة والأنبياء والنبيين. بينما اكتفى المهدوي بلفظ "النبي" وأحال على غيرها، كمصطلح (النظائر) وهذه إحدى الصعوبات التي يتعرض لها

[1]- الأحزاب 50-53.

[2]- ينظر الكشف1/ 243-244.

[3]- المصدر السابق1 / 245.

[4]- المصدر نفسه 245/1

[5]- شرح الهداية 1/

القارئ لكتاب شرح الهداية، لما يتطلبه الأمر من علم مسبق بهذه النظائر خلافا لمكي، وهذا ما يؤكد منهجية مكي التعليمية الميسرة.

2- نص مكي على القارئ بالهمز وهو(نافع) وعدم الهمز وهم سائر القراء إلا قالون في الأحزاب، حيث قرأ بإبدال الهمزة ياء مشددة كما أشار مكي، وقد وافقه المهدوي في هذه الاشارة الأخيرة.

3- استعمل مكي مصطلح الأصل واستعمل المهدوي مصطلح المذهب غير أن هذا الأخير زاد الأمر توضيحا ببيان أن الجمع بين الهمزة والياء الساكنة في هذا الموضع كالجمع بين الساكنين على مذهبه في قلب الهمزة ياء وادغامها فرارا من التقاء الساكنين على مذهبه كما علل ذلك في صيغة فعيل وهو آخر ما تناولناه من قبل.

4- يكاد يغلب مصطلح الحجة في منهج مكي بينما يستعمل المهدوي مصطلح التعليل والتوجيه في تعليل القراءات.

5- يعتبر نص مكي أكثر تفصيلا من المهدوي فهما وإن اتفقا في تعليل ظاهرة الهمز؛ بأن(النبيء) بالهمز ونظائره التي سبق ذكرها من نبأ وأنبأ إذ أخبر، كما عبر المهدوي، والنبأ وهو الخبر على حد تعبير مكي؛ لأن النبيء مخبر عن الله جل ذكره، فهو على وزن فعيل بمعنى فاعل، وهي إشارة إلى ظاهرة صرفية دلالية فصلها مكي مع شرحها؛ بأن الأصل هو الهمزة (نبيء) ويزيد ذلك ايضاحا بقول سيبويه، وهي مسألة فصلها مكي و لم يفصلها المهدوي على طريقته في الاقتضاب الذي يلاحظ على منهجه

6- أشار مكي إلى إجماعهم على أن القراءات والعرب على أن الأنبياء جمع النبيء تدل على أن من النبأ وليس من النباوة وهي الرفعة، وهي مسألة لم يشر إليها المهدوي، وزاد مكي تعليلا منطقيا آخر، وهو أن وقوع الإخبار عن الرسول ﷺ أولى من وقوع اسم الرفعة، لأنه كما قال للإخبار عن الله أنزل، وهو تعليل بما يقتضيه المعنى، والدلالة في هذا السياق، وهو أمر لم يشر إليه المهدوي.

7- وهمزة (النبيء) هذه تحدث عنها سيبويه فقال:« وقالوا نبيٌّ بَرِيَّةٌ فألزمها أهل التخفيف البدل، وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التخفيف يحققون نبيء وبريئة، وذلك تعليل رديء؛ فالبدل هنا

كالبدل في المنشأ وليس بدل التخفيف إن كان اللفظ واحدا.»[1]، وأهل التخفيف إذا ورد عاما كما في هذا النص هم بنو تميم، ومن شاكلهم ممن أشرت إليهم سابقا، وإذا ورد مخصصا فهم بعض أهل الحجاز، كما نص عليه سيبويه، وهي قراءة نافع كما أوضح مكي ووصفه هكذا بأنه رديء لا يليق مع قراءة متواترة ذكرها جميع مصادر القراءات. وقراءة التخفيف كما نص عليها سيبويه تعرف بالسمع لا بالقياس وأصل القراءات السماع لا القياس.

8-وقد علل ابن يعيش هذه الظاهرة وهو يشرح قول الزنخشري في المفصل قائلا: «وقوله وقد التزم ذلك في نبي وبريه، يريد ترك الهمزة وقلبها إلى ما قبلها وإدغامها على حد "خَطِيَّة" إلا أنه في " نبي" و"بريَّة " لازم لكثرة الاستعمال بحيث صار الأصل مجهولا فاعرفه.»[2]، والأصل يقصد به الهمزة كما أوضح مكي فيما سبق

9-رجح مكي ترك الهمز في هذا الباب كله، وأنه أحب إليه، فهو بذلك يؤكد إجماع القراء عليه بما روي عن النبي ﷺ بأنه كره همز اسمه.

10-رجح مكي السكون والبدل في قراءة الأنبياء؛ قراءة الحرمين وأبي عمرو (الشهدين تضل)، موافقة لخط المصحف على الأصل وهو جعلها بين الهمزة والواو في حال روم الحركة إذا كانت الهمزة مضمومة؛ مثل همزة (الأنبياءُ) وبين الهمز والياء إذا كانت الهمزة مكسورة مثل (الشهداين)[3]، وهي مسألة لم يشر إليها المهدوي في هذا الموضع.

2-ومن أمثلته أنهما أوردا قراءات القراء لقوله تعالى: "هُزُؤًا[4] وكُفُؤًا[5] وجُزْءًا" قرأه حمزة بإسكان الزاي والفاء، وضمهما الباقون، وكلهم همز إلا حفص، فإنه أبدل من الهمزة واوا على البدل كقوله "السُّفَهَاءُ" في قراءة الحرميين وأبي عمرو وكذلك يفعل حمزة، إذا وقف إلا أنه يعمل الضمة التي كانت على الزاي وإلقاء في الأصل، وكان يجب عليه على أصل التخفيف لو

[1]- الكتاب 3/ 555.

[2]- شرح المفصل 5/ 268.

[3]- البقرة / 282.

[4]- البقرة / 67.

[5]- الاخلاص

تابع لفظه، أن يلقي حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها، كما يفعل في "جُزْءًا" فقال في الوقت "جُزًا" فكان يجب أن يقول "كُفًا، هُزًا" لكنه رفض الأصلية التي كانت على الزاي إلقاء الهمزة، فأبدل منها واوا مفتوحة ليوافق الخط، ثم يأتي بالألف التي هي عوض من التنوين بعد ذلك، وكل القراء أسكن الزاي من "جُزْءًا" إلا أبا بكر فإنه ضمها، فأما "جُزُءًا" المرفوع فأبو بكر يضم الزاي وحده وكلهم همز إلا حمزة وهشام إذا وقفا، فإنهما يلقيان حركة الهمزة على الزاي، ويقفان بالروم لتلك الحركة وبالإشمام، في حم الزاي والفاء أتى بهما على الأصل، ومن أسكنهما جعل الاستخفاف، وهي لغة للعرب، حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن كل اسم على ثلاثة أحرف، أوله مضموم ففيه لغتان: التثقيل والتخفيف نحو(اليُسْر والعُسُر) الهزؤ، ومثله ما كان من المجموعة على فعل لك فيه التخفيف والتثقيل أيضا، وقد تقدم ذكر علل تخفيف الهمزة وأحكامه، لكن بتخفيف الهمزة في (هُزُؤًا وكُفُؤًا) خرجه على ما تقدم وذلك لما فيه من الثقل، لهمزة وضمتان في الأصل.[1]".

وقال المهدوي: "(هزؤًا وكُفُؤًا وجزءًا) أصل هذه الكلمات الثلاثة الهمز، فوجه ابدال حفص الهمزة واوا على الحكم الواجب في العربية؛ من ابدال الهمزة المفتوحة واوا إذا انضم ما قبلها، ومن همز فعلى الأصل والاسكان والضم لغتان.[2]".

ولدى موازنة هذين النصين نلاحظ أنهما أوردا الكلمات التي اختلف فيها القراء مرتبة الترتيب نفسه خلافا للمصدر الذي أخذا منه وهو أبو علي الفارسي[3] الذي أوردها كما هي مرتبة في المصحف هُزُؤًا وجُزْءًا وكُفُؤًا. ولعلى المهدوي هنا تأثر بكتاب الكشف لمكي.

3-أن حجم النصين متفاوت جدا فبينما يفصل مكي تعليلاته، ويذكر القراء وأعلام اللغة، اكتفى المهدوي بذكر حفص رواية عاصم دون غيره بينما ذكر مكي حمزة والحرميان وأبا عمرو وأبا بكر وهشام من القراء، ومن علماء اللغة الأخفش.

[1]- الكشف 1/ 447-448

[2]- شرح الهداية 1/ 170

[3]- ينظر الحجة 1/ 312

وهذه ملاحظة تؤكد ما سبق في النصوص السابقة بأن المهدوي غالبا ما يغفل ذكر أسماء القراء، مما جعل محقق الكتاب يحيل عليهم في مصادر القراءات، ولولا ذلك لما استطاع القارئ والمتلقي معرفة أي القراء يقصد.

4-يظهر من هذا المثال أن مكيا قرأ جيدا ما قاله أبو علي الفارسي الذي روي القراءات بالأسانيد، وأطنب كعادته في نحو خمس صفحات من كتابه ولعل النزعة التعليمية هي التي جعلت مكيا يختصر كلامه، وكذلك المهدوي أكثر مما فعل مكي.

5-أشار مكي إلى أصل من أصول الاحتجاج للقراءات الصحيحة مما اتفق عليه جمهور العلماء وهو عدم مخالفة خط المصحف؛ أي الرسم العثماني أو مرسوم الخط كما يسمونه عند حمزة بعد تطبيقه مذهبه في القاء حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها في كلمتي (كُفُؤًا) و(هُزُوًا) كما قرأ (جُزْءً) في الوقف فكان القياس أن يقف عليهما (هُزًا) و(جُزًا)، ولكنه رفض مخالفة خط المصحف رغم مخالفته لمذهبه في التخفيف الذي أشرت اليه، و لم يشر المهدوي إلى هذه المسألة في هذا النص.

وكلام مكي هنا اختصار لكلام الفارسي الذي وجه قراءة حمزة فقال: «وقرأهن حمزة بالهمز أيضا، غير أنه كان يسكن الزاي من قوله (هُزْؤًا) و(جُزْءًا)، والفاء من قوله (كُفُئًا) والزاي من (جُزْءًا)، وإذا وقف قال: "هُزْوًا" بلا همز، ويسكن الزاي والفاء، ويثبت الواو بعد الزاي، وبعد الفاء، ولا يهمز، ووقف على قوله "جُزًّا" بفتح الزاي من غير همز، حكى ذلك أبو هشام عن سليم عن حمزة يرجع في الوقف إلى الكتاب.[1]»

وهو يقصد بالكتاب رسم المصحف أو مرسوم الخط كما يسمونه.

6-وجه كلاهما قراءة حمزة بإبدال الهمزة واوا من هذه الكلمات على أصل التخفيف، لأنها همزة مفتوحة قبلها ضم فوجب أن تبدل واوا كما هو الحكم الواجب في العربية كما صرح المهدوي، وهي مسألة أوضحتها في بيان أصول تخفيف الهمز وقواعده من قبل.

7-أشار كلاهما إلى تخفيف فاء الكلمة بإسكانها أو تثقيلها بإثبات الحركة وكلاهما لغتان، كما أشار المهدوي دون تفصيل، وقد فصل مكي ذلك ورواه عن الأخفش عن عيسى بن عمر بأن

1- الحجة 1/ 312

كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم ففيه لغتان، التثقيل نحو (اليُسُرِ) و(العُسُرِ) والهُزُؤ، ومثله ما كان من المجموع على فعل لك فيه التخفيف والتثقيل أيضا، وهذا الكلام من معاني القرآن للأخفش.[1]

والتثقيل لغة تميم كما سبق إيضاحه وهو مخالف للشائع من ميل أهل الحجاز عموما إلى التخفيف، وتميم إلى التثقيل، وهذا ما يؤكد ملاحظة الدكتور عبده الراجحي من أن القراء لا يمثلون بيئاتهم اللهجية تماما.[2]

المطلب الثالث: ظاهرة الهمز والتسهيل في ضوء علم الأصوات الحديث.

أولا: ظاهرة الهمز والتحقيق:

سبق بيان أن الهمز هو الضغط والنبر، وأن التحقيق أعم منه وأشمل؛ إذ يشمل جميع حروف الهجاء كما بيناه في المقدمات، وأن الهمز عموما هو خاصة اشتهرت بها اللهجات البدوية كلغة تميم وما جاورها، بينما التخفيف أو التسهيل سمة أهل الحضر والأمصار الذين يميلون إلى ذلك، لأنهم يؤثرون التؤدة في كلامهم خلافا لأهل البادية.[3]

وقد تنبه اللغويون إلى أن كثرة الاستعمال تقف وراء ظاهرة التخفيف يقول مكي: قوله {خَيْرُ الْبَرِيَّة} و {شَرُّ الْبَرِيَّة} قرأهما نافع وابن ذكوان بالهمز فيهما على الأصل، لأنه من (برأ الله الخلق) أي خلقهم، فأصله الهمز، والبرية الخليقة، وقرأ الباقون بتشديد الياء من غير همز على تخفيف الهمز فيه على الأصول المتقدمة وذلك لكثرة الاستعمال فيه، فأكثر العرب يستعملونه مخفف الهمزة، لكثرة استعمالهم له تخفيفا بوجه من وجوه التخفيف...ألخ»[4].

---

[1]- معاني القرآن، الأخفش، سعيد بن سعدة، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، لبنان ط1، 1408هـ-1988م 1/ 278-279

[2]- ينظر اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1/1420هـ - 1999م /240

[3]- ينظر التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في معاني القرآن، الدكتور طه صالح أمين آغا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1 / 1428هـ - 2007م / 92

[4]- الكشف 2/ 385

وهذه الملاحظة لم يشر اليها المهدوي كعادته في الاقتضاب والاختصار، كما أومأت اليه مرارا، وقد أشار سيبويه إلى ظاهرة التسهيل هذه وأن العمدة فيها السمع والقياس ووصف التخفيف بأنه رديء ونصه كما يلي: «وقالو: نبيٌّ وبَرِيَّةٌ، فألزمها أهل التحقيق البدل، وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجار من أهل التخفيف يحققون (نبئ) و(بريئة) وذلك قليل رديء.».[1]

وهذه الملاحظة يؤكدها الفراء في معانيه فيقول: «البرية غير مهموز، إلا أن بعض أهل الحجار همزها، كأنه أخذها من قول الله غز وجل (برأتم وبرأ الخلق) ومن لم يهمزها تكون من هذا المعنى ثم اجتمعوا على ترك همزها كما اجتمعوا على (يرى، وترى، ونرى)[2] والفراء زعيم المدرسة الكوفية، وهو يميل إلى تقديم السماع على القياس وهو مذهب مكي، ويرى الدكتور طه صالح أمين آغا هذه الاشارة إلى أن القول بإجماع العرب واتفاقهم وكثرة الاستعمال يتفق مع المنهج الوصفي الحديث.[3]

وقد أشار أبو زيد الأنصاري كما نقل عنه ابن منظور إلى أن " أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا[4]"، وقد أشار الدكتور عبد الصبور شاهين وهو يعلق على هذا النص إلى أن هناك قبائل أخرى لم يشر إليها منها كنانة وثقيف وهوازن، وغيرهما لا تهمز، والتقسيم الجغرافي كما قال على أية حال مرن غير صارم.[5]

وقد ذهب علماء آخرون إلى أن اللغة الأفصح هي لغة تميم استنادا إلى حديث الرسول ﷺ: «أن أفصح العرب يبدآني من قريش»، وأن تميم أفصح من قريش، وهو يتناسب مع رأي علماء اللسانيات المعاصرين في أن السرعة في البيئة الحضارية هي التي تقود إلى هذا النوع من التخفيف

---

[1]- الكتاب 3/ 555

[2]- معاني القرآن 3/ 282

[3]-ينظر التوجيه اللغوي/ 103-104

[4]- ينظر لسلن العرب (همز) 34/1

[5]- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث / 30

والحذف، وهو جانب "يمثل التصور اللغوي الصحيح للغة وتطورها على يد الانسان كونها ظاهرة اجتماعية يقف الانسان وراء حدوثها كأية ظاهرة أخرى".[1]

ويقول الدكتور عبد الصبور شاهين في هذا الصدد: "وإذا كانت القبائل البدوية تميل إلى السرعة في النطق، وتلمس أيسر السبل إلى هذه السرعة، فإن تخفيف الهمزة كان في لسانها الخاصة التي تخفف من عيب هذه السرعة، أي أن الناطق البدوي تعود النبر في موضع الهمزة، فيما يقابل موقعها في الكلمات الخالية منها، وهي عادة أملتها ضرورة انتظام الإيقاع النطقي، كما حتمتها الإبانة عما يريدون نطقه، لمجموعة من المقاطع المتتابعة، السريعة الانطلاق على لسانه، فوقع النبر في نطقه كان دائما أبرز المقاطع، وهو ما كان يمنحه كل اهتمامه وضغطه، أما القبائل الحضرية فعلى العكس من ذلك، كانت متأنية في نطقها متئدة في أدائها، و لم يشتهر عنها إدغام أو إمالة، ولذا لم تكن بها حاجة إلى التماس المزيد من مظاهر الأناة، فأهمزت همز كلماتها، أعني المبالغة في النبر، والتوتر واستعاضت عنها بوسائل عبر عنها النحاة بعبارات مختلفة كالتسهيل والتخفيف، والتليين، والابدال، والاسقاط".[2]

[1]- التوجيه اللغوي / 103

[2]- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث / 30-31

المبحث الثاني

منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج للإدغام

وأتناول في هذا المبحث تعريف الإدغام لغة واصطلاحا، ثم أبين أنواعه، وألخص قول النحاة فيه، ثم أعرض لمنهج مكي والمهدوي في توجيه هذه الظاهرة العامة مع الموازنة بينهما.

المطلب الأول: تعريف الإدغام

أ- لغة: جاء في لسان العرب " ... والإدغام إدخال حرف في حرف، يقال أدغمت الحرف وادّغمته على افتعلته، والإدغام ادخال اللجام في أفواه الدواب، وأدغم الفرس اللجام: أدخله فيه وأدغم اللجام في فمه كذلك قال ساعدة بين مُؤَنّة:[1]

لُمُقْرَبَاتٍ بِأَيْديهم أعنّتُها؛

خوصٌ، إذا فزعوا أُدْغِمْن باللُّجُمِ

قال الأزهري: وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا، قال بعضهم، ومنه اشتقاق الإدغام في الحروف وقيل: بل اشتقاق هذا من ادغام الحروف ".[2]

وجاء في الصحاح للجوهري " وأدغمت الفرس اللجام، إذا أدخلته في فيه، ومنه إدغام الحروف، يقال: أدغمت الحروف، وادّغمته على افتعلته".[3]

ويتضح من هذا الكلام أن الادغام في وضعه اللغوي الأصلي هو الادخال، ثم استعمل مجازا في ادخال الحرف في الحرف.

ب- اصطلاحا: عرفه المبرد بقوله:" اعلم أن الحرفين إذا كان لفظهما واحدا فسكن الأول منهما فهو مدغم في الثاني، وتأويل قولنا (مدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما، إنما تعتمد لهما باللسان اعتماده واحدة؛ لأن المخرج واحد، ولا فصل، وذلك قولك قَطَّعَ وكَسَّرَ وكذلك ممَّر، ومعتد و لم يذهب بَّكر، و لم يقم مَّعك فهذا معنى الادغام".[4]

ومصطلح الادغام مصطلح قديم ذكره الخليل.[5]

---

[1]- البيت لساعدة بن مؤبة انظر تهذيب اللغة للأزهري.....78/8ح

[2]- ينظر لسان العرب (دغم) 4/ 423

[3]- الصحابي(دغم)

[4]- المقتضب 1/ 197

[5]- ينظر العين 4/ 395

المطلب الثالث: ظاهرة الادغام عند النحاة:

يتضح من التعريف الاصطلاحي السابق وكما يقول الدكتور جواد كاظم عناد «يكاد النحويون يتفقون على التعريف الآتي للإدغام؛ فهو عندهم وصلك حرفا ساكنا بحرف متحرك من مخرج واحد، ومن دون فصل، بمعنى أن يرتفع اللسان بهما ارتفاعه واحدة شديدة، ولا يكون إلا في المثلين أو المتقاربين[1].

والادغام من المصطلحات التي أطلقها الخليل حيث قال:" أعلم أن الراء في اقْشَعَرَّ واسبكرّ من راءان ادغمت واحدة في الأخرى، والتشديد علامة الادغام."[2].

ثم فصله سيبويه بقوله: «والادغام إنما يدخل فيه الأول في الأخر، والأخر على حاله، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر في موضع واحد نحو: قد تَّركتك، ويكون الآخر على حاله.» [3].

وقد قسم سيبويه الادغام إلى قسمين بحسب نوع الأصوات هما:[4]

أولا: ادغام المتماثلين، ويكون بين صوتين هما صوت واحد مكرر، الأول ساكن والثاني متحرك نحو: يَد دَّاوود، وشدَّ ومدَّ.

ثانيا: إدغام المتقاربين: ويكون بين الأصوات المشتركة أو المتقاربة في المخرج، قال سيبويه: «والحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت فإن حالها جال الحرفين اللذين هما سواء في حسن الإدغام، وفيما يزداد البيان فيه حسنا، وفيما لا يجوز فيه الإخفاء وحده، وفيما يجوز فيه الإخفاء والاسكان.»[5]

ثم ذكر الحروف التي تدغم في شيء، والحروف لا تدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها، والمقاربة التي تدغم فيها ليس هنا محل تفصيله. [6]

---

[1]- ينظر القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن / 139 وانظر المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصيغ /236

[2]- العين 54-55

[3]- الكتاب 4/ 105

[4]- المصدر السابق 4/ 437

[5]- المصدر نفسه 4/ 445

[6]- نفسه 4/ 449

وقد استدرك المبرد على سيبويه إدغام العين والحاء في الغين، والحاء قائلا: " و لم يذكر ذلك سيبويه، لكنه مستقيم في اللغة، معروف جائز في القياس".[1]

وقد قسمه سيبويه بحسب وروده في كلمة واحدة أو كلمتين إلى ادغام متصل ومنفصل، لم يفصل المتصل بل اكتفى بقوله: «هذا باب الادغام في الحرفين اللذين تضع لسانك فيهما موضعا واحدا لا يزول عنه، وقد بينا آخرهما إذا كانا في كلمة لا يفترقان.». [2]

وفصل الادغام المنفصل تفصيلا قام عليه باب الادغام في الكتاب، وقد مهد بذلك ببيان عدد الحروف العربية ومخارجها وصفاتها، لأنه بها يعرف ما يحسن في الادغام وما لا يحسن، فقال: " وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الادغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استثقالا كما تدغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك".[3]

وهو تقليد جرى عليهم النحاة من بعده، أعني توطئة الحديث عن الادغام بالحديث عن المخارج، اتبعه فيه النحاة من بعده كالمبرد وابن جني والزمخشري، وسار علماء القراءات كمكي والمهدوي عليه، وقد فصل المبرد كما لاحظ الدكتور عبد العزيز الصيغ فذكر ادغام المثلين، أولا فقال: " ولما كان سيبويه قد بحث في هذا الكلام شاملا فيه الأسماء والأفعال والحروف فقد خَصَّ المبرد الفعل ببحث خاص هو (إدغام المثلين)، إلا أن القواعد التي ذكرها في إدغام المثلين في الفعل لم تختلف عن القواعد التي ذكرها سيبويه في إدغام الكلام اسما وفعلا وحرفا." [4]

ثم جاء ابن جني كما ذكر."[5] عبد العزيز الصيغ فخطى خطوة في دراسة تأثير الأصوات بعضها في بعض، حيث قسم التأثير على نوعين، وهما الادغام الأكبر والادغام الأصغر؛ جاعلا الأول للظاهرة التي يذوب فيها أحد الصوتين في الأخر، والثاني للظاهرة التي يحدث فيها تأثير بين صوتين ويصل حد الادغام والذوبان[6]؛ وإذا ما خلصنا إلى تعريف مكي والمهدوي للإدغام وتقسيمه من وجهة نظرهما يمكن أن تلاحظ ما يأتي:

---

[1]- المقتضب 1/ 208

[2]- الكتاب 4 /437

[3]- المصدر السابق 436/4

[4]- المصطلح الصوتي 240 وانظر المقتضب 1/ 197

[5]- المصطلح الصوتي /244

[6]- ينظر الخصائص 2/ 138- 139

أولا مكي:

خص مكي تعريف الإدغام بفصل صغير عنوانه: فصل في معنى الادغام جاء فيه " الادغام معناه: إدخال شيء في شيء، فمعنى أدغمت الحرف في الحرف أدخلته فيه، فجعلته لفظة كلفظه الثاني فصارا مثلين، والأول ساكن فلم يكن بد من أن يلفظ بهما لفظه واحدة، كما يصنع بكل مثلين اجتمعا والأول ساكن، قال الخليل: يقال أدغمت الفرس واللجام؛ أي أدخلته فيه، وكل مدغم فلا يكون إلا متحركا؛ لئلا يجتمع ساكنان."[1].

وقال المهدوي: " والادغام أن تصل حرفا ساكنا بحرف متحرك فتصيرهما حرفا واحدا مشددا؛ يرتفع اللسان عنه ارتفاعه واحدة، ويكون بوزن حرفين، إنما يدغم الحرفان أحدهما في الآخر إذا كانا متكافئين وكان المدغم أنقص مزية من المُدْغَمْ فيه، ولا يدغم الأزيد في الأنقص نحو الضاد تدغم في غيرها وإن قربها من أجل الاستطالة التي فيها والجهر والاستثقال"[2].

ولدى مقارنة التعريفين نجد الآتي:

1) -بالنسبة لتعريف مكي هو تعريف اللغويين، وتكاد تكون اصطلاحاته مع أقوال علماء اللغة كالخليل والجوهري وابن منطور واحدة، وهو التعبير عن الادغام بأنه إدخال حرف في حرف كما تدغم الفرس اللجام، وقد صرح مكي بقول الخليل الذي أورد هذا المثال، ولم يفعل ذلك المهدوي، وإنما جاء بعبارات تكاد تكون تلخيصا لما أورده المبرد في تعريف الإدغام اصطلاحا.

2) -عبر المهدوي عن الادغام بالتعريف الاصطلاحي مباشرة، ولم يورد التعريف اللغوي كما فعل مكي الذي جمع بين الأمرين، وأشار المهدوي إلى المعنى الاصطلاحي للإدغام؛ وهو إيصال حرف ساكن بحرف متحرك.

3) -زاد المهدوي بوصف الادغام وصفا علميا دقيقا حيث قال: «أن تصل حرفا ساكنا بحرف متّحرك فتصيرهما حرفا واحدا مشددا؛ يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة، ويكون بوزن حرفين».[3]

4) -زاد مكي أنه عند الادغام يصير الحرفان لفظة واحدة كما يصنع بكل مثلين اجتمعا،

---

[1]- الكشف 1/ 134

[2]- شرح الهداية 1/ 74-75

[3]- المصدر السابق 74/1.

المطلب الثالث: شروط الادغام

أوجز مكي ذلك إيجازا شديدا فقال في تحديد شرط الادغام: «وكل مدغم فلا بد أن يسكن قبل الإدغام، وكل مدغم فيه فلا يكون إلا متحركا؛ لئلا يجتمع ساكنان».[1]

وفصل المهدوي ذلك فقال:

«وإنما يدغم الحرفان أحدهما في الآخر إذا كانا متكافئين، كان المدغم أنقص مزية من المدغم فيه، ولا يدغم الأزيد في الأنقص نحو الضاد لا تدغم في غيرها وإن قاربها من أجل الاستطالة التي فيها والجهر والاستعلاء، وكذلك الشين والميم والفاء والراء والواو والياء وما أشبههن لا يدغمن فيما قاربهن للتفشي الذي في الشين.... إلخ».[2]

وقد ربط المهدوي معرفة الادغام بمعرفة مخارج الحروف وأصنافها فقال: «فإذا كان أصل الإدغام إنما هو لتقارب الحروف في المخارج، وامتناع الإدغام لتباعدهما، وكان الأزيد مزية؛ فهذا الحرف لا يدغم في الأنقص، وإنما يدغم الأنقص في الأزيد، لم يثبت معرفة هذا الباب إلا بمعرفة مخارج الحروف وأصنافها».[3]

ولما كانت معرفة الادغام تقتضى معرفة مخارج الحروف وصفاتها أو أصنافها على حد تعبير المهدوي جعل المهدوي فقرة خاصة لمخارج الحروف وأخرى لأصنافها أو صفاتها كما اعتاد علماء القراءات واللسانيات التطبيقية الحديثة تسميتها، بعنوان: ذكر مخارج الحروف، وحددها بستة عشر مخرجا، وذكر أصناف الحروف وهي سبعة عشر صنفا، وقد أورد ذلك بعد تعريف الإدغام وذكر شروطه[4]، وذكر مكي الصفات في باب عنونه بقوله: " باب في معرفة الحروف القوية والضعيفة، ثم "باب في جملة من مخارج الحروف مختصرا"، وهذان البابان بعد باب تمهيدي عنوانه: "باب في مقدمات أصول الادغام والاظهار.".

ويبدو مكي أكثر منهجية هنا من المهدوي إذ جعل أصول قواعد الإدغام والاظهار أولا، ولكن يبدو أن المهدوي قد أحسَّ وجود رابطة بين ذكر الادغام ومخارج الحروف وأصنافها وصفاتها.

---

[1]- الكشف 143/1.

[2]- شرح الهداية 75/1

[3]- المصدر السابق 75/1.

[4]- المصدر نفسه 1/ 74-75 وما بعدهما

المطلب الرابع: منهجهما في بيان علل وأصول الإدغام والاظهار.

وهنا يعتبر المهدوي أكثر منهجية إذ جاء بهما بعد تعريف الادغام بينما جاء به مكي سابقا للتعريف ولذكر مخارج الحروف وصفاتها.

وفيما يلي نتناول كل من العلمين لأصول الإدغام والإظهار.

ونبدأ بمكي ثم المهدوي ثم نعقد موازنة بينهما.

أولا-تعريف الاظهار وتعليله عند مكي:

يبين مكي أن الاظهار هو الأصل والادغام دخل لعلة، فقال: «اعلم أن الاظهار في الحروف هو الأصل، والادغام دخل لعلة تذكر إن شاء الله، وإنما قلنا إن الاظهار هو الأصل؛ لأنه أكثر؛ لأن الواقف يضطر فيه إلى الإظهار، لاختلاف الحرفين».[1]

ثانيا-تعليل المهدوي للإدغام:

قال المهدوي: «... إذ الاظهار هو الأصل، وفيه اعطاء كل حرف حقه؛ لإخراجه من مخرجه»[2].

نلاحظ على هذين النصين ما يلي:

1-ذكر مكي أن الاظهار هو الأصل، وأن الادغام طرأ لعلة، ولم يشر المهدوي إلى هذه المسألة الثانية.

2-بين مكي سبب اعتبار الاظهار هو الأصل وهو أنه أكثر لأن الواقف يضطر فيه إلى الإظهار، ولاختلاف الحرفين، بينما اكتفى المهدوي ببيان أن الاظهار هو الأصل.

3-شرح المهدوي معنى الاظهار ولم يشرحه مكي فقال «ومعناه اعطاء كل حرف حقه لإخراجه من مخرجه.»

المطلب الخامس: بيان أنواع الادغام وأصله:

قال مكي: «واعلم أن أصل الادغام إنما هو في الحرفين المثلين، وعلة ذلك إرادة التخفيف؛ لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر مثله

---

[1]- الكشف 1/ 134

[2]- شرح الهداية 82/1

صعب ذلك، وشبهه النحويون بمشي المقيد؛ لأنه يرفع رجلا ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وذلك ثقيل على السامع، وذلك نحو {وَقَالَ لَهُمْ} [1] و {ذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ} [2]».

وقال المهدوي: بعد بيان مخارج الأصوات وصفاتها: «فإذا ثبت أن الإدغام إنما يكون لتقارب الحروف في المخارج والإظهار إنما يكون لتباعدها، فكل حرفين كانا من مخرج واحد متماثلين كانا أو متقاربين فالإظهار لا يجوز فيهما نحو: التاء والطاء في قوله تعالى:﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾[3] ، وكذلك الدال في التاء، والتاء في الدال نحو: {قَدتَّبَيَّنَ} [4] »[5].

ولدى موازنة هذين النصين نلاحظ الآتي:

1) -ذكر مكي أن أصل الإدغام إنما يكون في الحرفين المثلين، وعمم ذلك المهدوي فقال بأنه يكون في الحروف المتقاربة في المخارج

، فكل حرفين اشتركا في مخرج واحد سواء أكان متقاربين أو متماثلين وجب الادغام فيهما وقد أغفل المهدوي ذلك غير أنه علل الادغام صوتيا مثل ما علله مكي إذ قال: « وإنما شبهه الخليل بمشي المقيد الذي يرفع رجلا من موضع ثم يعيدها إليه، شبهه غيره بإعادة الحديث مرتين، وذلك لأنه اللسان يرتفع عن الحرف الأول من موضع ثم يعود في الحرف الثاني إلى الموضع الذي ارتفع منه؛ فإذا لم تكن الحروف متفقة المخارج اعتبر ذلك، فإن بعد ما بين الحرفين لم يجز الادغام؛ نحو ما بين حروف الحلق وحروف طرف اللسان».[6]

---

[1]- البقرة/ 247

[2]- البقرة /20

[3]- آل عمران72، والأحزاب 138

[4]- البقرة 256

[5]- شرح الهداية 80/1

[6]- المصدر السابق 1/ 81

وقد نبه النيربابي إلى أن التقارب كل القرب هو الذي يؤدي إلى إدغام المتفقين منه ويفهم ذلك من فحوى قوله: «إذا تقاربت بعض القرب، ففي هذا الجنس يقع الاختلاف بين القراء». [1]

ويؤكد هذا الكلام ما ذهب إليه مكي بأنه التماثل من الحرفين يحسن فيه الادغام لتحقيق الانسجام الصوتي[2] إذ قال بعد أن ضرب المثل بقوله تعالى:﴿ قَالَ لَمْ﴾[3]، ﴿ذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾[4]يقوي حسن الادغام في هذا النوع أن الأول إذا سكن في هذا النوع لم يكن بد من الادغام نحو(وَقُل لَّهُمْ [5]، وارغب بسم) وشبهة إلا الواو التي قبلها ضمة والياء التي قبلها كيرة الساكنين فإنهما لا يدغمان في مثلهما في أكثر الكلام لمشابهتهما الألف نحو { فِي يُوسُفَ } [6] { آمَنُواْ وَعَمِلُواْ } [7]"

وقال المهدوي: «فإذا لم تكن الحروف متقاربة في المخارج اعتبر ذلك، فإن بعد ما بين الحرفين لم يجر الإدغام نحو ما بين حرف الحنك وحروف الشفتين وما أشبه ذلك». [8]

المطلب السادس: أصول الإدغام بين مكي والمهدوي:

خلص الدكتور النيربابي في دراسته للجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات القرآنية فيما يتعلق بظاهرة الإدغام إلى أنها خمسة أصول هي:[9]

1) -أن يكون الادغام لتقارب الحروف في المخارج.

2) -يقوى الإدغام بانتقال المدغم من ضعف إلى قوة، ويضعف بخلافه.

---

[1]- الجوانب الصوتية/57

[2]- ينظر الأصول الأدائية للقراءات المتواترة /165

[3]- البقرة/ 247

[4]- البقرة /20

[5]- النساء / 63

[6]- يوسف /7

[7]- البقرة / 25

[8]- شرح الهداة 81/1

[9]- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات / 104

3) -الانفصال أبدا يقوى معه الإدغام.

4) -يكون الإدغام إذا تحققت المجاورة بين المدغم والمدغم فيه، بأن سكن المدغم أو جاز إسكانه.

5) -أحيانا قد يدغم من الحروف ما لا يدغم في غيرها، لكثرة الاستعمال.

ولدى تتبع هذه الأصول عند مكي والمهدوي نجد الآتي:

أولا-الإدغام لتقارب الحروف في المخارج:

قال مكي: « فيجب أن تعلم أن حروف الحلق لا يدغمن في حروف الفم، ولا في حروف الشفتين، وقد يدغم بعض حروف الحلق في بعض لتقارب المخرج، وتعلم أن حروف الفم لا تدغم في حروف الحلق، ولا في حروف الشفتين، ولكن يدغم بعضها في بعض؛ وفيها يقع أكثر الادغام خلا الباء، فلا تدغم في غيرها، ولا يدغم غيرها فيها، وتعلم أن حروف الشفتين لا تدغم في حروف الحلق، ولا في حروف الفم، لبعد ما بينهن في المخرج، ويدغم بعضها في بعض خلا الواو، فلا تدغم في غيرها، ولا غيرها فيها، خلا أن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الياء والواو وكذلك الميم لا تدغم في الياء».[1]

ويقول المهدوي: «فإذا ثبت أن الادغام إنما يكون لتقارب الحروف في المخارج... والاظهار يكون في تباعدها فكل حرفين كانا من مخرج واحد متماثلين أو متقاربين؛ فالإظهار لا يجوز منهما، وذلك نحو التاء في الطاء، في قوله تعالى:﴿ **وَقَالَت طَّآئِفَةٌ** ﴾[2]، والتاء في الدال في قوله﴿**أَثقَلَت دَّعَوَا اللّهَ** ﴾[3]. والدال في التاء في قوله﴿ **قَد تَّبَيَّنَ**﴾[4].

[1]- الكشف 140/1.

[2]- آل عمران /72.

[3]- الأعراف / 189.

[4]- البقرة / 256.

فإذا لم تكن الحروف متفقة المخارج اعتبر ذلك، فإن بعد ما بين الحرفين لم يجز الإدغام، نحو ما بين حروف الحلق وحروف طرف اللسان، وما بين حروف الحنك وحروف الشفتين وما أشبه ذلك.

«وإذا تقاربت بعض الحروف ففي هذا الجنس يقع الاختلاف بين القراء»

«وجملة الاحتجاج عليه أن من أدغم شيئا فيها فإنه أراد التخفيف، وساغ له ذلك بسبب تقارب مخرج الحروف التي أدغمها، و لم يراع ذلك من أظهر، وقال: إنما يدغم أحد الحرفين في الأخر إذا كانا من مخرج واحد، فإذا افترقا في المخرج وبعد ما بينهما قليلا، فلا حاجة فيه إلى الادغام إذا الاظهار هو الأصل».[1]

ولدى موازنة هذين النصين نلاحظ ما يلي:

1-أن كلا من مكي والمهدوي نبه الى أن الاظهار للحروف هو الأصل، فحيث لم يكن داع الى الادغام من تقارب المخارج أو اتفاقها، وجب الاظهار بحروف الحلق مع حروف الشفتين.

2-أنه إذا حصل اتفاقها وجب الاظهار كحروف الحلق مع حروف الشفتين.

3-أنه إذا حصل اتفاق أو تقارب في المخرج جاز الادغام أو وجب، ولذلك كما أوضح المهدوي لا يجوز إظهار حرفين كانا في مخرج واحد؛ سواء كانا متماثلين، أو متقاربين نحو التاء في الطاء من قوله تعالى: ﴿ **قَالَت طَّائِفَةٌ** ﴾[2] والتاء في الدال في قوله تعالى:﴿ **أَثقَلَت دَّعَوَا**﴾[3]والدال في التاء في قوله تعالى: ﴿ **قَدتَّبَيَّنَ** ﴾[4].

[1]- شرح الهداية بإختصلر وتصرف / 80-82

[2]- آل عمران / 189.

[3]- الاعراف / 189.

[4]- البقرة / 256.

ثانيا: يقوى الادغام بانتقال المدغم من ضعف إلى قوة، ويضعف بخلافه.

قال ابن جني: «وعلة ذلك أن الحرف إذا أدغم خفي وضعف فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم فيه فقوي لقوته، فكان في ذلك تدارك وتلاف لما جنى على الحرف المدغم[1] فيه كما أشار[2] الدكتور النيرباني إلى أن مكيا جعل إدغام المتقاربين في الحسن على ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون المدغم أضعف من المدغم فيه، فيصير الادغام إلى الزيادة قوة، وذلك حسن جيد، نحو إدغام التاء في الطاء وأن الطاء تزيد على التاء في الاطباق.

والثاني: أن يكون المدغم والمدغم فيه سواء، فيحسن الادغام إذ لا ينتقص المدغم من قوته قبل الادغام، نحو ادغام الذال في التاء لأن الدال إذا كانت تزيد على الذال في الشدة، فهما متعادلتان في القوة.

والثالث: أن يكون المدغم أقوى من المدغم فيه فيصير الادغام أضعف من حاله قبل الادغام، وذلك مكروه ضعيف؛ نحو الراء في اللام، لأن الراء تزيد على اللام في التكرير[3]، وقد شرح مكي معنى الضعف والقوة في المدغم فقال: «اعلم أن الضعف في الحرف يكون بالهمس والرخاوة واعلم أن القوة في الحرف تكون بالجهر وبالشدة، وبالإطباق والتضخيم والتكرير وبالاستعلاء وبالصفير والاستطالة وبالغنة وبالتفشي ... وكلما تكررت في الحرف الصفة الضعيفة كان أضعف، فعلى هذا في الضعف والقوة بين حسن الادغام وقبحه».[4]

ويبدو في هذا التعليل تأثر مكي بأقوال النحاة خصوصا سيبويه إذ قال: «اعلم أن التضعيف ثقيل على ألسنتهم وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد، ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء في الثلاثة على مثال الخمسة نحو" ضَرَبَّبٌ" ولم يجيء فَعَلَّل ولا فَعُلل إلا قليلا... ولم يبنوهن على فعالل كراهية التضعيف؛ وذلك لأنه ثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم

---

[1]- المحتسب 1 /140

[2]- ينظر الجوانب الصوتية / 107

[3]- ينظر الكشف 1 / 135-136.

[4]- المصدر السابق 1/ 137-138 بتصرف.

من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تَعَياً عليهم يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة كرهوا وأدغموا لتكون رفعة واحدة وكان أخف على ألسنتهم لما ذكرت لك.»[1]

ثم أوضح مكي معاني هذه الأحرف الثلاث فقال: " فالذي يزداد قوة مع الإدغام هو إدغام التاء في الطاء نحو { وَقَالَت طَّآئِفَةٌ } [2] و { وَدَّت طَّآئِفَةٌ } [3] لأن التاء حرف ضعيف للهمس الذي فيه، والطاء حرف قوة للإطباق والجهر والاستعلاء والشدة اللواتي فيها، فهو أقوى من التاء كثيرا، فإذا أدغمت التاء نقلتها من ضعف إلى قوة، فهذا لا تكاد العرب تظهره، وكذلك أجمع القراء على الادغام في هذا".[4]

وقال المهدوي: «فإذا ثبت أن الادغام إنما يكون لتقارب الحروف في المخارج، والاظهار إنما يكون لتباعدها فكل حرفين كانا من مخرج واحد متماثلين كانا أو متقاربين فالإظهار لا يجوز فيهما وذلك نحو التاء في الطاء في قوله تعالى:﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾[5]."[6]

وهذا النوع من الادغام هو الذي يسميه علماء التجويد الادغام الكامل أو التام وهو سقوط المدغم ذاتا (مخرجا) وصفة بإدخاله في المدغم فيه؛ بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا تشديدا كاملا.»[7].

وقد أشار كل من مكي والمهدوي إلى هذه الظاهرة وأوضح السبب الصوتي لذلك مكي أكثر مما أوضح المهدوي الذي أحال على المخارج والصفات، فبين مكي أن التاء حرف ضعيف لِلْهَمْسِ الذي فيها، والطاء حرف قوي للإطباق والجهر والاستعلاء والشدة التي فيهن ثم قال معللا إدغام القوي في الضعيف " فإن نقصت قوة الحرف الثاني، وهو مع نقص قوته أقوى من

---

[1]- الكتاب 4 / 417.

[2]- آل عمران /72.

[3]- آل عمران / 69.

[4]- الكشف 1/ 135.

[5]-آل عمران / 72.

[6] - شرح الهداية 76/1

[7]- ينظر الاصول الأدائية في القراءات المتواترة / 201-202.

الأول حسن الادغام والإظهار نحو { لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ }[1] و { حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا }[2] لأن الصاد نقصت عن قوة التاء بعدم الجهر، وكون الهمس فيها، والظاء نقصت عن قوة التاء لعدم التشديد وكون الرخاوة فيها.[3]

وقد أوضح المهدوي أيضا هذه المسألة دون التمثيل لها كما فعل مكي فقال: «ولا يدغم الأزيد في الأنقص نحو الضاد ولا تدغم في غيرها وإن قاربها؛ من أجل الاستطالة فيها والجهر والاستعلاء، وكذلك الشين والميم والفاء والراء والواو والياء وما أشبههن لا يدغمن فيما قاربهن للتفشي الذي في الشين، والتكرير الذي في الراء، والمد الذي في الواو لأنهن لو أدغمن لاختللن لذهاب الزيادة التي فيهن وذهابه، وانما يدغم الحرف الزائد في مثله ولا يدغم فيما قاربه، وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام وأدغم الكسائي الفاء في الباء».[4]

وهناك حالة أخرى ذكرها مكي وهو أنه إن «نقصت قوة الحرف الثاني وهو مع نقصه أقوى من الأول حسن الادغام والإظهار نحو { لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ[5] } ، { مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا }[6] لأن الصاد نقصت عن قوة الظاء لعدم الجهر، وكون الهمس فيها، والظاء نقصت عن قوة الطاء لعدم التشديد وكون الرخاوة فيها.[7]

وقد علق الدكتور أحمد عجمي شعبان على هذا النوع من الادغام، سواء أكان التجانس بين المتجاورين في المخرج: أحدهما أن يكون مخرجهما واحد، وفي ذلك صعوبة تستدعي الادغام من أجل تحقق السهولة، والعنصر الثاني التقارب في المخرج أو التقارب في الصفة أو التقارب مخرجا وصفة، وفي هذا التقارب نوع من الثقل يستدعي الإدغام، وبين أن هذه العلاقة بين صوت الإدغام تدور كما رأينا حول المخرج والصفة، فالمخرج فيها إما واحد كما في الأول

---

[1]- الحج / 40.

[2]- الأنعام /146.

[3]- الكشف 1/ 135.

[4]- شرح الهداية 1/ 74-75.

[5]- الحج /40.

[6]- الأنعام / 146.

[7]- الكشف 1/ 135.

وإما متقارب كما في الثاني وكلاهما: أي اتحاد المخرج وتقاربه سوغ الإدغام تخلصا من صعوبة اتحاد المخرج أو قربه.

وكذلك فإن، الصفة في صورتي الإدغام تكون واحدة كما في الإدغام المتماثل أو مقاربة في المتقارب، وكلاهما أي اتحاد الصفة، وتقاربها سبب من أسباب الإدغام، ومسوغ من مسوغاته، وذلك لأن الاتحاد في الصفة أو القرابة فيها صورة من صور الصعوبة والثقل والنطق؛ حيث إن الصفات الصوتية تنتج من أوضاع فسيولوجية وتحركات تقطيعية، وبمقدار اتحادها أو تقاربها تكون الصعوبة في النطق فيتطلب الادغام.[1]

ونجد عند مكي توضيحا لهذه المسألة إذ يقول «والذي يقبح الإدغام فيه لقوة الأول وضعف الثاني؛ فهو نحو ادغام الراء في اللام، وهو قبيح، لقوة الراء بالجهر والهمس والتكرير الذي فيه، فإذا أدغمت نقلت الأقوى إلى ضعف، وذلك مكروه ضعيف؛ فقس عليه هذا؛ فإنه الأصل الذي يعتمد عليه».[2]

النوع الثالث: الانفصال يقوي أبدا معه الإظهار والاتصال يقوي معه الادغام:

قال مكي «والانفصال أبدا يقوى معه الاظهار لأنك تقف على الحرف الأول فلا يجوز غير الاظهار، والاتصال يقوي معه الادغام، إذ لا ينفصل الأول من الثاني في وقف ولا غيره».[3]

وفي المهدوي قريب من هذا الكلام تعليقا على إدغام لام هل وبل فيما بعدهما في الحروف إذ شبهها بلام المعرفة في جهتين:

إحداهما أنها منفصلة مما تدغم فيه ولام المعرفة متصلة، والادغام في المتصل أقوى منه في المنفصل لأنك تقدر على أن تسكت على لام هل وبل؛ فتنفصل مما بعدها فيضعف الإدغام في ذلك».[4]

قال ابن أبي مريم « والإدغام إنما يكون الأول منهما ساكنا، والثاني متحركا، وقد يكون في حرفين متقاربين، يقلب أحدهما إلى جنس الآخر فيدغم فيه».[5]

---

[1]- الأصول الأدائية للقراءات المتواترة ص 201 وما بعدها.

[2]- الكشف 1/ 136.

[3]- المصدر السابق 1/ 154.

[4]- شرح الهداية 1/ 88.

[5]- الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أب مريم نصر بن علي بن محمد، تحقيق الدكتور عمر حمدان الكسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن جدة المملكة العربية السعودية، ط1 /1414-1993، 1/ 194.

النوع الرابع: الانفصال أبدا يقوى معه الاظهار، والاتصال أبدا يقوى معه الادغام.

قال مكي: «والانفصال أبدا يقوى معه الإظهار، لأنك تقف على الحرف الأول فلا يجوز غير الإظهار، والاتصال أبدا يقوى معه الإدغام، إذ لا يفصل الأول من الثاني في وقف ولا غيره».[1]

وقال المهدوي: «والادغام في المتصل أقوى منه في المنفصل؛ لأنك تقدر أن تسكت على لام (هل) (بل) فتنفصل مما بعدها فيضعفها الادغام لذلك». [2]

النوع الخامس: أحيانا يدغم في الحروف ما لا يدغم في غيرها لكثره الاستعمال:

فلام التعريف تدغم في أربعة عشر حرفا بلا خلاف في ذلك وهن: التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون، وإنما ادغمت لام التعريف في هذه الحروف لمقاربتها لها، ولم يدغم سواها من اللامات فيها كلها، لكثرة استعمالهم لام التعريف في الكلام، ولشدة ملازمتها الكلمة حتى صارت معها لبعض أجزائها وللزومها السكون.[3]

[1]- الكشف 1/ 154.

[2]- شرح الهداية 88/1.

[3]- الكشف 1/ 141-142 وشرح الهداية 1/ 82.

المبحث الثالث

منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج للإمالة

الإمالة

تعتبر ظاهرة الإمالة من الظواهر الصوتية التي اهتم بها علماء العربية من لغويين ونحاة وعلماء القراءات، ففسروا هذه الظاهرة، وتلمسوا أسبابها وصنفوا أنواعها، ثم جاء المحدثون من علماء اللغة والأصوات؛ فبدأوا من حيث انتهى القدامى، وساعدهم ما توفر لهم من عوامل التقدم الحديثة، ومع ذلك لم يخرجوا عما قاله القدامى[1]، وقد اهتم مكي والمهدوي كلاهما بهذه الظاهرة مفسرين لها، ومعللين وذاكرين لأنواعها.

وفيما يلي نعرف بهذه الظاهرة في اللغة وفي اصطلاح النحاة، ثم نعرج على مكي والمهدوي وما أدلى به كل منهما في بيان هذه الظاهرة الهامة.

المطلب الأول: تعريف الإمالة لغة واصطلاحا.

أ- تعريف الإمالة لغة:

الإمالة من الميل، والميل لغة الانحراف والعدول عن الشيء، أو الإقبال عليه، وكذلك الميلان ومال الشيء يميل ميلا، وممالا وتميالا، وأمال الشيء فمال، ومالت الشمس ميولا، ضيفت للغروب أو زالت عن كبد السماء[2].

ب- تعريف الإمالة اصطلاحا:

أشار سيبويه إلى الإمالة فقال: "الألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وقابيل وهابيل، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي، حين قالوا: صدر، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة، لأن الصاد قريبة من الدَّال، فقربها من أشبه الحروف في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرب الحرف على قدر ذلك". فالإمالة قد تشبه الياءات، أرادوا أن يقربوها منها."[3]

[1]- ينظر الأصول الأدائية في القراءات المتواترة / 439.

[2]- ينظر لسان العرب مادة (م ي ل) 3 / 255 ومابعدها.

[3]- ينظر الكتاب 114/4.

ونلاحظ هنا أن، سيبويه أشار إلى تعريف الإمالة دون أن يصرح بالتعريف الاصطلاحي كما لاحظ الدكتور أحمد عجمي شعبان محمد، واستخدم أبو البركات الأنباري، وابن جني مصطلح الانتحاء، بدل مصطلح التقريب[1] قال ابن الأنباري معرفا الإمالة: "أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء"[2].

ويقول ابن جني: "فمن ذلك الإمالة وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو (عالم) و(كتاب)، و(سعى)، و(قضى)، و(استقضى)، ألاتراك قربت فتحة العين من (عالم) إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، وأملت الألف نحو الياء، وكذلك (سعى) و(قضى)، نحوت بالألف نحو الياء، التي انقلبت عنها، وعليها بقية الباب"[3].

وقد أشار ابن جني إلى الغرض من الإمالة، وهي تحقيق الانسجام الصوتي فقال: "وذلك أن الإمالة: إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت، فكذلك الألف التي ليست ألفا محضة، وهذا من القياس"[4].

والإمالة ليست لغة جميع العرب، وأهل الحجاز لا يميلون، وأشدهم حرصا عليها بنو تميم[5].

وقال السيوطي: "ثم الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب، لأن العرب مختلفون في ذلك، وأسد وقيس ويمامة أهل نجد، ومنهم من لم يمل إلا في مواضع قليلة وهم أهل الحجاز"[6]

وجاء في شرح المفصل لا بن يعيش: "اعلم أن الإمالة مصدر أملته أميله إمالة، والميل: الانحراف عن القصد، يقال فيه مال الشيء ومنه: مال الحاكم إذا عدل عن الاستواء، وكذلك الإمالة في العربية، عدول عن الألف عن استوائه، وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة، وبين مخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب هذه تكون خفتها، والتفخيم هو الأصل والإمالة طارئه، والذي يدل على أن التفخيم هو

---

[1]- ينظر الأصول الأدائية في القراءات المتواترة ص440.

[2]- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري عبد الرحمان بن محمد، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العربي.

[3]- الخصائص 139/2

[4]- سر صناعة الإعراب 52/1، وانظر أسرار العربية للأنباري ص 406 وما بعدها.

[5]- ينظر اللهجات العربية في التراث الدكتور أحمد علم الدين الجندي الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس...(1978م)(دط)

[6]- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي جلال الدين تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (دت)

الأصل أنه يجوز تفخيم كل ممال، ولا يجوز إمالة كل مفخم، وأيضا فإن التفخيم لا يحتاج إلى سبب، والإمالة تحتاج إلى سبب"[1].

وقد أشار ابن يعيش إلى أن الإمالة لغة بني تميم، والفتح لغة أهل الحجاز[2].

وزاد ابن يعيش الأمر وضوحا ببيان الغرض من الإمالة فقال: " والغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض؛ لضروب من التشاكل؛ وذلك إذا ولي الألف كسرة قبلها وإذا ولي كسرة قبلها أو بعدها؛ نحو (عماد) و(عالم) فيميلون الألف نحو الياء، فكما أن الفتحة ليست فتحة محضة فكذلك الألف تابعة للحركة، فكأنها تصير حرفا ثالثا بين الألف والياء، ولذلك عدوها مع الحروف المستحسنة من جملة حروف المعجم خمسة وثلاثون حرفا، كأنهم فعلوا ذلك هنا كما فعلوا في الإدغام، وقربوا بعضها من بعض"[3].

المطلب الثاني: أسباب الإمالة:

ذكرت كتب الاحتجاج للقراءات اثنتي عشر سببا للإمالة تعود عشرة منها لشيئين هما الياء والكسرة وهي[4]:

1- ياء متقدمة نحو عيلان وشيبان[5].

2- كسرة متقدمة نحو كتاب وسريان[6].

3- ياء متقدمة نحو مبايع[7].

4- كسرة متأخرة نحو عالم ومسافر[8].

5- ياْ مقدرة نحو رمى وقضى والهوى والزكى[9].

---

[1]- شرح المفصل 188/5.

[2]- المصدر السابق 188/5.

[3]- المصدر نفسه 188/5.

[4]- ننظر النشر لابن الجزري 2/25-27 والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات 183.

[5]- ينظر الموضح لابن أبي مريم 2010/1.

[6]- ينظر المصدر السابق 2010/1.

[7]- المصدر نفسه 210/1.

[8]- نفسه 210/1.

[9]- الكشف 177/1 والموضح 2010/1.

6- كسرة مقدرة نحو: خاف أصله خوف بكسر العين[1].

7- ياء عارضة نحو: عاد وغزا فالألف في هذين الفعلين ونحوهما أصلها واو غير أنها تعود في بعض التصاريف ياء نحو دعي، وغُزِيَ.

8- كسرة عارضة نحو خاب وزاد وطاب، لأن أوائل هذه الأفعال ونحوها تنكسر عند إخبار المتكلم عن نفسه: خبت وزيدت وطبت[2].

9- الإمالة للإمالة نحو رأيت عمادا؛ فيميلون الألف المبدلة من التنوين في حال النصب، لإمالة ألف عماد التي بعد الميم، وهي التي أميلت لأجل الكسرة[3].

10- إمالة ألف شبهها بألف تمال نحو: مغزى وقصارى وبلى ومتى[4].

11- الفرق: ومن ذلك إمالة بعض الأحرف المقطعية في فواتح السور نحو طه[5]. قال حكي: "وعلة الإمالة في ذلك كله أن هذه الحروف ليست بحروف معان كـــ "ما" و"لا" إنما هي أسماء، لهذه الأصوات. فلما كانت أسماء، وأمالها من أمالها؛ ليفرق بالإمالة بينها وبين الحروف التي للمعاني ... ليفرق بين الحرف والاسم"[6].

12- كثرة الاستعمال: نحو الناس والحجاج علما، لأنهما كثرا في الكلام، واستعير ذلك فيهما للكثرة[7].

المطلب الثالث: الإمالة بين مكي والمهدوي:

أ- تعريف الإمالة:

إن هذين العلمين قد أخذا من النحاة واللغويين تعريفهم للإمالة اصطلاحا، وفي هذا يقول مكي: "واعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة"[8].

---

[1]- المصدر السابق 177/1 والموضح 2010/1.

[2]- المصدر السابق 175/1، والكتاب 120/4-127.

[3]- الكشف 191/1، والموضح 211/1.

[4]- المصدر السابق 168/1 والكتاب 120/4.

[5]- طه /1.

[6]- المصدر نفسه 165/1-188 بتصرف.

[7]- الموضح 1418/2.

[8]- الكشف 168/1.

ولدى مقارنة هذا التعريف بما ورد عند المهدوي نجد تماثلا كبيرا مع شيء من الاقتضاب عند المهدوي إذ يقول "الإمالة تقريب، كما أن الإدغام تقريب والأصل الفتح، والإمالة داخلة عليها لعلل"[1].

ولا خلاف بين النصين إلا توضيح مكي للإمالة بأنها تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها إلى كسرة، كما أن المهدوي شبهها بالإدغام كما فعل النحويون قبله، وقد أشار المهدوي إلى أن الفتح هو الأصل، وكذلك فعل مكي إذ قال قبل تعريف الإمالة: "اعلم أن أصل الكلام كله الفتح، والامالة تدخل في بعضه في بعض اللغات لعلة"[2].

وزاد مكي على المهدوي ببيان الدليل على ذلك ببيانه "أن جميع الكلام الفتح فيه سائغ جائز، وليست الإمالة بداخلة إلا بعضه في بعض اللغات لعلة، فالأصل ما عم وهو الفتح"[3].

وكلام مكي يؤكد أن سبب العدول إلى الإمالة أنه لغة لبعض العرب كما سبق بيانه في نص ابن يعيش السابق، في أن الإمالة لغة تميم، وأن الفتح لغة أهل الحجاز، ولم يشر المهدوي إلى هذه المسألة.

ب- علل الإمالة بين مكي والمهدوي:

1) علل الإمالة عند مكي:

ذكر مكي للإمالة ثلاثة علل قال: "اعلم أن العلل التي توجب الإمالة ثلاث وهي: الكسرة، وما أميل ليدل على أصله، والإمالة للإمالة"[4].

ثم شرحها وفصلها، ثم ذكر ما انفرد به بعض القراء فقال: "فنبدأ بذكر ما أميل بكسرة، ثم نتبعه ما أميل ليدل على أصله ثم نتبعه ما أميل لإمالة بعده، وهذه أقلها تصرفا."[5]

---

[1]- شرح الهداية 92/1.

[2]- الكشف 168/1.

[3]- المصدر السابق 168/1.

[4]- المصدر نفسه 170/1.

[5]- نفسه 170/1.

ثم بدأ بشرح هذه العلل بادئا بما أميل لكسرة فقال: " الأول ما أميل لكسرة تقع بعد الألف على راء، والكسرة إعراب نحو:" (النار)[1] و(النهار)[2] وشبهه، فما بعد الألف راء مكسورة أماله أبو عمرو، وأبو عمرو الدوري إلا أن أبا عمرو استثنى (الجار) فب الموضعين في النساء[3] ففتحهما، وقرأه ورش بين اللفظين، وفتحه الباقون، وعلة من أمالة أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرب الألف نحو الياء، لتقريبها من لفظ الكسرة، لأن الياء من الكسرة، و لم يمكن ذلك حتى قرب الفتحة التي قبل الالف نحو الكسرة، فحسن ذلك، ليعمل اللسان عملا واحلا متسفلا، فذلك أخف من أن يعمل متصعدا بالفتحة والالف، ثم يهبط متسفلا بكسرة الراء، وهو مع الراء أحسن، لأن الكسرة عليها قوية؛ كأنها كسرتان؛ فقويت الإمالة لذلك مع الراء، لأنها حرف تكرير الحركة عليها مقام "[4].

فالغرض من الإمالة إذا هو التجانس الصوتي والتخفيف وتجنب الثقل.

وهذا الأمر سبق اليه الأقدمون ومنهم أحمد بن فارس (ت 377ه) حين قال: " وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة؛ فتميل الألف نحو الياء فتقاربها، وذلك نحو عماد وعابد"[5].

وقد أشار إليه ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب فقال: "وذلك أن الإمالة إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف إلى ما بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة، وهذا القياس"[6].

وهذا يتطابق مع أراء المحدثين ومنهم الدكتور إبراهيم أنيس من عزو الإمالة إلى قراء البيئة العراقية كالبصرة والكوفة، وعزو الفتح إلى قراء البيئة الحجازية الذين لا يعرفون الإمالة[7].

---

[1]-البقرة /94.

[2]- البقرة/184.

[3]-النساء/36.

[4]- الكشف 171/1.

[5]- التكملة الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، أبو الحسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتاب العلمية، بيروت لبنان /1418هـ-1993م ديوان المطبوعات الجامعية 204، وينظر أسرار العربية أبو عبد الرحمان ابن محمد بن عبد الله الأنباري تحقيق محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي لدمشق 406.

[6]- سر صناعة الإعراب 52/1 وينظر أسرار العربية للأنباري /202

[7]- ينظر في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس/64و67.

ثم خصص فصلا للعلة الثانية من علل الإمالة، وهي ما أميل لتدل الإمالة على أصله، فقال:" قال أبو محمد: على هذه العلة تجري أكثر الإمالات، وذلك أن تكون الألف أصلها الياء، أو تكون زائدة رابعة وأكثر، فتكون حكمها ما أصله الياء، أو تكون الألف للتأنيث فتجب الإمالة لتدل على أصل الألف، أو على أن الألف في حكم ما أصله الياء وذلك باب واسع"[1].

ثم ذكر العلة الثالثة وهي (الإمالة للإمالة) فقال: "الثالث من علل الإمالة المتقدمة الذكر هو الإمالة للإمالة وذلك نحو (رأى)[2] و(رآها)[3] ر(رآك)[4] أميلت الألف التي بعد الهمزة، لتقرب من أصلها وهو الياء، وأميلت فتحة الهمزة ليوصل بذلك إلى إمالة الألف، وأميلت الراء لإتيان حرفين مما ليس بعدها، ومثله { وَنَأَى بِجَانِبِهِ }[5] في الموضعين[6].

هذه أهم المسائل في تعليل الإمالة وهو تعليل صوتي محض كما سبقت الإشارة إليه.

2-علل الإمالة عند المهدوي:

يختلف المهدوي قليلا عن مكي في عدد علل الإمالة، إذ قد حصرها مكي كما سبق بيانه في ثلاث علل بينما حصرها المهدوي في علتين تتفرعان إلى ستة علل فقال: "والعلل الموجبة للإمالة في مذاهب العرب علتان تتفرع منها ست علل، والعلتان الياء والكسرة، والعلل الست:

1-أن تكون الإمالة في ألف منقلبة عن الياء.

2-أو مشبهة بالألف المنقلبة عن الياء.

3-أو تكون الألف قد ترجع إلى الياء في بعض الأحوال.

4-أو يكون قبل الألف كسرة تمال من أجلها.

5-أن تكون الكسرة بعد الألف.

---

[1]- الكشف 177/1.

[2]- سورة الأنعام /76.

[3]- سورة الأنبياء /63.

[4]- سورة النمل/40.

[5]- سورة فصلت /51

[6]- الإسراء/83 والسجدة/51.

6-أو إمالة لإمالة. "[1]

ولدى الرجوع إلى كتب النحويين الذين أخذ منهم المهدوي نجد ابن السراج المتوفي سنة 316هـ بذكر هذه العلل بعد تعريفه للإمالة فيقول: "معنى الإمالة أن تميل الألف نحو الياء، أو تميل الفتحة نحو الكسرة والاسباب التي يمال لها ستة:

- أن يكون قبل الحرف أو بعده ياء أو كسرة أو يكون منقلبا أو مشبها بالمنقلب، أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يكسر في حال أو إمالة لإمالة، وهذه الإمالة تجوز مالم يمنع من ذلك الحروف المنقلبة، أو الراء إذا لم تكن مكسورة"[2]

وقد تتفرع هذه العلل إلى عشرة كما بين ابن الجزري[3].ثم شرع المهدوي في بيان هذه العلل الست فقال: "فالألف المنقلبة عن الياء نحو (رمى)[4] و(وقضى)[5] و(الهوى)[6] و(الزنى)[7] في الأسماء.

وأما الألف المشبهة بها فنحو إما لتهم (بأى)[8] و(حتى)[9] و(يا) و(ها) و(طا) من الحروف التي للتهجي في أوائل السور.

وأما الألف التي ترجع إلى الياء في بعض الأحوال فهي الالف التي من ذوات الواو نحو (الربوا)[10].

---

[1]- شرح الهداية 92/1.

[2]- الأصول في النحو السراج أبو بكر محمد بن سهل تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروة لبنان 1708/3هـ 1988م 160/3

[3]- ينظر انشر في القراءات العشر 25/2-27.

[4]- الأنفال /17.

[5]- البقرة /117.

[6]- النساء /135.

[7]- الإسراء /32.

[8]- البقرة /81.

[9]- البقرة /214.

[10]- البقرة /275.

ألا ترى أنك إذا قلت (يا) فكان الفعل ثلاثيا، كانت ألفه فيقلبه عن الواو، والدليل عليه أنك تقول (ربوت ويربو) فإذا صار الفعل رباعيا عادت الألف من ذوات الياء، نحو قولك (أربى)، فأما الامالة من أجل الكسرة قبل الالف فنحو إمالة خلف (ضِعَافًا)[1].

وأما الإمالة للكسرة بعد الالف فنحو { النَّارِ }[2] و { الدّارِ }[3] و { النَّاسَ }[4].

وأما الإمالة للإمالة، فنحو إمالتهم الراء في (رءا)[5] اتباعا لإمالة الهمزة لما تبعت الهمزة الألف، إذ ما قبل الألف تابع لها ثم اتبعت الراء الهمزة "[6]. ثم عقب على ذلك فقال " فهذه العلل الست هي أصل الإمالة، لا تجد فيما أماله القراء حرفا ممالا يخرج عنها"[7].

ولدى موازنة ما جاء به مكي بما جاء به المهدوي نجد أنا مكيا اختصر العلل في ثلاثة علل، بينما جعلها المهدوي علتان تتفرع منها ست علل، والعلل الخمسة الأولى راجعة إلى العلة الأولى والثانية عند مكي، وتفريع العلل إلى ست علل عند المهدوي تفصيل لما أجمله مكي في العلة الأولى والثانية، وهما الكسرة، وما أميل للدلالة على أصله.

كما نبه مكي إلى الغرض الصوتي من الإمالة وهي التخفيف، وتحقيق الأنسجام الصوتي حين قال: "ليعمل اللسان عملا واحدا متسفلا، فذلك أخف من أن يعمل عملا متصعدا بالفتحة والألف، ثم يهبط متسفلا بكسرة الراء، وهو مع الراء أحسن ... إلخ".

المطلب الرابع: منهجهما في تعليل ما انفرد به بعض القراء:

ونختم هذا المبحث بإيراد نماذج لما انفرد به بعض القراء، وكيف عللها مكي والمهدوي:

---

[1]- النساء /9.

[2]- البقرة /39.

[3]- الأنعام /135.

[4]- البقرة / 8.

[5]- الانعام/ 76.

[6]- شرح الهداية 93/1.

[7]- المصدر السابق 93/1.

1. قال مكي: "ومن هذا الفصل ما انفرد بإمالته أبو عمرو الدوري عن الكسائي، وليست الكسرة فيه إعرابا على الراء بل هي بناء، وذلك قوله {مَنْ أَنصَارِى}[1].

في آل عمران وفي الصف[2]، و{جَبَّارِينَ} في الموضعين المائدة[3] الشعراء[4] ومما لاراء فيه {آذَانِهِمْ}[5]. و{آذَانَنَا}[6] {طُغْيَانِهِمْ}[7] ومما فيه أيضا راء {سَارِعُواْ}[8] و{نُسَارِعُ}[9] و{يُسَارِعُونَ}[10] و{بَارِئِكُمْ}[11] و{البارئ}[12] {الْجَوَارِ} في ثلاثة مواضع[13].

أمال ذلك كله لوقوع الكسرة على الراء بعد ألف زائدة، وأجرى كسرة البناء مجرى كسرة الإعراب، والإمالة مع كسرة البناء أقوى؛ لأنها كسرة لازمة لا تتغير، وكسرة الإعراب لا تلزم، إلا في حالة الخفض، فهي أضعف، وأمال (آذانهم) و(آذاننا)و(طغيانهم) للكسرة أيضا، فهو في هذا كله يميل الألف نحو الياء للكسرة التي هي بعدها، ويميل الفتحة التي قبلها نحو الكسرة، ليعمل اللسان عملا واحدا، على نحو ما ذكرنا أولا "[14].

وقد علل مكي في هذا النص الإمالة بتعليل صوتي، وهو إرادة التخفيف ليعمل اللسان عملا واحدا حتى لا ينتقل اللسان من الألف إلى الياء لبعد مخرجيهما، وهذا التشاكل الصوتي

---

[1]- آل عمران /52.
[2]- الصف /14.
[3]- المائدة /22.
[4]- الشعراء /130.
[5]البقرة /19.
[6]- فصلت /5.
[7]- البقرة /15.
[8]- آل عمران /133.
[9]- المؤمنون /56.
[10]- آل عمران /144.
[11]- البقرة /54.
[12]- الحشر /32.
[13]- الشورى /32 الرحمان /24 التكوير /14 على الترتيب.
[14]- الكشف 171/1 -172.

للتخفيف ذكره القدامى، ومنهم ابن الأنباري إذ يقول: "فإن قيل لما أدخلت الإمالة الكلام؟ قيل: طلبا للتشاكل، لئلا تختلف الأصوات فتتنافر، وهي تختص بلغة أهل الحجاز، وعلة الإمالة هنا هي كسرة البناء قال ابن السراج ذاكر أسباب الإمالة ومنها الكسرة " والأسباب التي يمال لها ستة: أن يكون قبل الحرف أو بعده ياء أو كسره ... إلخ"[1].

2. وما قاله المهدوي في توجيه هذه القراءة لأبي عمرو الدوري هو ما قاله مكي، ولكنه اختصر الكلام كعادته وذكر شاهدين فقط خلا مكيا الذي ذكر عدة شواهد، وأشار إلى النصوص الأخرى دون ذكرها كما قدم تعليل (جَبَّارينَ) على (أَنْصَارِيَ) تلمسا لما فعله مكي فقال: " وعلته في الحروف التي خالف أصله فيها وهي (جبارين) و(أنصاري) في موضعين و(الجار) في موضعين أن (جبارين) كما قدمنا في موضع نصب، وليست كسرته كسرة إعراب، وإنما هي كسرة بناء، من أجل الياء التي بعدها، والرواية إنما جاءت عن أبي عمرو أنه يميل هذا إذا كان الإسم في موضع خفض، فعلى هذا يكون قوله (جبارين) خارجا عن الرواية لكونه في موضع نصب في المائدة ... والشعراء، أما في المائدة فلأنه صفة لإسم (إنَّ) وأما في الشعراء فلأنه موضع نصب على الحال من الفاعل في (بطشتم) فعلى هذا لا يمال) وأما (أنصاري) فهو في موضع رفع، والكسرة فيه للبناء، فالعلة فيه كالعلة في (جبارين) ولا تكاد أن تجد من هذا الأصل في القرآن شيئا فيه موضع خفض لا يميله أبو عمرو"[2].

3. قال مكي: "ومن ذلك ما تفرد به حمزة وابن ذكوان في إمالة (المحراب) إذا كان مخفوضا، وذلك في آل عمران[3] ومريم[4]، أمالها للكسرة التي بعد الألف، وهو ضعيف من وجهين أحدهما أن الراء إذا انفتحت قبل الألف تمنع الإمالة، والثانية أن الكسرة إعراب غير لازمة لكن تقوى إمالة المحراب قليلا للكسرة التي مع الميم، وللكسرة على الياء، وكلاهما يوجب الإمالة بعض القوة"[5].

---

[1]- الأصول في النحو، ابن السراج محمد سهل تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، 1408 هـ 1983م ط3 160/3.

[2]- شرح الهداية 98/1-99.

[3]- آل عمران /39.

[4]- مريم /11.

[5]- الكشف 172/1.

وسبب تضعيف مكي لهذه الإمالة ما ذكره ابن السراج في أصوله إذ قال: (باب الراء)"الراء فيها تكرير في مخرجها، فإذا قلتَ راشدٌ، وفراشٌ لم تملْ لأنهم كأنهم تكلموا براءين مفتوحتين فصارت بمنزلة القافِ، وتقولُ: هَذا حِمَارٌ، ورأَيتُ حِمَارًا، فلا تُميلُ، ولو كان غيرُ الراء لأملت"[1].

وقد اقتضب المهدوي أيضا هذا التوجيه للقراءة كعادته فقال: "وعلة ابن ذكوان في إمالة (المحراب) أن الألف بعدها الباء مكسورة، كسرة الميم لم يمل كسرة الباء حولها لأن الراء قبل الألف مفتوحة فهو مثل (راشد)"[2].

4. قال مكي "ومن ذلك ما تفرد حمزة به من قوله تعالى ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾[3]، أمال الألف لكسرة التاء في الموضعين في النمل[4] ليعمل اللسان عملا واحد في المتسفل"[5].

وهذه العلة ترجع إلى العلة الاولى وهي التخفيف والتشاكل مما أشرنا إليه في المثال الأول.

ونستنتج من هذا أن مكيا يورد الإمالة ويعللها وهو في هذا يأخذ عن قدماء النحويين أمثال أبي البركات الأنباري، وهو تحقيق التشاكل الصوتي والانسجام الصوتي والتخفيف على اللسان.

وقال المهدوي عن حمزة "وكذلك إمالته ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾ علته فيه الكسرة التي بعد الألف، على أن الإمالة فيما جاء على (فاعل) أكثر في كلام العرب من إمالة ما لم يأت على (فاعل)"[6].

ولدى موازنة النصين نجد أن مكيا علل الإمالة تعليلا صوتيا ليعمل اللسان عملا واحدا في المتسفل، بينما لم يشر المهدوي إلى هذا، وإنما أشار إلى شيء آخر، وهو أن إمالة ما جاء على فاعل أكثر في كلام العرب من إمالة ما لم يأت على فاعل، وقد سبق بيان أن هذه الإمالة هي لغة قيس وتميم وأسد، كما أشار إليه محقق الكتاب[7].

---

[1]- الأصول في النحو 167/3.

[2]- شرح الهداية 118/1-119

[3]- النمل /37-40.

[4]- النمل /37-40..

[5]- الكشف 173/1.

[6]- شرح الهداية 115/1.

[7]- ينظر شرح الهداية 115/1 الهامش.

المبحث الرابع

منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج للمَدِّ والقَصْرِ

أنتناول في هذا المبحث المد والقصر، فأعرفه في اللغة والاصطلاح، وأنتناول ما قاله النحويون والقراء ثم نبين علل المد بين مكي والمهدوي في الآتي:

المطلب الأول: المد والقصر لغة واصطلاحا:

أ- المد والقصر لغة:

قال ابن فارس: «مد: الميم والدال أصل واحد يدل على جر الشيء في طول، واتصال شيء بشيء في استطالة، كقولك: مددت الشيء أَمُده مدًّا، ومد النهر ومده نهر آخر أي زاد فيه وواصلَهُ وأطال مَدَّته[1]». وجاء في لسان العرب: «مَدَدَ المد الجذب والمطل، مَدَّهُ يَمُدُّهُ مَدًّا، ومَدَّ به فامْتَدَّ، ومَدَدَهُ فتمدد، ومددناه بيننا مَدَدْناهُ. وفُلَانٌ يمد فلانا؟ أي يُمَاطِلُهُ ويجاذبُه[2]».

ويتضح من هذا أن معنى المدِّ هو تطويل الشيء بإضافة شيء آخر إليه يزيد في طوله أو مطله، والمد خلاف القصر، جاء في لسان لعرب: «القَصْرُ والقِصرَ في كل شيء خلاف الطول»[3].

وجاء في القاموس المحيط: «القَصْرُ والقِصَرُ خلافُ الطول»[4]، وجاء فيه «القصر خلاف المد»[5].

ب- المد والقصر اصطلاحا:

استعمل القراء مصطلح المد للتعبير عن مطل الحركات، وتطويلها لِعِلَةٍ عَارضَةٍ قال ابن الجزري: «والمد في هذا الباب هو عبارة عن زيادة مطل حروف المد على المد الطبيعي، وهو الذي لا يقوم ذات عرف المد دونه، والقصر: عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله.»[6].

والمد نوعان كما أشار الدَّاني قال: «وأما الممدود فعلى ضربين

1- طبيعي.

2- ومتكلف.

---

[1]- مقاييس اللغة لابن فارس(مدد) 963.

[2]- لسان العرب(مدد) 13/ 51.

[3]- المصدر السابق(مدد) 51/13.

[4]- القاموس المحيط(قصر) 417.

[5]- المصدر السابق(قصر) 417.

[6]- النشر في القراءات العشر 245/1.

فالطبيعي حقه أن يؤتى بالألف والياء والواو، التي هي حروف المد واللين ممكنات على مقدار ما فيهن في المد الذي هو صيغتهن في غير زيادة ولا إشباع، وذلك إذا لم تلق واحدة منهن همزة ولا حرفا ساكنا، ويسمى هذا الضرب مقصورا؛ لأنه قصر عن الهمزة الموجبة لزيادتها في الإشباع لخفائها وشدتها أي حبس عنها ومنع فيها؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[1].

أي محبوسات ويقدرونه مقدار ألف إن كان ألفا، ومقدار ياء إن كان ياء، ومقدار واو إن كان واوا.

والمتكلف: حقه أن يزاد في تمكين الألف والياء والواو على ما فيهن من المد الذي لا يوصل إلى النُطق بهن إلا به، من غير إفراط في التمكين، ولا إسراف في التمطيط، وذلك إذا تعين الهمزات والحروف السواكن لا غير؛ فحقيقة النطق بذلك أن تمد الأحرف الثلاثة ضعفي مَدَّهن في الضرب الأول، والقراء يقدرون ذلك مقدار ألفين؛ إن كان حرف المد ألف، ومقدار يائين إن كان ياء. «ومقدار واوين إن كان واوا. لما دَخلَهُ من زيادة وتمكين وإشباع المد دلالة على تحقيقه وتفاضله.»[2].

ويتضح من هذا أن المد من مصطلحات علماء التجويد[3] والقدامى لم يشيروا إلى المد، بل ذكره سيبويه عند ذكره [4]لصفة اللين؛ فقد فرق بين المد واللين، أما اللين فهو صفة لصوتين صامتين وهما: الواو والياء حين يكونان متبوعين بحركات المد، أما المد فهو حركة طويلة، وهو صفة لثلاث أصوات وهي الألف والواو والياء، أما الألف فهي مدة خالصة[5]، وأما الواو والياء فلا بد من أن تكونا مسبوقتين بحركة من صنفهُما، أو بمعنى أصح أن يكون ضمة طويلة، أو كسرة طويلة؛ أي مصوت طويل لمصطلح المد لم يعرف إلا عند علماء التجويد أما مصطلح المد صفة

---

[1]- الرحمن/ 72.

[2]- التحديد في صفة التجويد 178-179.

[3]- ينظم المصطلح الصوتي في الدراسات العربية الدكتور عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، المعاصر؛ بيروت لبنان ط1 / 1431ه – 2000م / 270.

[4]- الكتاب 4 / 435.

[5]- ينظر المقتضب 1/ 203.

فقد عرف عند سيبويه وعند المبرد والزجاجي وابن جني وغيرهم من علماء اللغة وكذلك في كتب القراءات.»[1].

وما قاله الدكتور عبد العزيز الصيغ، من أن المد من مصطلحات علماء التجويد صحيح، ولا يعني ذلك أن النحويين لم يعرضوا له بل ذكروه كما أشار مكي بن أبي طالب القيسي إذ قال: «اختلف النحويون في الحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة هل هي مأخوذة من حروف المد واللين الثلاث: الألف والياء والواو، وحروف المد واللين مأخوذة من الحركات الثلاث، فقال أكثر النحويين إن الحركات الثلاث مأخوذة من الحروف الثلاثة: الضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف»[2].

والمد بهذا الشرح والتفصيل تناوله مكي في الكشف والمهدوي في شرح الهداية.

قال مكي: «قال أبو محمد: إن سأل سائل فقال: المد في أي شيء يكون، ولأي شيء يكون؟ فالجواب أن المد لا يكون إلا في حروف المد واللين؛ وهي الألف التي قبلها فتحة، والواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها كسرة، وإنما يكون المد في هذه الحروف عند ملاصقتهن لهمزة أو ساكن، مشدد أو غير مشدد، نحو: { جَاء }[3] و { قَائِمٌ }[4]، و { دابَّةٌ }[5] و { اللاَّئِى }[6]، في قراءة من أسكن الياء، ويكون المد أيضا في حرفي اللين، إذا أتت بعدهما همزة أو شدة، وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان، اللتان قبلهما فتحة نحو: { شَىْءٍ }[7] و { السَّوْءِ }[8].»[9].

وقال المهدوي: « وأما قولنا: إن المد لا يقع إلا في ثلاثة أحرف وهي الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، فذلك ظاهر ولا يمكن أن يدخل المد في غير

---

[1]- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية/ 370-371.

[2]- الرعاية بتجويد القراءة، وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، دار الصحابة للتراث، القاهرة، مصر، 1423هـ-2002م، (ب ط)

[3]- النساء / 43.

[4]- آل عمران / 39.

[5]- البقرة / 104.

[6]- الأحزاب / 4.

[7]- البقرة / 20.

[8]- التوبة / 98.

[9]- الكشف 1 / 45.

هذه الحروف، وإنما كان ذلك لأن هذه الحروف أصوات، فامتداد الصوت بها ممكن؛ ويسوغ فيه التطويل والتوسط والتقصير، ولا يسوغ ذلك في شيء من الحروف سواهن، ولذلك جاز وقوع الساكن المدغم بعدهن من أجل أن المدَّ عوض من الحركة، وامتنع اجتماع ساكنين، إذ كانا حرفي سلامة، فأما قولنا: إن هذه الحروف لا تمد إلا مجاورة لساكن أو همزة، فوجه ذلك أن مدها عند لقاء الساكن نحو: { الطَّامَّةُ }[1] و { الصَّاخَة }[2] وما أشبه ذلك: لا بد من التقاء الساكنين ليكون المد عوضا من الحركة كما قدمنا.»[3].

ولدى موازنة هذين النصين نجد أن مكيا والمهدوي جاءا بكلام واحد عن المد، غير أن المهدوي فصل قليلا حينما أوضح أن هذه الحروف أصوات وحركات مأخوذة منها، كما أنه اختلف في الشواهد فكل منهما يستشهد بحروف أو مقاطع قرآنية غير ما استشهد به الآخر، وهذا يدل على شخصية المهدوي العلمية، وأنه رغم أخذه من مكي واطلاعه عليه له منهجه الخاص، رغم أنه يأخذ منه دون أن يشير إليه.

المطلب الثاني: علل المد بين مكي والمهدوي:

ذكر[4] الدكتور النيرباني أن أسباب المد على أربعة أضرب لفظية وموسيقية ودلالية اضطرارية، وأنا هنا أذكر السبب الأول والوارد عند مكي والمهدوي، وأذكر تعليله له مع زيادة بيان ما قد اقتضب النيرباني القول فيه.

- **علل لفظية:**

وهي اثنتان: الهمزة والسكون، قال مكي: "وإنما يكون هذا المد في هذه الحروف عند مد صفتهن لهمزة أو ساكن مشدد أو غير مشدد"[5].

---

[1]- النازعات/ 34.

[2]- عبس/ 33.

[3]- شرح الهداية 1/ 30.

[4]- ينظر الجوانب الصوتية / 207.

[5]- الكشف 1/ 45.

1- الهمزة:

قال مكي: "فإن قيل فما العلة التي أوجبت المد فيما ذكرت، فالجواب: أن هذه الحروف حروف خفية، والهمزة حرف جلد بعيد المخرج، صعب في اللفظ فلما لاصقت حرفا خفيًا، خيف عليه أن يزداد، لملاصقة الهمزة له خفاء، فيبين بالمد ليظهر، وكان بيانه بالمد أولى؛ لأنه يخرج من مخرجه بمد فيبين بما هو منه، وبيان حرفي اللين بمد دون البيان في حروف المد واللين، لنقص حرفي اللين بانفتاح ما قبلها عن حروف المد واللين، اللواتي حركة ما قبلهن منهن، فقويت في المد، لتمكنهن لكون حركة ما قبله منهن وضعف حرف اللين والمد، لكون حركة ما قبله ليست منه»[1].

وهذه الصلة الصوتية التي هي إظهار حرف اللين بالمد لمجاورته للهمزة خشية خفائه إن لم يمد ذكرها المهدوي وزاد على مكي بأن ذكر لها شواهد من القرآن فقال: « وأما مدها بسبب مجاورة الهمزة، فإنما كان ذلك لخفاء كل واحد في حروف المد واللين، وبعد مخرج الهمزة فإذا جاورا الهمزة حرف مد ولين خفي معها لضعفه وبعد مخرجها، فقصد القراء بالمد بيان الحروف وإخراج الهمزة من مخرجها؛ مع المد، وتللك الصلة هي التي قصد ورش في مده { آمِنُواْ }[2]، و { أُوتُواْ }[3] و { إِيتَاء }[4] وما أشبه ذلك؛ لأن حرف المد واللين بعد الهمزة يخفى كما يخفى إذا كان قبلها بل هو أشد خفاء.[5]

والمد كما يقول[6] الدكتور النيربابي: إذا كان حرف المد واللين قبل الهمزة وهما في كلمة واحدة آمنة إذا كان في كلمتين، قال المهدوي: «وأما إجماعهم على المد، إذا كان في كلمة واحدة،

---

[1]- الكشف 1 / 45-46.

[2]- البقرة / 13

[3]- البقرة / 101.

[4]- النحل / 90.

[5]- شرح الهداية 1 / 30-31.

[6]- ينظر الجوانب الصوتية / 207.

فقد قدمنا ذكر الصلة في المد من أجل الهمزة، وبقي أنه يفرق بين إجماعهم على المد إذا كان الحرف في كلمة نحو { شَاء }[1].

«واختلافهم فيما كانت المدة فيه في كلمة، والهمزة في كلمة أخرى نحو: {بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ }[2]»، فعلة إجماع القراء على مد المتصل نحو: { شَاءَ }[3] و { جَاء }[4]. ونظائرهما أن الهمزة قد لزمت الكلمة، وصار اجتماعهما مع الحرف الممدود لازما لا يفارقها إذ لا يمكن الوقوف على حرف المد واللين فينفصل من الهمزة، فلزم المد لذلك وأجمعوا عليه.

«فإذا انفصلت المدة في الهمزة وكان حرف المد واللين في آخر الكلمة والهمزة في أول الآخرين، ضعف المد ولم يلزم لزومه في المتصل؛ إذ ليس بلازم في الوصل والوقف كما كان في المتصل، ألا ترى أنك تقف على { قَالُواْ }[5] فتنفصل الواو في همزة { آمَنَّا }[6] فيزول المد فراعي اللفظ».[7]

2- السكون:

يقول الدكتور النيربابي: «المد عند لقاء الساكن نحو: { الطَّامَّةُ }[8] و { الصَّاخَة }[9] وما أشبه ذلك لا بد منه؛ لالتقاء الساكنين، ليكون المد عوضا من الحركة وذلك أن الممدود عندهم نظير المتحرك في الطول فصار المد في الفصل بين الساكنين كالحركة».

---

[1]- البقرة / 20.
[2]- البقرة / 4.
[3]- النساء / 43.
[4]- النساء / 43.
[5]- البقرة / 14.
[6]- البقرة / 14.
[7]- شرح الهداية / 34-35.
[8]- النازعات / 34.
[9]- عيسى / 33.

وهذا المد يكون عند الوقف، وقد علل مكي ذلك فقال: «فأما المد على أواخر الكلمة؛ التي قبل الآخر فيها حرف مد ولين نحو: "عَلِيم " و"خبير" و"يعلِمون [1]" وشبهه فإنه يلزم من وقَفَ بالسكون أو بالإشمام فيما يجوز فيه الإشمام، أن يمد بين الساكنين مدا غير مشبع لالتقائهما في الوقف، ولا يلزم إشباع المد لأن الوقف والسكون عارضان»[2].

وقد أشار النيرباني إلى هذا التعليق وعلق عليه بدوره مبينا تفريق مكي بين المد لسكون لازم، والمد لسكون عارض في الوقف، بأن الأول يلزم فيه المد المشبع، في حين أن الآخر لما كانت الحركة فيه منوية فإن اشباع المد ضعف لذلك.[3]

ثم علل مكي الفرق بين هذا المد والمد في { مَحْيَايَ }[4] و { اللاَّئِى }[5]. فقال: «فإن قيل: فلم لا يمد هذا كمد { محياي } و { اللائي } في الوقف في قراءة من أسكن الباء في الوصل، وكلاهما اجتمع فيه ساكنان في الوقف؟

فالجواب أن سكون الياء في { محيايْ } و { اللائيْ } لازم في الوصل والوقف على قراءة من قرأ بذلك؛ فوجب أن يلزم فيه المد المشبع؛ لالتقاء الساكنين لتقوم المدة مقام حركة يوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني»[6].

ويلاحظ على مكي هنا ما يسميه بعضهم بظاهرة الفَنقلة بتعليل الظواهر الصوتية بطرحه السؤال فإن قال كذا فالجواب وهو اكثر عنده.

كما أشار مكي إلى أن المد للمشدد أقوى منه للساكن غير المشدد فقال: « قال أبو محمد: وزيادة المد للمشدد أقوى، وذلك أن الذي أجمع على جوازه في التقاء الساكنين هو أن يكون الأول حرف مد ولين والثاني حرفا مشددا فهو الأصل؛ قيس عليه في الجواز فرع الساكن غير

---

[1]- البقرة /29 /234-13

[2]- الكشف1 / 62.

[3]- الجوانب الصوتية / 209.

[4]- الأنعام / 162.

[5]- الأحزاب / 4.

[6]- الكشف1 / 62.

مشدد بعد حرف المد واللين وسيبويه لا يجيزه؛[1] وكثير من أصحابه على منع جوازه إلا مع المشدد، والمشدد هو الأصل والأصل له مزية على الفرع والمشبه بالشيء ليس كمثل ذلك الشيء في قوته وتمكنه فزيادة المد مع المشدد أحسن؛ لأنه الأصل في جواز التقاء الساكنين وكلا الوجهين حسن»[2].

ويلاحظ هنا إثارة مكي لقضية الأصل والفرع، وذلك وافر في كتابه، وتعليله للظاهرة الصوتية بتقديمه الأصل على الفرع، وإشارته إلى مذهب النحويين البصريين كسيبويه وأنصاره البصريين، وقد علل المهدوي هذا المد وأورد له أمثلة أخرى غير التي ذكرها مكي فقال: « فأما قولنا إن هذه الحروف[3] لا تمدُّ إلا لمجاورة ساكن أو همزة، فوجه ذلك أن مدها عند لقاء الساكنين نحو: { الطَّامَّةُ }[4] و { الصَّاخَة }[5] وما أشبه ذلك لا بد لالتقاء الساكنين ليكون المد عِوَضًا من الحركة كما قدمنا»[6]، وقد علل الدكتور إبراهيم أنيس هذا المد في هذه الحروف تعليلا صوتيا ببيانة أن الغرض فيه ألا يتأثر صوته اللين لمجاورة الهمزة أو الإدغام فقال: « أما السر في الإطالة[7] فهو كما يبدو لي الحرص على صوت اللين وطوله لئلا يتأثر بمجاورة الهمزة أو الإدغام؛ لأن الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين المتناقضين إذ الأولى تستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حرا طليقا، وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به متسعة منفرجة في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباق محكما يليه انفراجها فجاءة، فإطالة صوت اللين بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضوي كبير وإلى عملية صوتية تباين كل المباينة الموضع الصوتي الذي تتطلبه أصوات اللين .

«وهذا هو نفس السِّر في إطالة صوت اللين حين يليه صوت مدغم؛ لأن طبيعة اللغة العربية ونسجها تستلزم قصر أصوات اللين القوية حين يليها صوتان ساكنان، فحرصا على صوت

---

[1]- ينظر الكتاب 3/ 527.

[2]- الكشف 1 / 67.

[3]- يقصد الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

[4]- النازعات / 34.

[5]- عبس / 33.

[6]- شرح الهداية 1/ 30.

[7]- أي المد.

اللين وإبقاء على ما قبله من طول بولغ في طوله لئلا تصيبه تلك الظاهرة التي شاعت في اللهجات العربية قديمها وحديثها، من قبل صوت اللين إلى القصر حين يليه صوتان ساكنان»[1].

ولدى موازنة ما قاله مكي وما قاله المهدوي في هذا التعليل لظاهرة المد هذه لا نجد كبير خلاف بينهما؛ لأن الوصف العلمي للظاهرة لها واحد، إلا الاختلاف في الأقلية واختلاف ترتيب إيراد مسائل المد.

[1]- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس / 158-159.

المبحث الخامس

منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج للرّومِ والإشمام

قبل ذكر تعليل مكي والمهدوي للروم والإشمام أعرف أولا بهاتين الظاهرتين لغة واصطلاحا عند النحويين والقراء ثم أذكر ما قاله مكي والمهدوي في ذلك مع الموازنة بينهما.

المطلب الأول تعريف الروم والإشمام :

أ- الروم

1-تعريفه:

أ-لغة: جاء في القاموس المحيط: "الروم الطَّلَبُ من المَرَام"[1]

ب-اصطلاحا: قال الداني: "والروم أتم من الإشمام؛ لأنه تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها؛ فيسمع لها صوت خفي يدرك معرفته الأعمى بحاسة سمعه، ويستعمل في الحركات الثلاث، إلا أن عادة القراء ألا يروموا المنصوب والمفتوح لخفتهما، وسرعة ظهور كليهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضهما، فيبدو الإشباع لذلك."[2]

2-الروم عند اللغويين والقراء:

في معنى (الروم) خلاف بين القراء واللغويين فهو عند القراء "النطق ببعض الحركة"، وعند اللغويين "نطق الحركة بصوت خفي"[3]

وجاء في القاموس المحيط في تعريف الروم اصطلاحا: "حركة مختلسة مختفاة، وهي أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع"[4]

وقال ابن الجزري «وأما الروم فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، وكلا القولين واحد، وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي".[5]

ولدى عرض رأي مكي والمهدوي على هذه الأقوال نجد توكيدا لها، وزيادة بيان وإيضاح؛ قال مكي "فكأن الروم من قولك رُمْتُ فعل كذا، وأنت لم تفعله، والإشمام من قولك [أني][6] شممت

---

[1]- القاموس المحيط/ 1006.

[2]- التحديد في صنعة الاتقان والتجويد/ 324-325

[3]- الجوانب الصوتية/ 201.

[4]- القاموس المحيط/ 1006.

[5]- النشر 90/2.

[6]- كذا وهو خطأ والصواب هو: إني كما هو واضح.

كذا إذا وجدت ريحه، فذلك أمكن في وجود الفعل من الروم، فلذلك سموا ما يسمع بالإشمام وما لا يسمع بالروم».[1]

وقال المهدوي: "فمعنى الروم إضعاف الصوت بالحركة، وذهاب معظمها، والنطق ببعضها فهو يسمع، ويستوي فيه الأعمى والبصير، وهو يقع في المرفوع والمخفوض عند القراء، ويقع في المفتوح عند النحويين، وحكاه بعض القراء سوى أبي حاتم فإنه لم يجز الروم في المفتوح قال: لأن الفتح خفيف لا يتبعض لخفته، فخروج بعضه كخروج كله، فإذا رمت الفتحة التبس الروم بالحركة المشبعة، وقال غيره من النحويين: لا يمتنع الروم في المفتوح من حيث يقدر على إضعاف الصوت بالحركة فيتبين الروم من الإشباع".[2]

وهذه الإشارة إلى رأي أبي حاتم والنحويين لم ترد عند مكي

يقول الدكتور النيرباني موضحا هذا الخلاف: "وتظهر فائدة الاختلاف بين الفريقين في الفتح، فعلى قول القراء: لا يدخل الروم عليه، لأنه حركة خفيفة إذا خرج بعضها خرج سائرها؛ لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل، والروم عندهم بعض الحركة؛ وعلى قول اللغويين يدخل على الفتح كما يدخل على الكسر والضم؛ لأن الروم عندهم إخفاء الحركة وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث".[3]

ويقول الدكتور عبد الصبور شاهين مبينا أن الحركة في الروم كما هي في الاختلاس: "فإن الروم قد تحدد بمعنى اختلاس الحركة عند النحاة، ولكنهم وصفوه بضعف الصوت أو خفائه، ومعنى ذلك أن الحركة في الروم أو الاختلاس تكون أقصر زمنا، كما تفقد عنصر الجهر بسبب إضعاف الصوت بها، مثلما يحدث في حالة الإسرار أو الوشوشة whisporde sleesh ويبقى لها وضع اللسان وشكل الشفتين واندفاع الهواء في مجرى الصوت، مع قصر شيء في المدة التي يستغرقها النطق بها".[4]

---

[1] - الكشف 1/ 122-123

[2] - شرح الهداية 1/ 70-71.

[3] - الجوانب الصوتية /200.

[4] - أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي القاهرة (ب ت) (ب ط) /378.

غير أن صاحب اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ميز بين الروم والاختلاس فقال: "وهو (أي الروم) عند القراء غير الاختلاس، وغير الإخفاء، والاختلاس عندهم واحد، ولذلك عبروا بكل واحد منها عن الآخر، والروم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة، ويخالفه في أنه لا يكون في فتح ولا نصب، ويكون في الوقف فقط، والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب.

والاختلاس يكون في كل الحركات كما في {أرنا} و{أَمن لا يَهِدِّي} و{يَأْمُرُكُم} ولا يختص بالوقف؛ والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب، وقدره الأهوازي بثلث الحركة ولا يضبطه إلا المشافهة.".[1]

ب- الإشمام:

1-تعريفه لغة واصطلاحا:

أ-لغة: الإشمام لغة من الشَّم وهو جسُّ الأنف.[2]

وقال ابن فارس: "شمم: الشِين والميم واحد يدل على المقاربة والمداناة".[3]

ب-اصطلاحا: إِشمام الحروف هو تقريب حركتها من الضَّمة أو الكسرة قال الفيروز آبادي: "واشم الحروف أذاقها الضمة والكسرة، بحيث لا تسمع ولا يعتد بها ولا تكسر وزنا"[4]

وجاء في لسان العرب "والإشمام؛ أنه يبين الحرف الساكن حرفا متحركا كقولك في الضم هذا العمل، وتسكت؛ فتجد في فمك إشماما للاسم لم يبلغ أن يكون واوا، ولا تحريكا يعتد به، ولكن شمه ضمة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضا، ويعني إشمام الحرف أن يشمه الضمة أو الكسرة، وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة".[5]

---

[1] - اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 314/1.

[2] – القاموس المحيط (شمم) 1016.

[3] - مقاييس اللغة (شم) /521.

[4] - القاموس المحيط (شم) /1016.

[5] - لسان العرب (شمم) 7/ 218

المطلب الثاني: الإشمام بين علماء اللغة والقراء

أ- الإشمام عند اللغويين والنحاة

عني النحويون بالإشمام وتعريفه وبيان علله قبل القراء، ولعل إمامهم في ذلك سيبويه، فقد عقد له في كتابه بابا بعنوان "هذا باب الحروف الذي يضارع به حرف في موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس في موضعه".[1]

وقال فيه: "فأما الذي يضارع الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الذال، وذلك نحو مَصْدَر، وأَصْدُر والتصْدير"؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة كما صارت التاء في كلمة واحدة في افتعل؛ فلم تدغم الصاد في التاء لحالها الذي ذكرت لك، و لم تدغم الذال فيها و لم تبدل لأنها ليست بمنزلة اصطبر، وهي من نفس الحرف، فلما كانت من نفس الحرف في باب مَدَدْتُ، فجعلوا الأول تابعا للآخر، فضارعوا به أشبه الحروف بالذال في موضعه وهي الزاي؛ لأنها مجهورة غير مطبقة، و لم يبدلوها زايا خالصة؛ كراهية الاجحاف بها؛ للإطباق، كما كرهوا ذلك فيما ذكرت لك قبل هذا".[2]

وقد أورد ابن جني هذه الظاهرة الصوتية في باب الإدغام الأصغر فقال: "ومنه تقريب الحرف من الحرف نحو قولهم في نحو "مصْدَر": "مَزْدَرٌ" وفي "التصدير": "التزدير" وعليه قول العرب في المثال "لم يُحْرَمْ مَنْ قُزْدَ له" أصله "قُصدَ له" على قولهم في "ضُرِبَ" "ضُرْبْ".[3]

ثم ذكر بأن الصاد سكنت فضعفت به، وجاورت الصاد؛ وهي مهموسة الدال؛ وهي مجهورة؛ قربت منها بأن أشمت شيئا من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر.[4]

ويقول الدكتور أحمد عجمي شعبان محمد بعد أن عرض أقوال اللغويين في الإشمام: "ندرك أن الإشمام عندهم على أربعة أنواع:[5]

الأول: النطق ببعض الحركة على الحرف الموقوف عليه، ويشمل الضمة والفتحة والكسرة، وهو ما يعرف عند القراء بالروم، إلا أنه عندهم لا يكون في المفتوح.

---

[1] - الكتاب 4/ 07/ 2.

[2] - الكتاب 4 /477-478

[3] – الخصائص 2 /141-142.

[4] - المصدر السابق 2 /142.

[5] - الأصول الأدائية في القراءات المتواترة/ 349.

والثاني: الإشارة بالشفتين إلى الضمة أو الكسرة، مع عدم سماع هذه الإشارة، ولكنها تدرك بحركة الشفة.

والثالث: تقريب حرف صامت من حرف صامت كما في نحو "مصدر ومزدر".

الرابع: تقريب الكسرة من الضمة في نحو قِيلَ وغِيضَ.

ب- الإشمام عند القراء:

يقول الدكتور أحمد عجمي شعبان محمد أن القراء ذكروا أربعة أنواع للإشمام أيضا هي:[1]

الأول: ضم الشفتين بعد إسكان الحرف عند الوقف، وقد عرفه ابن الجزري بأنه عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت،[2] وهو ما يقابل النوع الثاني عند اللغويين، إل أن القراء قيدوه بالضمة فقط، يقول ابن الجزري "وقال بعضهم أن تجعل شفتيك على صورتهما إذا نطقت بالضمة".[3]

أما اللغويون فقد أطلقوه في الضمة والكسرة كما سبق.

والثاني: إخفاء الحركة بين الحركة والسكون، كما في قوله تعالى: ﴿**لاَ تَأْمَنَّا**﴾[4] وهو عين النوع الأول عند الوقف إلا أنه ههنا مع لفظك بالنون، أي الأول، وفي الوقف: عقب الفراغ من الحرف.

والثالث: خلط حرف بحرف كخلط الصاد بالزاي في نحو "الصِّراط" و"أَصْدَّق" وهو ما يقابل النوع الثالث عند اللغويين.

والرابع: خلط حركة بحركة أخرى، كخلط الكسرة بالضمة في نحو "قيلَ" و"غيضَ" و"سيء"، وهو ما يقابل النوع الرابع عند اللغويين.

ويقول الدكتور أحمد عجمي معقبا: "ومن مقارنة الأنواع الأربعة للإشمام عند اللغويين والقراء نلاحظ أنهم قد اتفقوا في نوعين وانفرد كل فريق بنوع؛ أما النوعان اللذان اتفقا فيهما اللغويون

---

[1] - ينظر الأصول الأدائية في القراءات المتواترة /345.

[2] - ينظر النشر 90/2.

[3] - النشر 90/2.

[4] – يوسف /11.

والقراء فالنوع الثاني عند اللغويين يقابل النوع الأول عند القراء، والنوع الثالث عند اللغويين يقابل النوع الثالث عند القراء أيضا.

وانفرد اللغويون بالنوع الأول الذي هو النطق ببعض الحركة على الحرف الموقوف عليه، ويشمل الضمة والفتحة والكسرة، وهذا النوع يقابله عند القراء ما يعرف بالرُّوم".[1]

ثم خلص إلى أن المحدثين من علماء الأصوات يدرسون هذا النوع من التأثر بين الأصوات المجهورة والمهموسة تحت ما يعرف بظاهرة المماثلة.[2]

المطلب الثالث: منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج للإشمام والروم:

خصص كل من مكي والمهدوي للروم والإشمام بابا؛ فعرفاه وبينا قواعده، ثم ذكرا علله وحججه ووجوهه وقد فصل مكي القول في هاتين الظاهرتين الصوتيتين كعادته أكثر مما فعله المهدوي، وفي الآتي بيان للتعريف بهما ونماذج من عللهما:

يقول مكي: "اعلم أن الروم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة كيف كانت في الوصل، وأصل الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام؛ لأن الروم يسمع ويرى، والإشمام يرى ولا يسمع، فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشم الحركة أتى بدليل ذلك، والإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم.

فالروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة، يسمعها الأعمى، والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير، من غير صوت، ولا يفهمه الأعمى بحسه، لأنه لراي العين، والفرق بين الوقف على الحركة، والوقف بروم الحركة، أنك إذا وقفت على الحركة تولدت من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، وإذا وقفت بالروم لم يتولد منه شيء.[3]

ويقول المهدوي: "الوقف يجري في كلام العرب على ضروب يجوز فيها في القراءة ثلاثة: الروم والإشمام والسكون، لم يأت سوى ذلك عن القراء.

---

[1] - الأصول الأدائية في القراءات المتواترة /350.

[2] - المصدر السابق /356.

[3] – الكشف 122/1.

ففي الروم: إضعاف الصوت بالحركة وذهاب معظمها، والنطق ببعضها؛ فهو يسمع ويستوي فيه الأعمى والبصير، وهو لا يقع إلا في المرفوع والمخفوض عند القراء، ويقع في المفتوح عند النحويين، وحكاه بعض القراء سوى أبي حاتم، فإنه لم يجز الروم في المفتوح قال: لأن الفتح خفيف ولا يتبعض لخفته؛ فخروج بعضه كخروج كله، فإذا رمت الفتحة التبس الروم بالحركة المسبقة. وقال غيره من النحويين لا يمتنع الروم في المفتوح من حيث يقدر على اضعاف الصوت بالحركة فيتبين الروم من الإشمام.

فأما الإشمام فإنه لا يجوز أن يقع في المرفوع والمضموم، وذلك لأنه علاج بالشفتين، والرفع والضم هو ضم الشفتين؛ فكأن وقوع الإشمام فيه غير متضاد، ولم يجر وقوعه في المفتوح والمكسور؛ لأنه لا يمكن ضم الشفتين، وكسرهما في حال واحدة، فلم يجز سكون الإشمام في المفتوح والمكسور لما قلناه.[1]

ولدى موازنة هذين النصيين وهما أهم ما ورد في هاتين الظاهرتين الصوتيتين عند مكي والمهدوي نخلص إلى النتائج الأتية:

1-بدأ مكي الحديث عن الروم والإشمام بيان الغاية منهما عند العرب؛ فبين أنها استعملتهما في الوقف، لبيان كيف كانت الحركة في الوصل، بينما تحدث المهدوي عن ظاهرة الروم والإشمام وأضاف إليهما السكون، وأنه لم يأت سوى ذلك عند القراء، فلم يشر إلى استعمال العرب لهذه الظواهر الصوتية، ولا إلى الغاية منها؛ بينما أشار المهدوي إلى هاتين الظاهرتين الصوتيتين، وأضاف لهما السكون زيادة على مكي، وأنه لم يرى سوى ذلك عند القراء.

2-بين مكي أن أصل الروم أظهر للحركة أي أكثر بيان لها من أصل الإشمام؛ لأن الروم يسمع ويرى، والإشمام يرى ولا يسمع، فمن رام الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك، فالروم كما قال: إتيانك بالحركة ضعيفة غير كاملة يسمعها الأعمى، والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت ولا يفهمه الأعمى بحسه، لأنه لرأي العين، والفرق بين الوقف على الحركة، والوقف بروم الحركة أنك إذا وقفت على الحركة تولدت من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، وإذا وقفت بالروم لم يولد منه شيء، وهذا تفصيل جيد الظاهرة الروم

[1] - شرح الهداية 1/ 70-71.

والإشمام، وحين نقارنه بقول المهدوي نجد أن المهدوي اختصر الكلام كعادته، ولكنه عرف الظاهرتين تعريفا بينا واضحا؛ إذ نص على أن الروم إضعاف الصوت بالحركة، وذهاب معظمها فهو يسمع ويستوي فيه الأعمى والبصير، وهذه المسائل مفصلة كما سبقت الإشارة وقد لخصها المهدوي بأسلوب واضح تعليمي خيرا مما فعله مكي. غير أن المهدوي فصل ما أجمله مكي حين بين أن الروم يكون في المفتوح والمضموم والمخفوض، فبين أن هذا عند النحويين خلافا للقراء؛ فإنه لا يكون عندهم في المفتوح ماعدا بعض القراء عندهم؛ كأبي حاتم؛ فإنه لم يجزه في المفتوح؛ لأن الفتح في أصله تخفيف فلا يتبعض، ومذهب النحويين هذا لم يشر إليه مكي.

-وقد زاد مكي والمهدوي كلاهما توضيح مفهوم هذين المصطلحين، فقال مكي: "والإشمام لا يكون إلا في حرف ساكن، نحو إشمامك ضمة النون الأولى من **{ تَامَنَّا }** وهي ساكنة، لأن أول المدغم لا يكون إلا ساكنا، فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك فهو في الحقيقة روم، لأنه يسمع نحو ترجمتهم الإشمام في **{ سِيئَتْ }**[1] و **{ قِيلَ }**.[2] وشبهه هذا اشمام يسمع؛ فهو كالروم، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين؛ لأنهم يترجمون[3] عن الإشمام الذي لا يسمع بالروم، ويترجمون عن الروم الذي يسمع بالإشمام الذي لا يسمع، فكأن الروم عندهم من قولك: رمت فعل كذا، وأنت لم تفعله، والإشمام في قولك إني شممت كذا؛ إذا وجدت ريحه، فذلك أمكن في وجود الفعل من "روم"، فلذلك سموا ما يسمع بالإشمام، وما لا يسمع بالروم.[4]

فقد أشار مكي هنا إلى مذهب الكوفيين؛ في قلبهم وعكسهم تعريف الإشمام والروم، واستدل لهم مكي بمعنى الروم لغة واصطلاحا، غير أن المهدوي نحى منحى آخر؛ فعرف الإشمام ثم أشار إلى تفريق سيبويه بين الروم والإشمام، وكيفية ضبطه بالنقط فقال: "والإشمام إنما هو ضم الشفتين وتهيئتهما للنطق من غير استعمال شيء من الصوت فلا يُسمع، ولكنه يُرَى، ويعرفه البصير دون الأعمى، وقد فرق سيبويه بين الروم والإشمام، بأن جعل للروم خطا بين يدي

[1]– الملك /27.

[2]- البقرة /11.

[3]- أي يعبرون.

[4]- الكشف 1 / 123.

الحرف المَرُوم، وجعل علامة الإشمام نقطة؛ إذ كانت النقطة أقل ما يستدل به على الإشمام. وهذا الذي قلناه اجماع بين النحويين سوى ابن كيسان؛ فإنه ذهب إلى أن الإشمام أظهر من الروم، واحتج في ذلك بالاشتقاق فقال: "المعروف في كلام العرب أنك إذا قلت: رُمْتُ الشيء، فمعنى ذلك أنك رمته ولم تصل إليه، وأنك إذا قلت: شممت الفضة الذهب؛ فالمعنى أنك خلطتها بشيء منه، وكذلك أشممت الشيء النار معناه أنلته شيئا منها، قال: وكذلك قولك أشممت الحرف الحركة معناه أنلته شيئا من النطق بها، فإذا قلت رُمْتُ الحركة؛ فمعناه أنك رمت النطق بها ولم تفعل.[1] أي قصدت لذلك واشرت إليها إشارة خفيفة دون النطق الواضح بها.

ويبدو المهدوي في هذا النص أكثر تفصيلا مما أجمله مكي، فذكر سيبويه وابن كيسان، ونقل قولهما وإجماع النحويين غيره، وهو مالم يفعله مكي، ويبدو من هذا أن المهدوي أكثر اطلاعا على النحاة؛ ومذاهبهم وأقوالهم من مكي، وأنه يفيد ويأخذ من مكي، ولكنه لا يكرر ما قاله، بل يختصره ويزيد عليه ويشرحه ويوضحه ويضيف إليه، وهذا يؤكد ما خلصت إليه مرارا؛ بأن له شخصيته العلمية المتميزة، بل إنه يرجح ما يراه موافقا ومناسبا للمقام، قال بعد النص السابق: "وهذا الذي ذكره ابن كيسان صحيح في الاشتقاق غير أن الذي ذهب إليه سيبويه وجميع النحويين خارج الاشتقاق ومعنى قولهم: رمتُ الحركة؛ أي رمت تناول إتمام الصوت بها، ومعنى أشممت الحرف الحركة: أي أنلته شيئا من العلاج، وهو تهيئة العضو لينطق بها ولم ينطق، فهو موافق لما ذكره ابن كيسان من الاشتقاق، ومخالف له في الحكم، وإنما جعل الروم والإشمام في الوقف؛ ليدلا على الحرف الموقوف عليه؛ كيف كان في الوصل، وذلك إنما يكون في الرفع والضم، والخفض والكسر الذي تكون فيه الحركات لازمة غير عارضة؛ فالرفع نحو: هذا زيد، والضم نحو قولك: منذُ، ويا زيدُ، والخفض نحو: مررت بزيد، والكسر نحو: هؤلاء وما أشبه ذلك.[2]

وكل هذه الزيادات في تعليل ظاهرة الروم والإشمام وتوضيحهما بالشرح وتأصيلهما بذكر اشتقاقهما وإيراد آراء النحويين وضرب الأمثلة لها لم يرد عند مكي.

---

[1]- شرح الهادية 1 / 72.

[2]- المصدر السابق 1/ 72-73.

وهناك ملاحظة هامة أشير إليها في ختام هذا المبحث وهي أن الإشمام الذي تحدثت عنه وأوردت معناه عند القراء ومكي والمهدوي خاصة غير الإشمام الذي ذكره النحويون وقد وضح هذه الفكرة الدكتور طه صالح أمين آغا إذ قال: "والإشمام هذا غير الذي ذكره النحويون في كتبهم، وهو أن تأتي بالفاء بحركة بين الضمة والكسرة، أو خلط الضمة بالكسرة في مثل "قِيلَ" و"غِيض" و"سِيء" في بعض القراءات وفي قول القراء على قراءة { رُيًّا } من قوله تعالى ﴿لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ﴾[1] نلمح هذا النوع في الإشمام النحوي قال[2]: " و إن أشرت إلى الضمة قلت: "رُيًا" فرفعت الراء، فجائز، وتكون هذه الضمة مثل قوله «وَحِيلَ »[3] و«سِيقَ».[4][5]

فلا يجوز الجمع بين النوعين لأنهما مختلفان فالأول وهو الإدغام في الأداء القرائي يرى ولا يسمع، والثاني يسمع لأنه يتلفظ به.[6]

---

[1] - يوسف/5.

[2] - أي القراء.

[3] - سبأ /54.

[4] - الزمر /71-73.

[5] - معاني القرآن 2/ 35-36.

[6] - التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند القراء / ص 61.

الفصل الثالث

منهجهما في الاحتجاج للظواهر الصرفية والنحوية

المبحث الأول

منهجهما في الاحتجاج للظواهر الصرفية

أولى مكي والمهدوي التوجيه الصرفي للصيغ والبنى الصرفية؛ التي جاءت في القراءات القرآنية السبعة أهمية كبرى؛ لما يقتضيه تفصيل معاني الكتاب العزيز، وتفسير الصيغ التي وردت بها القراءات القرآنية، أو تعليل الظواهر الصرفية؛ التي أتت بها بعض القراءات، وفيما يلي تقديم لنماذج في ذلك؛ إذ حصر هذه القضايا تضيق عنه هذه الرسالة، وذلك فيما يأتي:

المطلب الأول: تحويل القراءة من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع:

أورد كلاهما قراءات القراء لقوله تعالى:﴿ **فانظر إلى أثر رَحمَةِ اللهِ كيفَ يُحى الأرضَ بَعْدَ مَوتها** ﴾[1]. واختلاف القراء فيها حيث ورد فيها "أَثَر" بالمفرد، وأخرى بالجمع: "آثَارِ"؛ فقال مكي: قوله: "**إِلَىٰ آثَارِ رحمة اللهِ**"؛ قرأه ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي "آثار" بالجمع؛ لكثرة ما تؤثر الرحمة في الأرض، وهو: المطر. وقرأ الباقون بالتوحيد، وأنه لما أضيف إلى مفرد أفرد ليأتلِفَ الكلام، وأيضا فإن الواحد يدل على الجمع، وهو أخف، وهو الاختيار ويقوي ذلك أن بعده:﴿ **كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا** ﴾، فهذا إخبار عن واحد، ويلزم من قرأ (آثار) بالجمع أن يقرأ (تُحْي) بالتاء؛ لتأنيث لفظ الآثار، ولكن لا يقرأ بذلك؛ لان من قرأ (آثار) بالجمع جاز له أن يقدر أن الفاعل في (يحي) هو الله جل ذكره؛ لتقديم ذكره فلا يلزمه أن يقرأ بالتاء؛ لجمع آثار"[2].

وقال المهدوي: { **آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ** }[3].

"من قرأ بالتوحيد فلأنه مضاف إلى واحد، ومن قرأ بالجمع فلأن آثار رحمته عز وجل كثيرة، ولان الرحمة التي أضيفت الآثار إليها تكون بمعنى الجمع"[4].

ولدى مقارنة النصين نجد أن المهدوي اختصر في توجيه القراءة بالإفراد؛ على أنه مضاف إلى الرحمة وآثار بالجمع بناء على أن آثار رحمة الله كثيرة، ولان الرحمة التي أضيفت إلى الآثار

1- الروم / 50.
2- الكشف 185/1-1856.
3- الروم/ 50.
4- شرح الهداية 2 / 469.

قد تكون بمعنى الجمع، وهذا إذا اعتبرناها جنسا جمعيا كما يقول النحويون، بينما علل مكي ترجيح القراءة بالإفراد على أنها أجود وأخف؛ لأن الكلام يأتلف بها؛ إذ لا يَضاف الجمع إلى المفرد، كما أنه رجح قراءة الإفراد، وبين أنها هي الاختيار بناء على ما سبق.

وهذا الذي ذهب إليه مكي خلاف ما ذهب إليه ابن خالويه (ت 370هـ) إذ قال: "والحجة لمن جمع أنه أراد به آثار المطر في الأرض مرة بعد مرة والمراد بهذا من الله عز وجل تعريف من لا يُقِرُ بالبعث، ولا يوقن بحياة بعد موت؛ فأراهم الله إحياء بعد موت ليعرفوا ما غاب عنهم بما قد شاهدوه عيانا؛ فتكون أبلغ الوعظ لهم، وأثبت للحجة عليهم"[1].

وأورد الفارسي كلا القراءتين دون ترجيح فقال: "الإفراد في (أثر) لأنه مضاف إلى مفرد، وجاز الجمع لأن رحمة الله يجوز أن يراد بها الكثرة كما قال سبحانه وتعالى:﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا ﴾[2].[3]

وقال ابن أبي مريم: "والوجه أنه جمع اثر، وإنما جمع؛ لأنه أضيف إلى رحمة الله، ورحمة الله وإن كان لفظها واحدا؛ فالمراد به الجمع كقوله تعالى:﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا ﴾وقيل: "بل لأنه أراد بالرحمة الأمطار"[4].

المطلب الثاني: تحويل القراءة من صيغة تفعل إلى صيغة تفاعل

أوردا قراءات قوله تعالى:﴿ وَلاَ تُصَعِّرْ ﴾[5]. فقال مكي: "قوله ﴿وَلاَ تُصَعِّرْ﴾ قرأه ابن كثير وعاصم وابن عامر بغير ألف مشددا، وقرأ الباقون مخففا، وهما جميعا لغتان بمعنى: ولا تُعْرِضْ بوجهك عن النَّاسِ تَجبُّراً، حكى سيبويه أن صاعر وصعّر بمعنى قال الأخفش: لا تصاعر

1- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه/ 83

2- النحل/ 18.

3- الحجة للقراء السبعة 3/ 270.

4- الموضح لابن أبي مريم 108/2.

5- لقمان / 18.

بألف لغة أهل الحجاز، وبغير ألف مُشَدَّدًا لغة تميم، وأصله من الصَّعر، وهو داء يأخذ الإبل في رؤوسها وأعناقها؛ فتميل أعناقها منه"[1].

وقال المهدوي: "(ولاَ تُصَعِرْ) تصاعِرْ وتصَعِرْ سواء؛ وهو مأخوذ من الصّعر؟ وهو داء يأخذ البعير في وجهه ورأسه، فمعنى لا تُصَعِّر خَدَكَ للناس، ولا تُعرض بوجهك عنهم تكبرا عليهم"[2].

ولدى مقارنة النصين نلاحظ الآتي:

1) يتفق مكي والمهدوي على أن معنى القراءتين واحد؛ وهو أن الصعر داء يأخذ الإبل في أعناقها ورؤوسها فتميل أعناقها منه، وزاد مكي شرح معنى العبارة وهو أنه لا تعرض بوجهك عن الناس تجبرا[3]. وزاد مكي الإشارة إلى أنهما لغتان ونقل قول الأخفش في ذلك.

2) تصاعر لغة أهل الحجاز كما نص عليه مكي، وتُصَعّر لغة تميم الذين يميلون إلى التثقيل، وهو قول نقله عن أبي علي الفارسي[4].

3) تفرد مكي بنقل قول سيبويه بأن صعَّر وصاغر بمعنى واحد وهو قول أبي عبيدة[5].

المطلب الثالث: تحويل الصيغة من اسم المكان إلى المصدر

أورد قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿لاَ مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا ﴾[6].

فقال مكي: قوله ﴿لاَ مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾ قرأه حفص بضم الميم جعله اسم مكان، على معنى: لا موضع قيام لكم كما قال:﴿ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ 7﴾أي موضع قيامه، ويجوز أن يكون

1- الكشف 182/2.

2- شرح الهداية 472/2.

3- انظر أيضا الحجة لابن خالويه/186.

4- الحجة للفارسي 273/3.

5- انظر مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سوزتية، مكتبة الخانجي مصر (د ت) 2ج/124

6- الاحزاب /13.

7- البقرة / 125.

مصدرا من أقام على معنى لاَ إقامة لكم، وقرأ الباقون بفتح الميم، على أنه مصدر قام قياما ومقاما، يجوز أن يكون اسم مكان، والقراءتان بمعنى".

وقد اكتفى المهدوي بالإحالة على نظيره في هذه القراءة فقال: "والقول في (مقام لكن) حسب ما تُقدم في خير مَقَامًا"[1].

وهذا يدل على أنه يميل إلى الاختصار وتجنب التكرير، وهذه عادته، والإحالة على موضع أخر للكلمة مع بيان اسم السورة والآية في سورة مريم[2].

قال فيها: (خيرُ مُقاما) المقام بِضَمِّ الميم معناه الإقامة، والمكان الذي يقوم فيه، والمقام بفتح الميم مكان القيام"[3].

ويلاحظ عليهما في هذين النصين إشارة كليهما إلى أن مقام يمكن أن يكون موضع القيام، أو مصدرا بمعنى لا إقامة لكم، وقد استشهد مكي بآية البقرة بينما أحال المهدوي على الآية في سورة مريم.

وهذه المسألة سبق أن وردت في كتابي الحجة لابن خالويه، وكذلك لأبي علي الفارسي، وهذان نصاهما:

قال ابن خالويه: «فالحجة لمن ضم أن جعله من الإقامة» [4].

وقال أبو علي الفارسي: "قال أبو علي المُقامُ يحتمل أمرين يجوز من موضع إقامة لكم، وهذا أشبه؛ لأن في معنى من فتح فقال: "لا مَقَام لكم"؛ أي ليس لكم موضع تقومون فيه،... ويحتمل قول عاصم (لا مقامَ لكم)؛ لا إقامة لكم، فأما المُقام : فاسم الموضع قال: ﴿مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾[5]. مصلاه وقيل للمجلس والمشهد: مقام ومقامة"[6]. فتأويل القراءة بان لا مقام لكم، بمعنى لا موضع قيام، رجحه أبو علي فقال: "قال أبو علي: المقام يحتمل أمرين يجوز لا

1- الكشف 195/2.
2- مريم / 73.
3- شرح الهداية 412/2.
4- الحجة لابن خالوية/ 239
5- البقرة/125.
6- الحجة للفارسي 282/3.

موضع إقامة لكم، وهذا أشبه فيه.... والمقامة موضع ثوائهن ولبث، ويحتمل قول عاصم (لا مقام) لا إقامة لكم فأما المقام: فاسم الموضع قال: "مقَامُ إبراهيم"[1]. مُصلاهُ وقيل للمجلس والمشهد: مقَام ومَقَامَة"[2].

ويلاحظ هنا أيضا أن مكيا اطلع على رأي الفارسي ولخص قوله.

المطلب الرابع: الإعلال بالحذف:

أوردا قراءات قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ﴾[3]. فقال مكي "وَقَرنَ" الأحزاب، قرأ عاصم ونافع بفتح القاف، وقرأ الباقون بالكسر، وحجة من كسر أنه جعله من الوقار؛ فهو مثل "يمدن" و"يعدن"؛ لأنه محذوف الفاء وأصله وأوقَرْنَ من وقَرَ يَقِرُ يوقر كما أن أصل يعدُ يوعدُ؛ فلمّا وقعت الواو بين ياء وكسرة حُذِفت ؛ لغة مسموعة لا يستعمل غيرها، وجرى حرف التاء والنون والألف مجرى الياء في الحذف معهن، لئلا يخْتَلُّ الفعل، وأصل (وقرنَ) و"أَوْقَرْن" فحذفت الواو، على ما عللنا واستغني عن ألف الوصل؛ لتحرُّك القَاف؛ فصار الابتداء بقافٍ مكسورة، ويجوز أن تكون هذه القراءة مشتقة من القرار، وهو السكون، يقال : قرَّ في المكان يقرّ على فعل يفعل، فهي اللغة المشهورة المستعملة الفاشِية؛ فيكون الأصل في "وَقَرْنَ" و"أوقرن" فتحذف الراء الأولى ؛ استثقالا للتضعيف بعد أن تُلقي حركتها على القاف؛ فيُستَغْنَى بحركتها عن ألف الوصل؛ فيصير اللفظ "قرن" وقيل: إنهم أبدلوا من الراء الأولى ياء، كما فعلوا في "قيراط" و"دينار" فصارت الياءُ مكسورة، كما كانت الراء مكسورة، واستثقلت الكسرة عليها، فألقيت على القاف، وحذفت الياء لسكونها، وسكون الراء بعدها، واستغني عن ألف الوصل لتحرك القاف.

وحجة من قرأ بفتح القاف أنها لغة من "قررن في المكان"؛ يقال فيها: قررتُ في المكان أقرُّ؛ حكاها الكسائي وأنكرها المازني وغيره؛ فيكون الأصل "وأَقْرَنَ في بُيوتكنَّ"؛ ثم نقل ما ذكرنا قبل هذا في الوجهين جميعا، وقيل: إن هذه القراءة مشتقة من "قررتُ به عينا أقرُّ، وليس

1- البقرة / 125.

2- الحجة للفارسي 282/3 بتصرف.

3- الأحزاب/33.

المعنى على هذا؛ لما يؤمرون بان تقر أعينهن في بيوتهن، فهذا هو المعنى الذي عليه التفسير وهو المفهوم في الآية، والاختيار كسر القاف؛ لأن عليه المعنى الصحيح؛ ولأن الأكثر عليه"[1].

هذا وقال المهدوي: "وقرْنَ" من قرأ بفتح القاف فعلى أنه من (قررتُ)بالمكان أقرُّ، وهي لغة حكاها الأخفش وغيره، فالأصل (اقرَرْنَ) فكره التضعيف؛ فألقيت فتحة الراء الأولى على القاف وحذفت؛ فكما تحركت القاف استغني عن ألف الوصل فحذفت فصار: "قرنَ" ومن كسر القاف؛ فإنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون من وقر يقرُ من الوقار. والثاني: أن يكون من قر يقرُ، وهي اللغة المشهورة فيكون أصل (قِرن) على هذا الوجه أقررنا فكره التضعيف، فنقلت كسرة الراء الأولى إلى القاف وحذفت، ثم حذفت ألف الوصل حين تحركت القاف؛ فصار "قرن"[2].

ولدى موازنة النصين وتوجيههما للقراءتين نجد الآتي:

1) -وجه المهدوي (وقرن بفتح القاف بينما بدأ مكي بتوجيه قراءة الكسر (وقرن).

2)- اختصر المهدوي الكلام في قراءة الكسر وأن لها وجهان الوجه الأول: أن تكون من وقرَ يقِرُ من الوقار، واكتفى بهذا التوجيه الصرفي، بينما فصّل مكي في شرح هذا الإعلال، وأنه مثل عِدن وَزِنٌ وأن أصل قرن هو : وَقِرْن، كما أنّ الأصل في عدْن وزنٌ وعدَ ووزَنَ حذفت فاء الكلمة وهي (الواو)، وهو يندرج ضمن الإعلال بالحذف، وأن أصل يَقِرُ يوقر، كما أن أصل (يعد) يوعِدُ، وحذفت الواو؛ لأنها وقعت بين الياء والكسرة، وأن أصل (قِرْن) (وَقِرْنَ) حذفت الواو واستغني عن ألف الوصل لتحرك القاف، إلا أنها لا تدخل إلا في الساكن، وأن هذه لغة مسموعة لا يستعمل غيرها، و لم يشر المهدوي إلى هذا التأصيل الصرفي ولا إلى الفكرة، وما قاله مكي في تعليل هذا الحذف هو قول أبي علي الفارسي، غير أنه زاد عليه الإشارة إلى أنها لغة مسموعة كما علل حذف هذه الواو كتعليل الفارسي"[3].

1- الكشف 2/197-198.

2- شرح الهداية 2/476.

3- الحجة للفارسي 3/380.

المطلب الخامس: من صيغة الهمز إلى صيغة التسهيل:

أورد قراءات القراء لقوله تعالى:﴿ مِنسَأَتَهُ﴾[1] فقال مكي: "قوله (منسأته) قرأه نافع وأبو عمر بألف من غير همز، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة إلا ابن ذكوان فإنه أسكن الهمزة.

وحجة من قرأ بألف أنها لغة مسموعة في بدل الهمز بألف في هذا، حكاه سيبويه، وأصل الهمز (في نسأه) يقال: نسأت الغنم إذا سقتها، وفتح التاء على النصب بـــ (تأكل) فأبدل من الهمزة المفتوحة ألفا، وكان الأصل أن يجعل بين بين، ولكن البدل في هذا محكي مسموع من العرب، وحكى ابن دريد في الجمهرة أنّ المنسأة غير المهموزة مفعلة من نسّ الإبل إذا ساقها، كأن البدل عنده من سين كما قالوا "دساها"، وهو بعيد، إذ لم يجتمع في المنسأة، إذا جعلتها من نسَّ إلا سينان، كان أصلها مُنْسَسَةٌ.

وحجة من همز أنه أتى به على الأصل، إذ أصله الهمز و(المنسأة) العصا، وقد حكى سيبويه في تصغير العصا "مُنَيَسئَةً" بالهمز، قال: تردها إلى أصلها، ولا تجعل البدل فيها لازما، وقد قالوا في جمعها (مناسىء) بالهمز؛ لان التصغير والجمع يرُدُّ الأشياء إلى اصولها في أكثر الكلام، وقد قالوا : عيد وأعياد، فلم يردوا الواو في الجميع، وأصل الياء في عيد الواو؛ لأنه من (عاد يعود) وأراهم لم يعدوا الواو في (أعياد) لئلا يشبه لفظ جمع (ععد) فأما من أسكن الهمزة فهو بعيد في الجواز، إنما يجوز الاسكان للاستثقال لطول الكلمة، وهذا غير مشهور في اللغات، إنما يوجد في الشعر"[2].

وقال المهدوي "منسأته" من قرأ بهمزة مفتوحة فهو الأصل، لأنه من نسأت الإبل عن حوضها إذا أخرتها، ومن قرأ بألف ساكنة في موضع الهمزة فإنه أبدل (الهمزة) ألفا على غير قياس، ومثله قول الشاعر:

إِذا دَبَبْتَ عَلَى المِنْسَاةِ مِنْ هَرَمٍ

فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهْوُ وَالغَزَلُ

1- سبأ/ 94.

2- الكشف 2/ 203-204.

ومن قرأ بهمزة ساكنة فهي قراءة بعيدة؛ لأن هاء التأنيث لا يكون قبلها حرف صحيح ساكن، وإنما يكون قبلها ألف أو حرف مفتوح.

فيمكن أن يكون وجه قراءته أنه أبدل المتحركة ألفا كما فعل نافع وأبو عمرو، ثم أبدل الألف همزة ساكنة كما قال بعضهم: "الأز" بالهمز، وكما قرأ قنبل:﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾[1]، وبالسؤق والأعناق"[2].

ولدى موازنة النصين ومقارنتهما نلحظ شخصية مكي العلمية؛ من خلال مناقشته ابن دريد كما نلحظ كذلك اطلاعه الواسع على مصنفات العربية وأمهات مصادرها؛ ككتاب سيبويه، وملاحظة أخرى أن كلا العالمين استبعدا قراءة الهمز بالسكون، وعلل مكي ذلك بانه يجوز الإسكان؛ للاستثقال لطول الكلمة، وهذا غير مشهور في اللغات، وإنما يوجد في الشعر. وقال المهدوي "هي قراءة بعيدة لأن هاء التأنيث لا يكون قبلها حرف صحيح ساكن، وفي ابن خالويه : "فالحجة لمن همز أنه أتى باللفظ على أصل بذلك، لأن الراعي ينسىء الإبل عن الحوض أي يؤخرها والحجة لمن ترك الهمز: أنه أراد به التخفيف"[3]. وقد رأينا من قبل أن التخفيف بترك الهمز لغة تميم[4]"[5].

ومسالة كون التخفيف بالهمز مسموع لا قياس فيه أشار إليها أبو علي الفارسي في حجته -فقال: "والقياس في همزة منسأة إذا خففت الهمزة منها أن تجعل بين بين، إلا أنهم خففوا - همزها على غير القياس، وكثرة التخفيف فيها..." [6].

المطلب السادس: التحويل من المفرد إلى الجمع:

-أوردا-قراءات القراء لقوله تعالى:﴿ مَسْكَنِهِمْ...﴾[7].

1- النمل /44.

2- شرح الهداية 33/2.

3- ينظر الحجة لابن خالوية/ 293.

4- ينظر لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي العراق 1987م /ص160-161.

5- ينظر الحجة لابن خالويه/293.

6- الحجة للفارسي 292/3.

7- سبأ/15.

فقال مكي: "قوله ﴿مَسْكَنِهِمْ﴾ قرأ الكسائي بالتوحيد، وبكسر الكاف، وكذلك حفص وحمزة غير أنهما فتحا الكاف، وقرأ الباقون بالجمع. وحجة من وحد أنه بمعنى السكن، فهو مصدر يدل على القليل والكثير من جنسه ؛ فاستغنى به عن الجمع أنه لما كان لكل واحد منهم مسكن وجب الجمع ليوافق اللفظ المفرد" [1].ثم علل ذلك فقال: "وحجة من فتح الكاف في الواحد أنه أتى به على المستعمل المعروف، لأن المصدر من فعل يفعل يأتي أبدا بالفتح نحو المقعد والمدخل والمخرج؛ فهو أصل الباب، وحجة من كسر؛ أنه جعله مما خرج على الأصل سماعا؛ جاء بالكسر في المصدر، والفعل على (فَعَل يَفْعَلُ) وقد جاء ذلك في أحرف محفوظة، منها (المَسْجدُ والُمطَلَعُ)، وقد جعل سيبويه المسجد اسما للبيت، ولم يجعله مصدرا حين رآه خرج عن الأصل، والأخفش يقول المسكن بالكسر، لغة مُستَعمَلَة وهي في المسجد كثيرة قال: قليلة الاستعمال عنده، والاختيار الجمع لأن عليه الأكثر وعليه العمل" [2].

وقال المهدوي: (في مسكنهم، ومساكنهم، سواء وهما لغتان ومعناه، موضع سكناهم، ومن قرأ (مساكنهم) فهو جمع مسكن...." [3].

ولدى الموازنة نلاحظ الآتي:

1) -استطرد مكي واستشهد بعلماء اللغة كسيبويه والأخفش في تأصيل الصيغة الصَّرْفِية للمسكن بكسر الكاف، واختصر المهدوي إذ لم يتطرق إلى هذه التفاصيل.

2) -اكتفى المهدوي ببيان ان المسْكَن والمسْكِن المستعملة بالكسر، وأشار إلى نظيره وهو: المسجد، وأنه لغة أهل الحجاز، وأنها قليلة الاستعمال كما قال الأخفس، ولم أجده في معاني القرآن له.

3) -أرجع مكي قراءة المفرد إلى أنه مصدر يدل على القليل والكثير، ولم يفعل ذلك المهدوي.

4) -بين مكي أن الأصل المسكن مثل المقعد والمدخل والمخرج بالفتح.

1- الكشف 204/2.

2- المصدر السابق 204/2-205.

3- شرح الهداية 479/2-480.

5) -بين مكي حجة من كسر وهو أنه خرج عن الأصل سماعا، أي مما نطقت به العرب، غير أن سيبويه كما قال جعل المسجد بالفتح اسما، وبالكسر مصدرا، ومكي في هذا أخذ عن ابي علي الفارسي [1].

المطلب السابع: التحويل من اشتقاق إلى اشتقاق آخر:

أورد قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ۞﴾[2].

فقال مكي: "قوله: التّناوشُ" قرأه الحرميان وحفص وابن عامر بغير همزة، وقرأه الباقون بالهمز، وحجة من همز أنه جعله مشتقا من "نأش" إذا طلب، فالمعنى، وكيف لهم طلب الإيمان في الآخرة وهو المكان البعيد، وذلك أنهم آمنوا في موضع لا ينفع الإيمان فيه، ويجوز أن يكون الاشتقاق (ناش، ينوش) ؛ إذا تناول، لكن لما انضمت الواو أبدلوا بها همزة، فيكون المعنى: وكيف يكون لهم تناول الايمان من مكان بعيد وهو الآخرة، وحجة من لم يهمز أنه جعله مشتقا من ناش ينوش؛ إذا تناول على التفسير الذي ذكرنا، فتكون القراءتان بمعنى؛ إذا جعلت الهمزة بدلا من الواو المضمومة وقد ذكرنا وقف حمزة على هذه الكلمة فيما تقدم" [3].

وقال المهدوي: (والتناوش) من قرأ بغير همز فهو من ناش ينوش، إذا تناول كما قال غيلان:[4]

فَهِيَ تَنُوشُ الحوضَ نوشاً منْ علاَ.. نوشاً بهِ تقطعُ أجوازَ الفلاَ

ويروى (نوشأته). ومن همز ففيه وجهان، أحدهما أن يكون الأصل ترك الهمز، ويكون معناه التناول، كالقراءة الاولى، لكن العرب تهمز الواو إذا انضمت نحو قولهم (أَدْؤُرٌ) في جمع دار، و(أُجُوه) في جمع (وجه)، والأصل (أدوُرٌ ووجوهٌ)، والوجه الثاني أن يكون من النأش وهو الطلب" [5].

ولدى موازنة النصين نجد أن مكيا ذكر:

1- ينظر الحجة للفارسي 3/292-293

2- سبأ/52.

3- الكشف 2/208-209.

4- اللسان (نادش) 14/360.

5- شرح الهداية 2/482-483.

ذكر في توجيه قراءة الهمز معنيين هما: (التناول والطلب، ووجهاها توجيها آخر: وهو الطلب؛ أي طلب الإيمان في الآخرة وهو المكان البعيد، غير أن المهدوي ذكرا لها وجهين أيضا وزاد على مكي بأن ترك الهمز هو الأصل، وأن العرب تهمز الواو؛ إذا انضم ما قبلها، والمعنى الأول عن التناوش ذكره [1] الزجاج في معاني القرآن.

وهي لغة أهل الحجاز كما في معاني القرآن للفراء [2].

وتكون القراءة الأخرى هي لغة تميم لأنها هي التي تهمز، وهذه المعاني ملخصة من كليهما من كتاب الحجة لأبي علي الفارسي [3].

المطلب الثامن: التحويل من صيغة فعال إلى فُعُل:

أوردا قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿فِى ظِلَالٍ﴾[4].

فقال مكي: "قوله (في ظلال) قرأه حمزة والكسائي بضم الظاء، من غير ألف على وزن فُعُل مثل عُمُرٌ، وقرأهُ الباقون (فِي ظِلالٍ) بكسر الظاء، وبألف بعد اللام، وحجة من ضم الظاء أنه جعله جمع (ظُلّة) كغرفة وغُرفٍ، ودليله إجماعهم على قوله: ﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [5]. وحجة من كسر الظاء انه يحتمل أن يكون أيضا: جمع (ظُلّة) كبُرمة وبِرام، و(عُلبة) و(عِلاَب)؛ فتكون القراءتان بمعنى، وهو الاختيار؛ لأن الأكثر عليه، ويجوز أن يكون جمع (ظلّ) كما قال: ﴿يَتَفَيَّأُ ظِلَٰلُهُۥ﴾ [6] جمع ظِلّ [7].

1- معاني القرآن وإعرابه الزجاج أبو إسحاق أبراهيم بن السري، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي دار الحديث القاهرة مصر 1424هـ-2004 م ج4 2593-258/4

2- معاني القرآن 365/2.

3- الحجة للفارسي 299-298/3

4- يس /56.

5- البقرة /210.

6- النحل/48.

7- الكشف 219/2.

وقال المهدوي: "في ظِلال جمع ظُلّةٍ مثل ظُلمَة وظُلم وظِلال جمع ظِلّ" [1].

ولدى موازنة النصين نلاحظ :

1) - أن توجيه القراءة الأولى واحد عندهما، وقد مثل كل منهما بنظائر؛ مثل مكي بغرفة وغرف والمهدوي بِظُلْمةٍ وظُلم.

2) -أشار مكي إلى ما يقوي قراءة ظلال جمع ظُلة وهو اجماع القراء على قوله تعالى﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾و لم يُشر إلى ذلك المهدوي.

3) -ذكر مكي توجيهين لقراءة الكسر؛ الأولى أن يكون جمع ظُلة أيضا كبُرمَةٍ وبرام، وعلبة وعِلاب مثل القراءة الأولى؛ فتكون بمعناها و لم يشر المهدوي إلى ذلك.

4) -اختار مكي قراءة الأكثر وهي القراءة الأولى واستدل لها بقوله تعالى: ﴿يَتَفَيَّأُ ظِلَٰلُهُۥ ﴾[2]. و لم يفعل ذلك المهدوي ولا استدل بالآية، وهذه المعاني ذكرها ابن خالويه [3] والفارسي ويظهر أن كلا العالمين لخصها من الحجة للفارسي [4].

المطلب التاسع: التحويل من جمع إلى أخر

أوردا قراءات القراء لقوله تعالى ﴿جِبِلاًّ﴾ [5].

فقال مكي: "قوله ﴿جِبِلاًّ﴾ قرأ نافع وعاصم بكسر الجيم والباء وتشديد اللام، وقرأ أبو عمرو وابن عمر بضم الجيم وإسكان الباء مخفَّفًا وكذلك قرأ الباقون غير أنهم ضّموا الباء0 وحجة من قرأ بكسر الجيم والتشديد؛ أنه جعله جمع (جِبِلّة) وهي الخلق، وجعله جمعا بينه وبين واحدة الهاء، وحجة من قرأ بضمتين أنه جعله جمع جبيل، وهو الخلق أيضا، كرغِيف ورُغُفٌ،

1- شرح الهداية 486/2.

2- النحل 848.

3- الحجة لابن خالويه/299.

4- الحجة للفارسي 209/3.

5- يس/62.

وكذلك الحجة لمن أسكن الباء وضم الجيم، غير أنه أسكن تخفيفا، وأصل الباء الضم كرسول ورُسُل" [1].

وقال المهدوي: "جِبِلاً وجُبُلاً وجُبْلاً لغات معروفة" [2]. ولدى موازنة النصين نلاحظ الآتي:

1) -اكتفى المهدوي بالإشارة إلى أن هذه القراءات لغات معروفة دون عزو هذه اللغات ونسبتها إلى قبائلها، ولم يشر مكي إلى هذه اللغات، وإنما أشار إلى اختلاف مصادر اشتقاق الصيغ الصرفية فقط.

والتخفيف كما تكررت الإشارة إليه في هذه الرسالة لغة قريش والتثقيل لغة تميم.

2) -فصل مكي في توجيه القراءات على أن جِبِلاً وجُبُلاً جبيلة وهي الخلق، وأنه جمع بينه وبين واحدة الهاء. وأرجع جُبَلا إلى جمع جبيل كرغيف ورُغُف ويبدو أن مكيا أخذ هذه التوجيهات من أبي علي الفارسي [3].

وقال ابن أبي مريم "والوجه أنها لغات الجِبِلُّ والجُبل والجُبُلّ ومعنى جميعها الخلق، يقال جَبَلَهُ الله إذا خلقه، نحو مجبول المراد: أضل منكم جماعة من الناس" [4].

المطلب العاشر: التحويل من الصفة إلى الاسم

أوردا قراءات قوله تعالى: ﴿**غَسَّاق**﴾[5] فقال مكي: "قوله (وغساق) قرأه حفص وحمزة والكسائي بالتشديد، ومثله في ﴿**عَمَّ يَتَسَاءلُون** *﴾ [6]. وقرأه الباقون بالتخفيف، وحجة من شدد أنه جعله صفة قامت مقام الموصوف كالإبريق والأبطح وشراب غساق، فالحميم الذي

1- الكشف 219/2.
2- شرح الهداية 287/2.
3- الحجة للفارسي 310/3.
4- الموضح لابن أبي مريم 1078/2
5- ص/57.
6- النبأ -1.

بلغ في حرّه غايته، و(الغساق)، ما يجتمع من صديد أهل النار، وهو مشتق من (غسقت عينه) إذا سالت، ويجوز أن يكون جعله اسما لما يسيل من صديد أهل النار كالقذّاف الجبّان فالصفة في فعال) أكثر منه في فَعَال.

وحجة من خفف أنه جعله اسما للصديد، و"فَعَال" في الأسماء كثير، وهو أكثر من (فعّال) في الأسماء؛ فهو أولى القراءتين لكثرته ولئلا يدخل في التشديد إلى إقامة صفة مقام موصوف، وأن الأكثر عليه"[1].

وقال المهدوي: (غسّاق) من قرأ بالتشديد فهو صفة أصبحت مقام الموصوف، وحذف الموصوف والمعنى وماء غسّاق أو صديد غساق بالتخفيف، قال أهل التفسير: الغَسَاق ما يسيل من أجساد أهل النار من الصديد، يقال: غَسَقَتْ عين إذا سالت، وقيل: الغساق ماء يسيل من الجلد واللحم فالقراءتان ترجعان إلى معنى واحد، غير أن التشديد يكون بمعنى الصفة كما ذكرت من قولك "سيال"[2].

ولد الموازنة بين كلام المكي والمهدوي في هذين النصين نجد الأتي:

1) اتفق مكي والمهدوي على أن قراءة التشديد (غَسَّاقٌ) صفة اقيمت مقام الموصوف، وقدر مكي الكلام بقوله: "والتقدير فليذوقوه شراب حميم، وشراب غساق"، وقدره المهدوي على أنا جعلناه وماء غساق أو صديد غساق، غير أن مكيا رجح أن يكون الماء لما يسيل من صديد أهل النار، كالقذف والجبان، ويرى أبو عي الفارسي أن جعله صفة هنا أولى [3]. وتبين في هذا أن مكيا والمهدوي لهما وجهة نظر خاصة إذ لا يتفقان مع الفارسي رغم كثرة الأخذ عنه من قبلهما.

2) بين مكي اشتقاق غساق، وهو من غسقت عينه عليه إذا سالت.

1- الكشف 2/232-233.

2- شرح الهداية 2/494-495.

3- الحجة للفارسي 3/391.

3) رجح مكي قراءة التخفيف لكثرة ورودها، وحتى لا تقام الصفة مقام الموصوف، وهو قول الفارسي [1] كما أن أكثر القراء عليه، وأشار المهدوي إلا أنَّ القراءتان بمعنى واحد، وهذا يدل على أن لكل من العالمين رأيه وشخصيته، ومكي يرجح قول الأكثرية وما قالته العرب وهو ما لا نجده هنا عند المهدوي.

المطلب الحادي عشر: تحويل الفعل إلى اسم الفاعل

أوردا قراءات قوله تعالى ﴿الْمُنشَآتُ﴾[2] فقال مكي: "قوله (المنشآت) قرأه حمزة بكسر الشين، وعن أبي بكر الوجهان، وقرأ الباقون بالفتح.

وحجة من كسر أنه بناه على "أنشأت" بمعنى مُنْشِئةً فنسب افعل إليها على الاتساع، والمفعول محذوف، والتقدير: المُنْشِآتُ السير، فأضاف السير إليها اتساعا [3].

وحجة من فتح الشين أنه بناه على فعل رباعي، وجعله اسم مفعول؛ فكأنه بناه على أُنْشِئت، فهي مُنْشَأَةٌ بمعنى أجريت فهي "مُجْرَاةٌ" أي فعل بها الانشاء وهذا الذي يعطيه المعنى، لأنها لم تفعل شيئا، إنما غيرها من أنشأها والفتح أحب إلي لأن الجماعة عليه"[4]. وقال المهدوي (المنشآت) وهي قرأ بفتح الشين فهي من أنشأ فهي مُنْشأةُ، ومن كسر الشين نسب الفعل إلى السفن اتساعا، والمعنى: المنشئ السير"[5].

ولدى موازنة النصين نجد أن كلا العالمين وجه قراءة الكسر على إضافة الفعل إلى السفن اتساعا ومجازا، فهي تنشئ السير، وأن قراءة الفتح على أنها اسم مفعول واقعٌ عليها الإنشاء، ونلاحظ هنا أن تغيير الصيغة الصرفية من الفاعل إلى المفعول أدى إلى اختلاف المعنى والدلالة، وقد رجح مكي قراءة الفتح لأنها ملائمة بالمعنى، ولأن الأكثر عليه وهو ما لم يفعله مكي.

1- المصدر السابق 321/3.

2- الرحمن/24.

3- أي مجازا

4- الكشف 301/2.

5- شرح الهداية 525/2.

خلاصة:

مما سبق يمكن الخلوص إلى النتائج الآتية:

1- يعرض مكي للصيغ الصرفية المختلفة للكلمات، ويؤصلها، ويشرح دلالتها، ويربط بينها وبين ما يقتضيه المعنى في السياق القرآني؛ فيرجحه على غيره، وترى المهدوي يختصر في أكثر ذلك على عادته.

2- يعرض مكي لاختلاف اللغات في الصيغة الصرفية، وكثيرا ما يعزوها إلى قبائلها؛ بينما المهدوي يكتفي غالبا بالإشارة إلى أنها لغات؛ دون عزو أو تفصيل.

3- يستشهد مكي كثيرا بعلماء اللغة كسيبويه والأخفش وابن دريد، بينما يكتفي المهدوي بالتحليل الصرفي، دون استشهاد بهؤلاء العلماء إلا قليلا.

4- يأخذ كل من العالمين عن الفارسي، وقلما يصرحان به وقد يخالفانه أحيانا مما يدل على شخصيتهما العلمية، وأن لهما وجهات نظر خاصة ولا يسلمون دائما بأقوال من سبقهم من العلماء.

5- يستشهد المهدوي كثيرا بالشعر خلافا لمكي.

6- يشير كلا العالمين إلى اصول اشتقاق الصيغ الصرفية؛ مرجحين خصوصا مكي ما يتلاءم مع السياق القرآني، وما يليق بمعناه.

7- يربط مكي معاني الدلالات الصرفية بأصل الاشتقاق، ويذكر الوجوه المختلفة لذلك ودلالتها، وهو أمر قليل عند المهدوي.

8- يفسر مكي معاني الصيغ ويشرحها، وينظر أيهما أقرب إلى منطق القراءة الصحيحة، وكثير ما يرجح ويختار مما يدل على أن له اختياراته الخاصة ويتميز بذلك عن المهدوي.

المبحث الثاني

منهجهما في الاحتجاج للظواهر النحوية

مثلما يوجه مكي والمهدوي الظواهر الصرفية التي هي مجموعة من التحويلات من صيغة صرفية إلى أخرى، كذلك يوجه الظواهر النحوية، مخرجا كل باب في النحو على طريقته أو مذهب القائلين به، والذي عليه الإجماع أو مذهب الأكثرية أو يقتضيه القياس وورد به السماع ومن ذلك الآتي:

المطلب الأول: الخبر والاستفهام

أوردا قراءة القراء لقوله تعالى: ﴿أَإِنَّكَ لأَنتَ يُوسُفُ﴾ [1]

قال مكي: «﴿أَإِنَّكَ لأَنتَ يُوسُفُ﴾، قرأ ابن كثير (إنَّكَ لأنْتَ) بهمزة واحدة على لفظ الخبر، وقرأ الباقون بهمزتين على لفظ الاستفهام، غير أن وَرْشًا يجعل الثانية بين الهمزة والياء ولا يمد، وقالون وأبو عمرو مثله، غير أنهما يدخلان بين الهمزتين ألفا فيمدان، والباقي يحققون الهمزتين، وقد تقدمت[2]علة التحقيق وعلة إدخال الألف بين الهمزتين، وبيان حجته فأغنى عن الإعادة، حجة من قرأه على الخبر أنهم لما عرفوا يوسف وتيقنوا أنه هو أتوا ب "إِنَّ" لتأكيد ما بعدها، واستغنوا عن الاستخبار، لأن الشيء قد ثبت عندهم فلا معنى للاستخبار عنه.

وحجة من استفهم أنه أتى بلفظ الاستفهام الذي معناه الإلزام والإثبات، لم يستخبروا عن أمر جهلوه، وإنما أتوا بلفظ يحققون به ما صح عندهم من أنه يوسف، كما قال فرعون للسحرة بعد أن صح عنده إيمانهم وعاينه﴿آمَنتُمْ لَهُ ﴾[3]عن طريق التوبيخ لهم مما فعلوه وكما قال لوط لقومه: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾[4]، ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾[5] بلفظ الاستفهام الذي معناه الإلزام، والإثبات لما فعلوا لهم يستخبرهم عن ذلك، لأنه قد علمه وتيقنه من فعلهم[6]».

وقال المهدوي: «" إِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ " من قرأ على الخبر ففيه وجهان:

1- يوسف / 90.

2- انظر ، ص 94 من هذا البحث

3- طه / 71.

4- النمل / 54.

5- النمل / 55.

6- الكشف 14/12.

أحدهما: أن يكون خبرا محضا، كأنهم لما تَحَقَّقُوا أنه يوسفُ قالوا له: إِنَّكَ لأنت يوسف، ويجوز أيضا أن يكون خبرا بمعنى الاستفهام، كما قيل في قوله: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ...﴾[1] ومن قرأ بالاستفهام فهو وجه الكلام، لأنهم أرادوا أن يستفهموا أهو يوسف أم لا[2]».

ولدى موازنة النصين نلاحظ الآتي:

1- ربط مكي توجيه القراءتين ببيان أحكام الهمزة في حال قراءة الآية بهمزة واحدة، وحال القراءة بهمزتين على لفظ الاستفهام، وأشار إلى قراءة ورش يجعل الثانية بين الهمزة والياء دون، مد وأن قالونا وأبا عمرو قرآ كذلك، غير أنهما جعلا بين الهمزتين ألفا فيمدان، والباقون يحققون الهمزتين وقد تقدم[3] نظائر هذا في الفصل السابق، ولم يشر المهدوي إلى هذه الظاهرة الصوتية؛ وكيف ربطها مكي بدلالة الكلام، وأحال على باب أحكام الهمزة، بينما لم يفعل ذلك المهدوي.

2- كلا العالمين وجه قراءة الاستخبار والاستفهام توجيها واحدا على أن القراءة على الخبر إما أنه خبر محض كأنهم لم يتحققوا في يوسف، ويمكن أن يكون الاستفهام: أنهم لم يستفهموا عن شيء جهلوه، وإنما أرادوا التحقق منه، وأن هذه لفتة أشار إليها مكي بخلاف المهدوي.

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أن كلا المعنيين جائز: الاستفهام والاستخبار أو استفهام التقرير، وهو ما أشار إليه مكي والمهدوي معا، قال أبو حيان:" فتوسموا أنه يوسف واستفهموه استفهام استخبار، وقيل: استفهام تقرير[4]".

3- رجح المهدوي قراءة الاستفهام أنه وجه الكلام لأنهم يريدون أن يستفهموا: أهو يوسف أو لا؟ ولم يفعل ذلك مكي[5].

1- الشعراء / 22.

2- شرح الهداية 2/ 364-365.

3- ينظر منهجهما في الاحتجاج للظواهر الصوتية، من هذا المبحث ص 94 وما بعدها.

4- البحر المحيط 6في التفسير، أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، دار الفكر بيروت لبنان 1425هـ-2005م ج6 / 319.

5- مثل هذا في الموضح في وجوه القراءات وعللها، ج1 / 486

وقد ذهب أبو حيان إلى استبعاد الاستخبار في قراءة ابن كثير فقال: "ويبعد حمله على الخبر المحض وقد قال بعضهم لتعارض الاستفهام والخبر إن اتحد القائلون في القول، وهو الظاهر، فإن قدر أن بعضا استفهم وبعضا أخبر، ونسب في كل من القراءتين إلى المجموع قول بعضهم أمكن وهو مع ذلك بعيد".[1]

المطلب الثاني: المنادى

أوردا قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿يابُشْرَى﴾ [2]

فقال مكي: «قوله (يَا بُشْرَىَ) قرأه الكوفيون بغير ياء بعد الألف، وقرأ الباقون بياء مفتوحة بعد الألف، وذكر في الإمالة فيما تقدم، وحجة من قرأ بياء أنه أضاف بشرى إلى نفسه، فهو نداء مضاف منصوب كما تقول: يا هُداي ومَحْيَايَ، وحجة من حذف الياء أنه نادى (بشرى) و لم يضف، فهو نداء مفرد شائع، ومعنى ندائه البشرى أنه على تقدير: تعالى يا بشراي فهذا في وقتك وأيامك، أي لو كنت ممن يخاطب لخوطبت الآن كما قال: ﴿يا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾[3] فهو في موضع نصب لأنه شائع، لا يراد به شيء بعينه مثل ﴿يا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ لكنه لا يتصرف لأنه صفة، وللزوم ألف التأنيث له، واختار أبو عبيد يا بشرى، بغير ياء اسم، رجل دعاه إلى المستقى، واحتج أبو عبيد في اختياره لذلك لأنه يجمع المعنيين اسما لرجل ونداء البشرى، وتعقب عليه ابن قتيبة فاختار (يَا بُشْرَايَ) بالإضافة لأنها قراءة أهل المدينة ومكة وأبي عمرو، و لم يجز أنه يكون حذف الياء على نداء (البشرى) فقال: لا تنادى البشرى إلا بالإضافة إلى النفس كما تقول: يا طوباي، وقيل إن بشرى اسم رجل كان معهم، فناداه المدلي على ما ذكرنا من قول أبي عبيد، فيكون في موضع ضم، كما تقول: يا رجل، وقيل إنه أراد يا بشراي ثم حذف ياء الإضافة للنداء فتكون القراءتان بمعنى»[4].

1- البحر المحيط 6/ 360.

2- يوسف / 19.

3- يس / 30.

4- الكشف 2 / 7 - 8.

وقال المهدوي: «﴿يا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ﴾ النداء في هذا وما أشبهه نحو قوله ﴿يا حَسْرَةً﴾[1] و﴿يا أَسَفَى﴾[2] معناه تنبيه المخاطبين، فكأنه قال في قوله: " يا بشراي" أبشروا وقيل[3]: هذا حِينُكَ وأَوَانُكَ، وكذلك (يَا أَسَفَى) وما أشبه هذه الأشياء، فمن قرأ (يا بشرى) في غير إضافة فعلى ما وصفناه، وقيل أيضا: إنه نادى غلاما اسمه بشرى، فإضافة البشرى إلى المتكلم راجع إلى المعنى الذي قلنا[4]».

ولدى موازنة النصين نجد الآتي:

1) أوضح كل من مكي والمهدوي أن قراءة " يَا بُشْرَايَ" منادى، وزاد مكي أنه مضاف وحكمه النصب، ومثل مكي بقوله تعالى: ﴿يا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ [5]و﴿يا أَسَفَى﴾[6]، وعلل كل ذلك بأنه شائع لا يراد به شيء بعينه، وأنه ممنوع من الصرف لأنه صفة، كما أن ألف التأنيث لازمة له. قال العكبري قوله تعالى (بشرايَ): يُقْرَأُ بياء مفتوحة بعد الألف مثل عصاي وإنما فتحت الياء من أجل الألف. ويقرأ بغير ياء، وعلى الألف ضمة مقدرة، لأنه منادى مقصود، ويجوز أن يكون منصوبا مثل قوله: ﴿يا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾[7].

2) أورد مكي اختيار أبي عبيد (يَا بُشْرَايَ)، وتعقب ابن قتيبة له، و لم يورد المهدوي هذا بل اكتفى بقوله (من قرأ يا بشرى) من غير إضافة فعلى ما وصفناه.

1- يس/ 30.

2- يوسف / 84.

3- القول في معاني القرآن 3 / 97.

4- شرح الهداية 2 / 352.

5- يس / 30.

6- يوسف / 84.

7- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ابو البقاء عبد الله بن الحسين، علي محمد البجاوي دار الجيل بيروت ط2 1407هـ 1987م ج2 / 726.

المطلب الثالث: حاشا

أوردا قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[1].

فقال مكي: «"حَاشَ لله" قرأه أبو عمرو بألف في الوصل خاصة، في الموضعين[2] من هذه السورة، وقرأها الباقون بغير ألف.

وحجة من حذف الألف أنه جعله فعلا على " فاعل" كالقاضي، وحمله على الحذف لحرف اللين كما حذفت النون من (لم يك) على التشبيه بحرف اللين مع كثرة الاستعمال، وحذف الألف أقوى؛ لأن الفتحة تدل عليها ولا تدل الضمة في (لَمْ يَكُ) على النون، وأيضا فإنه اتبع خط المصحف، وهي في مصحف عثمان وابن مسعود بغير ألف، وأصلها الألف، لأنه فاعل مثل: رامي، وإنما حذفت الألف استخفافا، ولأن الفتحة تدل عليها، وكأنهم جعلوا اللام في "الله" عوضا منها، ومعنى حاش لله أي: بعد يوسف عما رمي به لخوفه من الله ومراقبته له، وهي التنزيه عن الشر، وحجة من أثبت الألف في الوقف لاتباع المصحف[3]».

وقال المهدوي: « الصحيح في مذاهب أهل العربية في حاشى أنه فعل؛ ولذلك جاز حذف الألف فيه، لأن الأفعال يقع الحذف فيها كثيرا، كما قالوا: لم يك ولا أدر، وكما قالوا أصاب الناس، جهد ولو تر أهل مكة، فالحذف في الأفعال يستعمل كثيرا، ولا يكاد يقع في الحروف حذف إلا في المضاعف نحو "إنّ" و"ربّ" وما أشبه ذلك، وقوله "حاشى" في قول من جعله فعلا مشتقا من الحشى وهي الناحية، فمعنى الكلام تنزه الله عما لا يجوز عليه، كما نقول: سبحان الله، وكذلك إذا قلت: حاشى زيد أن يفعل كذا، فالمعنى حاشى الكرم أو العقل زيدا أن يفعل كذا، أي نحاه وأبعده وجعله في (حشىً) غير (حَشَى السوء) أي في ناحية.

فوجه قراءة أبي عمرو: أنه جاء بالكلمة على أصلها، فأثبت الألف لأن وزنه فاعل.

1- يوسف / 31.

2- يوسف / 31 و51.

3- الكشف 2 / 10.

ووجه قراءة الباقين: ما ذكرت من وقوع الحذف في الأفعال، وقد قال بعضهم: إن الأصل (حاشى الله) فلما حذفت الألف عوض منها لام الجر»[1].

ولدى موازنة النصين نجد أن كلا من المهدوي ومكي أوردا قراءات القراء لـــ (حَاشَ) ولا يقصد بذلك (حاشا) التي هي حرف استثناء، وإنما التي هي اسم لِلتَّنْزِيهِ، فتنصب على أنها مفعول مطلق، وذلك كانتصاب المصدر الواقع بدلا من التلفظ بفعله، ويجوز فيها حذف ألفها وجر ما بعدها باللام أي: بالإضافة نحو (حاش الله) و(حاشا الله) و(حاشا لله)[2].

المطلب الرابع: النصب على التمييز

أوردا قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿خَيْرٌ حَافِظًا﴾[3].

فقال مكي: «قوله (خَيْرٌ حَافِظًا) قرأ حفص وحمزة والكسائي (حافظا) مثل فاعل وقرأ الباقون (حِفْظًا) على وزن فعل، وحجة من قرأ على وزن (فعل)؛ أن إخوة يوسف لما نسبوا الحفظ إلى أنفسهم في قوله ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾[4]. قال لهم أبوهم: فالله خير حافظا، أي خير من حِفْظِكُم الذي نسبتموه إلى أنفسكم، وقيل تقديره: فالله خير منكم حفظا فأتى بالمصدر الدال على الفعل ونصبه على التفسير.

وحجة من قرأه على (فاعل) أنه أتى به على تقدير: فالله خير الحافظين، فاكتفى بالواحد على الجمع فنصبه على التفسير، ويقوى ذلك أن مصحف ابن مسعود «خير الحافظين» وأيضا فإنهم لما قالوا (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون) قيل لهم: " اللّهُ خَيْرٌ حَافِظًا " والله أرحم راحم، ولو قلت الله خير حفظ لم يحسن ذلك، فمطابقة (خيرا حافظا) مع (أَرْحَمُ الرَّاحِمِين) أبين من مطابقة (خير حفظا) مع (أرحم الراحمين) لأن الله جل ذكره هو الحافظ وليس هو الحفظ، إنما الحفظ فعل من أفعاله،

4- شرح الهداية 2 / 361 -362

2- ينظر المعجم المفصل في اللغة والأدب الدكتور ميشال عاصي، والدكتور إميل يعقوب دار العلم للملايين بيروت، لبنان، ط1 سبتمبر1987 1/551 – 552، وانظر الموضح لابن أبي مريم1/ 778.

3- يوسف / 64.

4- يوسف / 65.

وكذلك هو الراحم وليس هو الرحمة إنما الرحمة؛ فعل من أفعاله وصفة من صفاته، وهذه القراءة أحب إلي لصحة معناها، أعني حافظا، لولا أن الأكثر على الأخرى»[1].

وقال المهدوي: «﴿و اللّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾[2]: من قرأ حافظا فهم اسم فاعل وهو أشبه بجواب قولهم ﴿إِنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾[3]. وقال يعقوب عليه السلام في جوابه ﴿فَاللّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾ وهو منصوب على التمييز، وهو راجع إلى معنى القراءة الأولى، لأن الحافظ لا يوصف بأنه حافظ إلا وله حفظ، فكأنه قال: "فالله خير من حفظكم" والقراءتان متقاربتان"»[4].

ولدى موازنة النصين نجد:

1) أن كلاهما أشار إلى قراءة (حفظا) مصدر دالٌّ على الفعل منصوب على التمييز الذي سماه مكي تفسيرا، وهو مصطلح استعمله العرب بهذا المعنى[5]. وصرح المهدوي أن معناه راجع إلى القراءة الأولى: لأن الله حافظ ولا يوصف بذلك إلا إذا كنا له حفظ.
2) كلاهما أشار إلى أن قراءة حافظا على وزن فاعل وسمه مكي تفسيرا مع قول إخوة يوسف "وإنا له لحافظون" وأنه منصوب على التمييز. وهناك أمر نحوي تفرد به المهدوي في احتمال نصب قراءة حافظا على الحال، وهو رأي الاخفش[6] والنحاس: وقد صرح المهدوي بأن القراءتين متقاربتان، و لم يرجح أيا منهما على الأخرى، وقال مكي قراءة حافظا على وزن فاعل، أحب إليه لولا أن الأكثرية على القراءة الأخرى (خير حفظا)، وذلك كعادته في تقديم الرواية على النظر العقلي النحوي.

1- الكشف 2 / 13.

2- يوسف / 64.

3- يوسف / 12.

4- شرح الهداية 2 / 364.

5- ينظر موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، الدكتور يوحنا مرزا الخامس دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1433هـ-2012م ج1/366 الخامس 1 / 366.

6- ينظر معاني القرآن 2 / 118.

المطلب الخامس: الاستئناف والبدل

أورد قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿اللّهِ الَّذِي﴾ [1]

فقال مكي: «قرأه نافع وابن عامر على الاستئناف فرفعاه بالابتداء، والخبر (الذي) وما بعده، وإن شئت جعلت الذي وصلته صفة لله، وأضمرت الخبر، وقرأه الباقون بالخفض على البدل من (العزيز)، واختار أبو عبيد الخفض، ليتصل بعض الكلام ببعض، وتعقب عليه ابن قتيبة فاختار الرفع، لأن الآية الأولى قد انقضت ثم اسْتُؤْنِفَ بآية أخرى، فحقه الابتداء، لأن الآية الأولى تتابعت بتمامها، وكذلك اختلفا في الاختيار في (عالم الغيب) من سورة المؤمنين[2]»[3].

وقال المهدوي: «(اللهَ الذي) من قرأ بالرفع فعلى الابتداء، ومن قرأ بالخفض فعلى البدل من الحميد»[4].

ولدى موازنة النصين نجد:

1) اتفق مكي والمهدوي على أن القطع والاستئناف قراءة نافع على أن الله مبتدأ، وزاد مكي ببيان أن الخبر هو اسم الموصول (الذي) وصلته غير أنه ذكر توجيها أخرا لم يذكره المهدوي -على عادة مكي في الاستطراد والشرح خلافا للمهدوي الذي عادة ما يؤثر الاختصار- وهو كون الذي وما بعده صفة لله عز وجل والخبر يضم و لم يقدره قال العكبري: "قوله تعالى (اللهِ الذِي) يقرأ بالخبر على البدل وبالرفع على ثلاثة أوجه:

أحدهما على الابتداء، وما بعده الخبر.

والثاني على الخبر، والمبتدأ محذوف أي هو الله، والذي صفة.

1- إبراهيم / 2.

2- المؤمنون / 92.

3- الكشف 2 / 25.

4- شرح الهداية 2 / 273.

والثالث: هو مبتدأ والذي صفته والخبر محذوف تقديره: الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض العزيز الحميد، وحذف لتقدم ذكره"[1].

2) اتفق كل من مكي والمهدوي على أن قراءة الخفض على أن الله (بدل) فقال مكي إنه بدل من العزيز، وقال المهدوي بدل من الحميد مما يدل على اختلافهما أحيانا، فالمهدوي رغم أنه أفاد من مكي إلا أنه لا يوافقه في كل شيء فلكل منهما شخصيته ورأيه العلمي.

3) تفرد مكي بذكر أبي عبيد اختياره قراءة الخفض لينسجم الكلام وينسق وتعصب ابن قتيبة له ردا عليه بأن الآية الأولى انتهت وما بعدها استئناف و لم يرجح أيا منهما قراءة على أخرى وهذا الأمر عند الفارسي[2] مما يدل على أنهما أخذا منه.

المطلب السادس: إِنْ:

أوردا قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ۞﴾[3]

فقال مكي: «قرأه الكسائي بفتح اللام الأولى، ورفع الثانية، وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى ونصب الثانية، وحجة من فتح اللام الأولى وضم الثانية أنه جعل (إن) في قوله: " وإن كان" مخففة من الثقيلة وجعل اللام الأولى لام توكيد، دخلت لتوكيد الخبر كما دخلت إن لتوكيد الجملة، والفعل مع لام التوكيد مرفوع على أصله إذ لا ناصب معه ولا جازم، والهاء مضمرة مع (إن) تقديره: وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال يعني أمر النبي صلـــى الله عليه وسلم، والتقدير مثل الجبال في القوة والثبات، فمعنى هذه القراءة أن الله جل ذكره عظم مكرهم كما قال: "وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا"[4]. وقال: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۞ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ۞﴾[5]. وفي مصحف أبي ما يدل على هذه القراءة روى أن فيه هذه

1- التبيان في إعراب القرآن للعكبري2 / 762 ر

2- ينظر الحجة للقراء السبعة. 3 / 15.

3- إبراهيم:46.

4- نوح / 22.

5- مريم / 90.

الآية ﴿ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾، وروي عن عمرو وعلي وابن مسعود أنهم قرؤوا " وإن كَادَ مَكْرُهُم لتزول منه الجبال" تكاد، فهذا دليل على تعظيم مكرهم، لأن كاد في كلام العرب تكون لمقاربة الفعل، وربما وقعت لوجوبه، وحجة من كسر اللام الأولى وفتح الثانية أنه جعل "إن" بمعنى "ما"، وجعل اللام الأولى لام نفي، لوقوعها بعد نفي ونصب الفعل بهما، والتقدير: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال، كما قال تعالى ذكره: ﴿ مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]، ومعنى هذه القراءة تصغير أمرهم وتحقيره، أي لم يكن أمرهم لتزول الجبال، والجبال يريد بها ما ثبت من الحق والدين والقرآن، أي لم يكن مكرهم ليذهب به الحق والضمير في "مكرهم" قيل هو لقريش، وقيل لمن تقدم بالعتو والكفر من الجبابرة الماضية، وكسر اللام الاختيار، لأنه هو أبين في المعنى، لأن الجماعة عليه»[2].

وقال المهدوي: « (لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ)[3]، من قرأ بفتح اللام الأولى ورفع الثانية فإن "إن" من قولهم (وإن كان مكرهم) مخففة من الثقيلة واللام في (لتزول) لام توكيد، التقدير: وإنه إن كان مكرهم لتزول منه الجبال، ويكون معنى الآية على هذه القراءة أنه وصف مكرهم بالعظم، وأنه يزيل الجبال، وهو على ذلك لا يزال أمر النبي عليه السلام، ويقوي هذه القراءة أن مكرهم قد وصف بالعظم في غير هذا الموضع كما قال تعالى: ﴿ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا *﴾[4].

ومن كسر اللام الأولى ونصب الثانية فإنه جعل (إنْ) بمعنى ما واللام في لتزول لام نفي، والتقدير: وماكان مكرهم لتزول منه الجبال تمثيل للنبي صلـــى الله عليه وسلم»[5].

ولدى موازنة النصين نلاحظ الآتي:

1- آل عمران / 179.

2- الكشف 2 / 27 – 28.

3- إبراهيم / 46.

4- مريم / 90.

5- شرح الهداية 2 / 373 – 374.

1) كلا التوجيهين النحويين واحد، فمن فتح اللام الأولى وضم الثانية جعل إن مخففة من الثقيلة واللام للتوكيد، دخلت حسب مكي لتوكيد الخبر، ودخلت إن لتوكيد الجملة والفعل في تزول مع لام التوكيد مرفوع حسب مكي على أصله؛ إذ لا ناصب ولا جازم، والهاء عنده مضمرة مع إن، والتقدير: وأنه كان مكرهم لتزول منه الجبال، وهو توجيه المهدوي ذاته، كما فسر مكي الجبال بأنه أمر النبي صلى الله عليه وسلم و لم يفعل ذلك المهدوي، واستدل كل منهما للقراءة بالقرآن فذكر مكي آية سورة نوح وسورة مريم واقتصر المهدوي على هذه الأخيرة.

2) استشهد مكي بقراءة ابن مسعود وعمرو وعلى (وإن كاد) لما يدل على أن ما عرف بحرق هذه المصاحف غير صحيح وأنه ورد ذكرها في كتب القراءات وكتب التفسير مثل المحرر الوجيز لابن عطية، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، رغم مخالفة القراءة المذكورة للرسم العثماني الذي في المصحف كاد بالدال بدل كان بالنون.

3) اتفق المهدوي ومكي على أن قراءة لتزول بكسر اللام الأولى ونصب الثانية على أن (إنْ) بمعنى ما واللام للنفي والتقدير: (وما كان مكرهم لتزول منه الجبال) وأن الجبال تمثيل لأمر النبي عليه السلام، وهذا يدل على أن المهدوي ينقل أحيانا كثيرة عن مكي، ولكنه يختصر عبارته ويتصرف فيها ويصوغها بأسلوبه، وقد أكد أبو على الفارسي على أن قراءة حفص لتزول حذف فيها المضاف وتقديره جزاء مكرهم وكلاهما لخص عبارة الفارسي[1].

المطلب السابع: تعدية الفعل إلى المفعول وعدم تعديته

أوردا قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[2].

فقال مكي: «قوله (فبم تبشرون) قرأ ابن كثير بكسر النون وتشديدها، وقرأ نافع مثله إلا أنه خفف النون، وكذلك قرأ الباقون إلا أنهم فتحوا النون.

1- الحجة للفارسي 3 / 18.

2- الحجر / 54.

وحجة من شدد وكسر أن أصله أن يكون بنونين، الأولى علم الرفع والثانية هي النون الحائلة بين الياء والفعل في (ضربني ويضربني، لأنه عدى الفعل إلى مفعول، وهو ضمير المتكلم، فاجتمعت نونان، فأدغم الأولى في الثانية بعد أن سكنها استثقالا، لاجتماع المثلين وبقيت الكسرة تدل على الياء المحذوفة، وأصله تُبَشِّرُونَنِي.

وحجة من خفف وفتح النون أنه لم يُعَدِّ الفعل إلى المفعول فأتى بالنون التي هي علامة الرفع مفتوحة على أصلها كنون (يقومون ويخرجون)، وحجة من خفف النون وكسرها أنه عدى الفعل فصار أصله (تبشرونني) ثم حذف إحدى النونين وهي الثانية لاستخفاف اجتماع المثلين، فاتصلت الياء بنون الرفع فانكسرت، ثم حذف الياء لدلالة الكسرة عليها.

قال أبو محمد: وهذه القراءة طعن فيها جماعة لبعد مخرجها في العربية لأن حذف النون مع الياء لا يحسن إلا في شعر، وإن قدرت حذف النون الأولى حذفت علم الرفع، لغير جازم ولا ناصب، ولأن كسر النون التي هي علم الرفع قبيح إنما حقها الفتح، والاختيار فتح النون والتخفيف لأنه وجه الكلام ورتبة الإعراب، ولأن عليه أكثر القراء»[1].

و قال المهدوي: « (فَبِمَ تُبَشِّرُون) الأصل فيه على قراءة ابن كثير تبشرونني فأدغم النون في النون فصار نونا واحدة مشددة، وحذف الياء لدلالة الكسرة عليها، وكذلك الأصل في قراءة نافع إلا أنه حذف إحدى النونين، وهي النون الأخيرة التي تَصْحَبُ ياء الإضافة وكسر النون الأولى لاتصالها بياء الإضافة، ولا يجوز حذف الأولى لأنها علم الرفع، ومثل قراءة نافع... والفعل على قراءة نافع معدى إلى مفعول، والمفعول هو ياء الإضافة المحذوفة، فأما من فتح النون فهي نون الجماعة، وهو غير مضاف إلى المتكلم فالفعل معدى إلى مفعول[2]».

ولدى موازنة النصين نلاحظ:

1) كلاهما أشار إلى أصل قراءة (تُبَشِّرُونِّ) وتشديدها، وزاد مكي التنبيه إلى أصل الكلمة وهي (تبشرونني)؛ فأدغم النون في النون فصارتا نونا واحدة مشددة، وحذف الياء لدلالة الكسر عليها، غير أن مكيا أشار إلى أمر آخر لم يرد عند المهدوي؛ وهو تعدية

1- الكشف 2 / 30 – 31.

2- شرح الهداية 2 / 377 – 378 بتصرف.

الفعل إلى مفعول وهو ضمير المتكلم، وزاد المهدوي في قراءة نافع أنه لا يجوز حذف النون الأولى لأنها علامة الرفع.

2) ضعف مكي قراءة (تُبَشرونِ) بالتخفيف وحذف الياء وأنه طعن فيها جماعة من القراء، لبعد مخرجها في العربية كما قال، لأن حذف النون مع الياء لا يحسن، وأن كسر النون التي هي علم الرفع قبيح، وإنما حقها الفتح وبذلك رجح قراءة الفتح والتخفيف وعلل ذلك بأنه وجه الكلام ورتبة الإعراب وعليه أكثر القراء ولكن هذه التوجيهات مأخوذة عن الفارسي[1].

المطلب الثامن: العطف والقطع

أوردا قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾[2].

فقال مكي: «قوله ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ قرأ ابن عامر فرفع الأربع كلمات، ووافقه حفص على رفع النجوم ومسخرات، وقرأهن الباقون بالنصب، والتاء من مسخرات مكسورة في حال النصب[3] على الأصول في جمع المؤنث المنصوب على حد التثنية.

وحجة من رفع أنه قطعه مما قبله، فرفعه بالابتداء، وعطف بعض الأسماء على بعض، وجعل مسخرات خبر الابتداء، وقوي الرفع لأنك إذا نصبت جعلت (مُسَخَّرَاتٍ) حالا وقد تقدم في أول الكلام (وسخر) فأغنى عن ذكر الحال بالتسخير، ألا ترى أنك لو قلت: سخرت لك الدابة مسخرةً، كان قبيحا من الكلام لأن (سخرت) يغني عن (مسخرة).

وكذلك لو قلت: جلس زيد جالسا لم يحسن، وكذلك يبعد (سَخَّرَ اللهُ النُّجُومَ مُسَخَّرَات) على الحال رفع ما قبله وجعل (مُسَخَّرَاتٍ) خبرا عنه.

1- ينظر الحجة للفارسي 3 / 26 – 27.

2- النحل / 12.

3- كذ وهو تصحيف والصواب بصاد المهملة.

وحجة من نصب أنه عطف على ما قبله، وأعمل فيه (وسَخَّرَ)، ليرتبط بعض الكلام ببعض، وتكون مسخرات حالا مؤكدة، يجمل فيه (سخر)، وجاز ذلك لبعد ما بينهما وهو مثل قوله ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[1] في أنهما حالان مؤكدان.

وحجة من رفع (النجوم مسخرات) فقط أنه عطف الشمس والقمر على معمول سخر، ثم ابتدأ والنجوم مسخرات على الابتداء والخبر، كراهة أن يجعل (مسخرات) حالا لما قدمنا من قبح ذلك، وهو وجه قوي، وقراءة حسنة، والاختيار النصب لأن الجماعة عليه[2].

و لم يذكر المهدوي هذه القراءة في سورة النحل، وإنما أحال على مثلها من الأعراف، والذي جاء في الأعراف (والشَّمْسُ والْقَمَرُ والنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ)[3] فقال: " من قرأ بالرفع فعلى أن (الشَّمْس) ابتداء و(القَمَرُ والنُّجُومُ) معطوف عليها و(مسخراتٌ) خبر الابتداء.

ومن قرأ بالنصب فإنه عطف الأسماء الثلاثة على (الأرض) في قوله ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ فالتقدير: (خَلَقَ السَمَاوَاتِ والأرضَ والشَّمْسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ) ومُسَخَّرَاتٍ في موضع نصب على الحال، وهي حَالٌ في الضمير في (خَلَقَ) والعامل فيها (خَلَقَ)، ويبعد الحال في (النحل) لأنه قد تقدم في أول الكلام (وسخر) فأغنى عن ذكر الحال بالتسخير، ألا ترى أنك لو قلت سَخَّرْتُ لك الدَّابَّة مُسَخَّرَةً، كان قبيحا في الكلام لأن سَخَّرْتُ يغني عن مُسَخَّرَةً، وكذلك لو قلت: جلس زيد جالسا، لم يحسن، فكذلك يبعد سخر اللهُ النجوم مُسَخَّرَاتٍ، لكن جاز النصب فيها على الحال المؤكدة والعامل فيها: سَخَّرَ، وحسن ذلك لبعد ما بينهما فهي مثل قوله: "وهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُم"[4] في أنهما حالان مؤكدان.

1- البقرة / 91.

2- الكشف 2 / 35.

3- الأعراف / 54.

4- البقرة / 91.

وحجة الرفع في (والنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ) فقط في النحل أنه عطف ما قبلها على مفعول (سخر)، ثم ابتدأ (والنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ) على الابتداء والخبر كراهة أن يجعل (مسخرات) حالا لما ذكرنا من فتح ذلك وهو وجه قوي وقراءة حسنة»[1].

ولدى موازنة النصين نلاحظ:

1) اتفق مكي هنا مع المهدوي في توجيه قراءة الرفع على أن هذه الألفاظ مستأنفة غير معطوفة فرفعها بالابتداء، واستبعد كل منهما أن تكون حالا، لما فيه من التكرير، وعبارة المهدوي مأخوذة من عبارة مكي.
2) اتفقا على أن هذه الألفاظ في قراءة النصب معطوفة على ما قبلها، وأن مسخرات حال مؤكدة، عمل فيها سخر، وأن ذلك جائز، لبعد ما بين هذه الألفاظ، وقد آثر المهدوي في قراءة رفع النجوم و(مسخرات) بالابتداء فقال: (وذلك وجه قوي وقراءة حسنة)، وزاد عليه مكي والاختيار النصب لأن الجماعة عليه، وهذه التوجيهات منقولة عن أبي علي الفارسي[2].

المطلب التاسع: الحذف والتقدير

أوردا قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ﴾[3].

فقال مكي: «قرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي (خِلَافَكَ) بكسر الخاء، وبألف بعد اللام، وقرأ الباقون (خلفك) بغير ألف وفتح الخاء، وهما لغتان بمعنى واحد، حكى الأخفش أن خلافك بمعنى خلفك، ومعنى خلفك وخلافك: وبعدك، وفي الكلام حذف تقديره: وإذا لا يلبثون بعد خروجك إلا قليلا، وهو بمنزلة قولهم "بمقعدهم خلاف رسول الله"[4]، أي خلف خروج رسول الله إن جعلت (خلاف) ظرفا وإن جعلته اسما لم تقدر حذفا، و(المقعد) بمعنى القعود»[5].

1- شرح الهداية 2 / 304.
2- الحجة 3 / 32 – 33.
3- الإسراء / 76.
4- التوبة / 81.
5- الكشف 2 / 50.

وقال المهدوي: «(خلافك) من قرأ خلافك فمعناه من مخالفتك، ويقويه إجماعهم على قراءة قوله ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾[1] ومن قرأ خلفك فمعناه لا يلبثون خَلْفَكَ»[2].

ولدى موازنة النصين نجد الآتي:

1) أشار مكي إلى أنهما لغتين و لم يعزهما، و لم يشر إلى ذلك المهدوي.
2) نقل مكي قول الأخفش بأن خلافك معناه خلفك و لم يشر إلى ذلك المهدوي وأن معناه بعدك.
3) وجه المهدوي القراءة الأولى في (خلافك) بمعنى (مخالفتك)، وقواها إجماع القراء على قوله: (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ).
4) قدر مكي حذفا في الكلام إذ جعل خلافك ظرفا فقال: وفي الكلام حذف مضاف تقديره: وإذا لا يَلْبَثُونَ بَعْدَ خروجِكَ إلا قَلِيلا، وهو قول أبي علي الفارسي[3]
5) أشار مكي إلى أنك إذا جعلت خلاف اسما لم تقدر حذفا.
6) فسر مكي كلمة مقعدهم بأنه القعود، وذلك قول الفارسي إذ قال: "المقعد في معنى القعود، ولا يكون اسما للمكان لأن أسماء الأماكن لا يتعلق بها شيء.[4]

المطلب العاشر: المطاوعة

أوردا قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾[5].

1- التوبة / 81.
2- شرح الهداية 2 / 389.
3- الحجة 3 / 67.
4- المصدر السابق 3 / 67.
5- مريم / 90.

فقال مكي: «قرأ نافع والكسائي يكاد وقرأهما الباقون بالتاء، وقرأ أبو بكر وأبو عمرو وحمزة وابن عامر (ينفطرن) ههنا بالنون وقرأ أبو بكر وأبو عمرو في الشورى بالنون والتخفيف، وقرأهما الباقون بالتاء والتشديد.

وحجة من قرأ بالنون مخففا؛ أنه جعله مطاوع فطر، كما قال ﴿ فَطَرَهُنَّ ﴾ [1] وقال ﴿إِذَا السَّمَاء انفَطَرَت ۞﴾[2]، ولم يقل تفطرت وقال: ﴿ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ ﴾ [3]، وقال: ﴿ السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ ﴾ [4]، فكله إجماع في فطر وانفطر.

وحجة من قرأ بالتاء مشددا أنه جعله مطاوع: فطّر، وفطر في التكثير، والتكثير أليق بهذا المعنى، لأنه موضوع مبالغة واستعظام كما قالوا: إن لله ولدا، فأما التاء والياء في (يكاد) فقدمنا له نظائر[5]، فيكون التذكير لأن التأنيث غير حقيقي، والتأنيث حملا على لفظه و(تكاد) عند الأخفش بمعنى أريد[6]».

وقال المهدوي: « ﴿ يَتَفَطَّرْنَ ﴾ [7] من قرأ يتفطرن فهو مثل قوله ﴿ السَّمَاء مُنفَطِرٌ ﴾ [8] و ﴿ إِذَا السَّمَاء انفَطَرَت ۞ ﴾ [9].

ومن قرأ يتفطرن فإنه على التكثير والتكرير»[10].

1- الأنبياء / 50.
2- الإنفطار / 1.
3- الأنعام / 14.
4- المزمل / 18.
5- ينظر الكشف 1 / 510.
6- الكشف 2 / 93.
7- مريم / 90.
8- المزمل / 18.
9- الإنفطار / 1.
10- شرح الهداية 2 / 413 – 414.

كلا التوجيهين واحد غير أن مكيا أشار إلى ظاهرة المطاوعة، وهي ظاهرة صرفية عرفت بها العربية، وأن ينفطرن بالتخفيف مطاوع فطر، وأشار إلى أمثاله في القرآن الكريم، أما يتفطرن فهو مطاوع تفطّر، ولكن رجح هذه القراءة لما فيها من التكرير والتكثير، لأن الموضع موضع مبالغة لاستعظام قولهم (اتخذ الله ولدا) وهو رأي أبي علي الفارسي إذ قال: "فمطاوع فطر الفطر، كما أن مطاوع فطر تفطّر وفطّر للتكثير، فمطاوعه في الدلالة على الكثرة مثل ما هو مطاوع له، فكأنه أليق بهذا الموضع لما فيه من معنى المبالغة، وتكثير الفعل"[1].

المطلب الحادي عشر: عمل المصدر

أوردا قراءات القراء لقوله تعالى: { سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ } [2].

فقال مكي: «قرأ حفص (سَوَاءً) بالنصب وقرأ الباقون بالرفع.

وحجة من نصب أنه جعله مصدرا عمل فيه (جعلناه) كأنه قال: سوينا فيه بين الناس سواء، وارتفع العاكف بـــ "سواء" كأنه قال: فسوينا فيه العاكف، فهو مصدر في معنى اسم الفاعل، كما قالوا: رجل عدل أي عادل.

وعلى هذا أجازوا مررت برجل سواء درهمه، أي: مستويا درهمه، ويجوز أن يكون (سواء) النصب على الحال، وإذا نصبته على الحال جعلته حالا من المضمر، في قوله (للناس) المرتفع بالظرف، ويكون الظرف عاملا فيه الحال، لأنه هو العامل في المصدر الذي هو صاحب الحال، أو يكون حالا من الهاء في (جعلناه) ويكون العامل في الحال (جعلنا) كما عملت في الهاء التي هي صاحب الحال.

وحجة من رفع أنه جعله خبرا، "العاكف" مقدما عليه، والتقدير العاكف والباد سواء فيه، أي ليس أحدهما أحق به من الآخر»[3].

1- الحجة للفارسي 3 / 131.

2- الحج / 25.

3- الكشف 2 / 118.

وقال المهدوي: «(سواء العاكف فيه) الحج، نصب سواءً فهو مصدر يعمل في معنى (جعلنا) فالتقدير والمسجد الحرام الذي سويناه للناس سواء، ويكون "العاكف" و"الباد" مرفوعين بسواء على أنه بمعنى مُسْتَوٍ، لأن المصادر تقع مواقع أسماء الفاعلين وتعمل عملها، ومن قرأ برفع (سواء) فهو خبر ابتداء مقدم التقدير: العاكف فيه والباد سواء»[1].

ولدى موازنة النصين نجد الآتي:

1) كلاهما وجه قراءة النصب على أن (سواءً) بالنصب مصدر عمل في معنى جعلنا، غير أنهما اختلفا في التقدير، فقدره مكي بقوله: سوينا فيه بين الناس سواء، وقال المهدوي: والمسجد الحرام الذي سويناه للناس سواء.
2) كلاهما ذهب على هذا التوجيه إلى أن العاكف والباد مرفوعين بسواء، لأن سواء تعمل عمل اسم الفاعل.
3) أجاز مكي أن يكون (سواءً) حال من المضمر في قوله (للناس) المرتفع بالظرف، ويكون حالا من جعلناه و لم يشر المهدوي إلى هذا وهو قول الفارسي[2].

مما سبق نخلص إلى ما يلي :

1- يورد مكي الوجوه النحوية المختلفة وأقوال علماء اللغة والقراءات.
2- يورد المهدوي مذاهب أهل العربية في توجيهه للظواهر النحوية مرجحا الصحيح منها.
3- يرجع كلا العالمين المسوغ النحوي الذي سوغ ترجيح قراءة على أخرى، كما رجحا (حاشا لله) فعلا يجوز حذف ألفه في الآية من سورة يوسف مما يدل على سعة باعهما في علم العربية والنحو، واطلاعهما على أقوال ومذاهب علمائها، وعلى وجوه الإعراب.
4- ينقل كلا العالمين عن الفارسي دون أن يصرحا به.
5- يأخذ المهدوي عبارة مكي أحيانا دون ذكره.

1- شرح الهداية 2 / 429.
2- الحجة 3 / 163.

6- يقدر مكي والمهدوي المحذوف أحيانا تقديرا مختلفا مما يدل على أن لكل منهما شخصيته ورأيه الخاص.

7- يورد مكي التعليلات النحوية التي سوغت كل قراءة، فإن كانت الوجوه النحوية تخالف الرواية فهو مع الرواية رغم رجحان القراءة إذا ما نظرنا إلى ما يقتضيه علم النحو ولا نكاد نجد ذلك عند المهدوي.

8- يستشهد كلا العالمين بالقرآن الكريم لتأييد رأيه أو مذهبه النحوي.

الخاتمة

الخاتمة

في الختام يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها فيما يأتي:

1- أهمية شخصية مكي بن أبي طالب القبيسي والمهدوي العلمية، وتميزهما بسعة باعهما في العربية، واستنادها في تعليل كثير من الظواهر اللغوية إلى مصادر القدامى؛ كالخليل بن أحمد وسيبويه والفراء والأخفش والكسائي وأبي زيد الأنصاري وغيرهم كثير

2- أهمية كتابي الكشف لمكي وشرح الهداية للمهدوي اللغوية، وهما موسوعتان في الاحتجاج للقراءات، تضمنا كثيرا من المادة اللغوية الصوتية والصرفية النحوية.

3- أهمية مصادر الاحتجاج للقراءات القرآنية وتعليلها وتوجيهها في الدراسات اللغوية

4- إن ظاهرة تعليل القراءات قديمة لا ترجع إلى هذه المصادر فحسب بل إن مكيا والمهدوي قد أخذاها من كتب القدامى، ككتاب سيبويه والفراء والأخفش والزجاج وأبي عبيد وعبيد القاسم بن سلام وأبي على الفارسي وغيرهما.

والتي طورها اللغويون من بعد كابن جني في الخصائص، والسيوطي في كتابه الاقتراح

5- استعمل الذين تصدوا لتعليل القراءات ثلاثة مصطلحات هي التوجيه والتعليل والاحتجاج بعبارة وعلة أو حجة أو ووجه هذه القراءة كذا.

6- رحل مكي بن أب طالب إلى عدة بلدان لتلقي العلم فيها، وقد وفرت لنا مصادر التراجم والسير معلومات كافية لدراسة هذه الشخصية الفذة.

في حين أن المعلومات عن المهدوي شحيحة كما أوضحنا في فصل حياة المهدوي وشخصيته العلمية، وقد رحل إلى مكة، وتراوحت رحلاته بين هذه الأخيرة والقيروان.

7- اتضح من هذا البحث أن المهدوي قد قرأ كتاب الكشف لمكي وأخذ عنه وخالفه في كثير من الأحيان دون أن يشير إليه

8- يعتبر مكي أكثر منهجية وتنظيما للمادة العلمية خلافا للمهدوي.

9- اتضح من هذا البحث نزعة مكي السلفية في ترجيحه للقراءات القرآنية فكثيرا ما يقول: والذي عليه الجماعة أ أكثر الناس أو جماعة القراء هو كذا.

10- لمكي اختياراته الخاصة وكثير ما يأخذ عن أبي عبيد القاسم بن سلام اختياراته.

11- لاحظت التأثير الشديد لعلماء المدرسة البصرية على المهدوي، وكذا اكثاره من إيراد الأشعار العربية وقد استدل بالجاهليين والحضرمين والمولديين كجرير والأخطل والفرزدق، خلافا لمكي.

12- استشهاد كل من مكي والمهدوي بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية وكذا المهدوي غير أنه يكتفي أحيانا بالآية الواحدة خلافا لمكي.

13- كلاهما لم يكثر من ايراد الأحاديث الشريفة ولا يستشهد بها في النحو بل في اللغة غير انه نهج منهج القدامى الذين لا يستشهدون بالحديث، ولا يحتجون به؛ لأنه ينقل بالمعنى، ومعظم رواته أعاجم يلحنون في اللغة.

14- اهتم كل من مكي والمهدوي بالتوجيهات النحوية للقراءات وترجيح ما يراه راجحا ويقدمها أحيانا على القراءة وبينما يرجح مكي السماع يرجح المهدوي القياس سيرا على نهج المدرسة البصرية.

15- يرجح مكي والمهدوي كلا هما الوجه النحوي أو الصرفي المناسب مما يبرز شخصيتهما العلمية، وكثير ما يأخذ مكي برأي الأكثرية على القياس وما يقتضيه علم النحو أو العربية كما كانوا يسمونها.

16- طعن مكي والمهدوي في كثير من القراءات التي تخالف وجه العربية رغم أنها قراءة سبعية.

17- يأخذ مكي والمهدوي كثيرا عن أبي علي الفارسي دون التصريح باسمه أو كتابه.

وأخيرا الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ويصلح أمر الدنيا والآخرة.

ملخص:

يتناول هذا البحث التعريف باثنين من كبار علماء اللغة العربية والقراءات القرآنية القدامى، فيما كان يسمى بـــ« المغرب الإسلامي»، وهما: مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـــ) وأبو عمار المهدوي (ت 400 هـــ) معرفا بحياتهما وشخصيتهما العلمية، والتعريف بكتابيهما المشهورين: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي، وشرح الهداية في توجيه القراءات للمهدوي.

وقد صدرت هذا البحث بمدخل يعرف بمصطلح الاحتجاج أو التوجيه اللغوي للقراءات، وأعني بالتوجيه رد الاختلافات اللغوية واللهجية التي ظهرت في أداء النص القرآني الكريم وتلاوته إلى أصولها والقبائل التي نطقت بها، وقد قسمت البحث إلى مقدمة ومدخل وبابين كالآتي:

مقدمة عن موضوع البحث وإشكاليته ومنهجيته وأهدافه، وأسباب اختياره وأهم الدراسات السابقة في الموضوع والصعوبات التي اعترضتني وأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

ثم مدخل عن مصطلحات "الاحتجاج والتعليل والتوجيه" في كتب المصطلحات وكتب القراءات القرآنية.

وخصصت الباب الأول لحياة مكي والمهدوي، وشخصيتهما العلمية، مع عقد موازنة بينهما في ذلك.

والباب الثاني لمنهجهما في الاحتجاج للقراءات القرآنية وقد قسمته إلى الفصول والمباحث الآتية.

الفصل الال: منهجهما في الاحتجاج للظواهر الصوتية كالهمز والادغام والمد والإمالة والروم والإشمام، ووجدت مكيا أكثر منهجية في هذا القسم الذي أطلق عليه علماء القراءات واللغة مصطلح الأصول.

الثاني منهجهما في توجيه الظواهر الصرفية والنحوية في ما أطلقوا عليه مصطلح « الفرش أو فرش الحروف» أي الاختلافات الخاصة بالفروع أو أداءات الآيات، وهي: سائر الاختلافات المنثورة في النص القرآني بكامله من الفاتحة إلى سورة الناس والتي لا تنتظمها قاعدة عامة.

ووجدت المهدوي أكثر إيرادا للأشعار وكلام العرب من حكم وأمثال من مكي، بينما يتميز مكي بمنهجية علمية محكمة في عزو اللغات غالبا إلى أصحابها، ونسبة القراءات إلى القراء الذين قرأوا بها.

ثم أنهيت البحث بخاتمة سجلت فيها أهم وجوه الاتفاق والاختلاف بين هذين العالمين الكبيرين.

ملخص

وأخيراً أرجوا أن أكون وفقت في إثارة الموضوع، وتلمس بعض جوانبه على الاقل، إن لم اوفق في الإحاطة به، تاركاً الرأي الأخير للأساتذة العلماء المناقشين، والله أرجو أن يتقبل مني هذا العمل لخدمة كتابه العزيز، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

Résumé :

Cette recherche est la présentation de deux grands et anciens savants de la langue arabe et Qiraate, dans ce qu'on appelait «Maghreb el Islami», et qui sont Makki ben abi Taleb el KaIssi et Abou Ammar Elmandaoui. En présentant leurs biographies, et leurs personnalités scientifiques, et aussi leurs célèbres livres.

rai commence par un prologue sur l'authentification linguistique des lectures du Coran, en d'autres termes remettre les différences linguistiques et dialectales apparues dans la récitation du texte Coranique. J'ai divise l' étude en une introduction et un prologue et deux chapitres comme suit :

- L'introduction : sur l'objet de l'étude, sa problématique, sa Méthodologie, ses objectifs, les raisons du choix, les plus importantes études précédentes, les difficultés rencontrées, et les plus importants livres utilises.

– Le prologue : sur les termes de l'explication, et de l'orientation dans les dictionnaires et les livres Qiraate.

- Premier chapitre sur la vie de Makki et d' Elmandaoui, et leurs personnalités scientifiques, en établissant une comparaison entre les deux.

- Deuxième chapitre : sur leurs méthodes de déduction des lectures coraniques. Je l'ai devise comme suit :

1- leurs méthodes de déduction concernant les phénomènes acoustiques.

2- leurs méthodes concernant les phénomènes morphologiques et grammaticales.

J'ai terminé cette recherche par une conclusion qui contient les principaux aspects de concordances et de différences entre ces deux grands savants.

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُم	البقرة	08	63
ذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ		20	119، 120
آمَنُواْ وَعَمِلُواْ		25	120
مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ		27	166، 167
فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا		36	64، 74
وهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُم		91	194
فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ		210	174، 175
قَالَ لَمْ		247	120
قَد تَّبَيَّنَ		256	119، 121، 122
وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ		271	80
وَدَّت طَّآئِفَةٌ	آل عمران	69	124
إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ		155	79
وَقَالَت طَّآئِفَةٌ		187	119، 121، 124
مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ		179	190
وَقُل لَّهُمْ	النساء	63	120
فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ	الأنعام	14	197
حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا		146	125
أَثْقَلَت دَّعَوَا اللّهَ	الأعراف	168	121

مَن يُضۡلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ		186	80
وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ	الأنفال	63	63
فَرِحَ ٱلۡمُخَلَّفُونَ بِمَقۡعَدِهِمۡ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ	التوبة	81	196
أَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ	هود	72	98
نَشَاء إِنَّكَ		87	99، 100
لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ	يوسف	5	161
فِي يُوسُفَ		07	120
لَا تَأۡمَنَّا		11	156
إِنَّا لَهُ لَحَٰفِظُونَ		12	186، 187
يَا بُشۡرَى		19	183، 184
حَاشَ لِلَّهِ		31	185
خَيۡرٌ حَٰفِظٗا		64	186، 187
وَنَحۡفَظُ أَخَانَا		65	186
يَا أَسَفَى		84	184
أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ		90	181
ٱللَّهِ ٱلَّذِي	ابراهيم	02	188
وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ		46	189، 190
فَبِمَ تُبَشِّرُونَ	الحجر	54	191، 192
وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦ	النحل	12	193
وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَا		18	165
وَأَنزَلۡنَا إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ		44	52

فهرس الآيات

يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ		48	174، 175
لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ	الإسراء	76	195
قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا	الكهف	109	الشكر
تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۞ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا	مريم	90	189، 190، 196
آمَنتُمْ لَهُ	طه	71	181
فَطَرَهُنَّ	الأنبياء	50	197
سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ	الحج	25	198
لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ		40	125
جَاءَ أَحَدَهُمُ	المؤمنون	98	99
عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ	النور	33	99
قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ	الفرقان	15	102
وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ	الشعراء	22	182
أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ	النمل	25	102
أَنَا آتِيكَ بِهِ		40-37	140
وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا		44	171
أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ		54	181
أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ		55	181
فانظر إلى أثر رحمة الله كيف يحي الأرض بعد موتها	الروم	50	164
وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ	لقمان	27	الشكر

فهرس الآيات

أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيم			
وَلَا تُصَعِّرْ	18	لقمان	165
لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا	13	الأحزاب	166
وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِن مَكَانٍ بَعِيد	52	سبأ	173
يا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ	30	يس	184 ،183
فِي ظِلَالٍ	56		174
غَسَّاق	57	ص	177 ،176
وَنَأَى بِجَانِبِهِ	51	فصلت	135
وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَومِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ	43	الزخرف	أ
أَولِيَاء أُوْلَئِكَ	32	الأحقاف	99
فَقَدْ جَاء أَشْرَاطُهَا	18	محمد	95، 96، 98
الْمُنشَآتُ	24	الرحمن	178
حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَام	72		143
ومَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا	22	نوح	189
السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ	14	المزمل	197
السَّمَاء مُنفَطِرٌ	18		197
إِذَا السَّمَاء انفَطَرَت	01	الإنفطار	197

فهرس الأحاديث

الحديث	التخريج	الصفحة
روى مالك أن النبي ﷺ سأل عن العقيقة قال لا أحب العقوق	سنن أبي داود	70
وأيضا فإن أنسا سأل عن قراءة عليه الصلاة والسلام فقال: "كان يمد صوته مدا،	سنن النسائي	71
قال النبي ﷺ حين رأى ريحا هبت "اللهم اجْعَلْهَا رِيَاحاً وَلا تَجْعَلْهَا رِيحًا	مسند أبي يعلى	72
روى أن النبي ﷺ قال يوم بدر: "سَوِّمُوا لِأَنَّ المَلَائِكَةَ قَدْ سَوَّمَت	سنن سعيد بن منصور	72
التبين من الله والعجلة من الشيطان	شرح الهداية 55/2	82
جاء عن النبي ﷺ أنه قرأ "فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاء" وقال بيده هكذا وألصق الابهام على المفصل الأعلى من البنصر؛ فساخ الجبل	شرح الهداية 310/2	82
عن النبي ﷺ أنه قال َوْمَ بَدْرٍ "سَوِّمُوا" فإن الملائكة قد سومت"	شرح الهداية 310/1	82
جاء في الخبر "إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وَقَالَ"	البخاري 848/2	83

فهرس الأشعار

الأبيات	الشاعر	الصفحة
أَقِلِيّ اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعَتَابَا: وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا	البيت لجرير	73
تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ طعنة	البيت لعمرو بن الحارث	74
أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى	البيت للأعشى	84
سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُوَل اللهِ فَاحِشَةً: ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ."	البيت لحسان بن ثابت	84
فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أُتَوْهُ فَإِنَمَا: تَوَارَثَهُ أَبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ	البيت لزهير	84
ولقد حرصت بأن أدافع عنهم .. فإذا المَنِيَّةُ اقبلت لا تدفع	البيت لأبو ذؤيب الهذلي	85
فما كان قيس هُلْكُه هَلْكَ واحدٍ: وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا"	البيت للزجاج	85
وَهُنَّ هَمَزْنَ رَأسَهُ فَتَهَشَّمَا	البيت للراجز	90

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم
2. الاتقان في علوم القرآن، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن تحقيق فهمي الزواوي، دار الغد الجديد القاهرة مصر، ط1427/2هـ-2006م .
3. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي القاهرة (ب ت) (ب ط).
4. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري عبد الرحمان بن محمد، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العربي.
5. الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، الدكتور حسام أحمد قاسم، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1428/1هـ-2007م.
6. أسلوب التعليل في اللغة العربية، أحمد خضير عباس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1428/1هـ-2007.
7. الأصول الأدائية في القراءات المتواترة في ضوء علم أصوات الحديث، أحمد عجمي شعبان، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1433/1هـ/ 2012م.
8. أصول التوجيهين النحوي والصرفي في كتب الأمالي حتى القرن السابع الهجري الدكتور سعد الله علي المصطفى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت لبنان، ط1 / 2010م.
9. اصول النحو الدكتور محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهر مصر، ط1427/1هـ-2006م
10. أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، الدكتور محمد سالم صالح، دار السلام القاهرة، ط1/ 1427هـ 2006م.

11. الأصول في النحو، ابن السراج محمد سهل تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، 1408 هـ 1983م ط3.

12. الأعلام (قامس تراجم) الزركلي، خير الدين، دار العلم للملايين، بيروت، ط16، 2005م.

13. الأعلام قاموس تراجم أشهر الرجال والنساء من العرب والنستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، أيار مايو 1980م.

14. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، جلال الدين، تحقيق الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، جامعة طنطا مصر، 1426هـ-2006م.

15. أنباه الرواة على أنباء النحاة، أبو الحسن جمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1989م.

16. انظر المفضليات: الضبي أبو العباس المفضل، ديوان ابن محمد الضبي، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت،1424هـ-2003م

17. الإيضاح في علل النحو أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د/مازن المبارك، دار النفائس، ط 1406/5هـ-1986م.

18. البحث اللغوي عن العرب احمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت لبنان ط4 1402هـ-1982م.

19. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، دار الفكر بيروت لبنان 1425هـ-2005م .

20.البرهان في علوم القرآن، الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، تحقيق أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة مصر 1417هـ-2006م.

21.بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط1/ 1425هـ-2004م.

22.تاج العروس، محمد مرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية، مصر،1306هـ .

23.تاريخ أداب اللغة العربية، جورجي زيدان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1425هـ-1426هـ/2005م.

24.تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر، الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1401/3هـ-1981م.

25.التبيان في إعراب القرآن للعكبري ابو البقاء عبد الله بن الحسين، علي محمد البجاوي دار الجيل بيروت ط2 1407هـ 1987م .

26.التحديد في صنعة الإتقان والتجويد، الداني: أبو عمرو عثمان بن سعيد، تحقيق الأستاذ فرغلي عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر (دت، دط).

27.التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد بن علي السيد الزين، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، لبنان ط1/1407هـ1987م.

28.التكملة الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، أبو الحسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتاب العلمية، بيروت لبنان /1418هـ-1993م ديوان المطبوعات الجامعية 204، وينظر أسرار العربية أبو عبد الرحمان ابن محمد بن عبد الله الأنباري تحقيق محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي لدمشق 406.

29.التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في معاني القرءان، الدكتور طه صالح أمين آغا، دار المعرفة بيروت لبنان، ط1 1428هـ 2007 م.

30. الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات للدكتور عبد البديع النيبراني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا ط1/1427هـ-2006م.

31. حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط5/1418هـ-1975م.

32. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط6 1417هـ-1996م.

33. الحجة للقراء السبعة للفارسي أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/ 1421هـ - 2001 م.

34. الحجرة في جمهرة اللغة، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي المصري، مكتبة المثنى بعدا دار (د ت).

35. حروف الهجاء، المزني، أبو الحسن علي بن الفضل، تحقيق الدكتور أشرف محمد عبد الله القصاص، دار النشر للجامعات دار ابن حزم القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م.

36. الخصائص ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق الشربيني شريدة، القاهرة، ط1/ 2008.

37. دراسات لغوية الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط2/ 1406هـ 1986م.

38. دوان حسان بن ثابت تحقيق وليد عرفات، دار صادر بيروت/ 2006م

39. ديوان الأعشي دار صادر بيروت (ب ت).

40. ديوان الهذليين، القسم الأول، شعر أبي ذؤيب، وساعدة بن حواية، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط،2 1995م

41. ديوان حسان شرح محمد العياش مطبعة العادل مصر 1331هـ.

42. الرعاية بتجويد القراءة، وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، دار الصحابة للتراث، القاهرة، مصر، 1423هـ-2002م، (ب ط).

43. سر صناعة الإعراب ابن جنى أبو الفتح عثمان، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق سوريا، ط2/ 1413هـ-1993م.

44. سنن أبي داود، سليمان ابن الأشعب الأزدي السجساني، المكتبة العصرية، بيروت، (د ط) (د ت) رقم الحديث 2842، كتاب الضحايا باب العقيقة.

45. سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار المعرفة، بيروت، ط5، 1430هـ.

46. سنن سعيد بن منصور- أبو عثمان سعيد ابن منصور عن شعبة الخرساني- تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط1. سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1406/3هـ-1986.

47. شرح المفصل لا بن يعيش موفق الدين أبو البقاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1422/1هـ -2001م.

48. شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء يعيس بن علي بن يعيش الموصلي، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م.

49. شرح الهداية في توجيه القراءات، المهدوي أبي العباس أحمد بن عمار، تحقيق الدكتور حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1416/1هـ-1995م.

50. شرح كتاب سيبويه، السيرافي أبو سعد الحسن بن عبد الله بن المزريان، تحقيق أحمد حسن مهدي، دار الكتب العلمية بيروت ط1/ 1429هـ-2008م.

51.الصلة في تاريخ علماء الأندلس، بن بشكوال، أبي القاسم خلف بن عبد الملك، تحقيق الدكتور صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1423/1هـ-2003.

52.طبقات المفسرين للداوري شمس الدين محمد بن علي، دار الكتب العلمية، لبنان – د.ت-.

53.العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف الموادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.

54.في أصول النحو، الأفغاني دار الفكر، جامعة سوريا، ط3/ 1383هـ-1964م.

55. في أصول النحو، سعيد الافغاني، دار الفكر، دمشق، ط3، 1383هـ-1964م

56.فيض الانشراح من روض الاقتراح أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق الاستاذ الدكتور محمود يوسف نجال، دار البحوث للدراسات الاسلامية وإحياء التراث، الامارات العربية المتحدة، ط1433/2هـ-2003م.

57.القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، تحقيق محمد البقاعي، دار الفكر، دمشق، سوريا 1420هـ-1999م.

58. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي القاهرة (دت، دط).

59.القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، قراءة في التوجيه الصوتي ، الدكتور جواد كاظم عناد، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2011م.

60.القطع والائتناف أو الوقف والابتداء، أبو بعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/ 1423هـ-2002م.

61.الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت ط3/ 1403 هـ - 1983م.

62.الكشف عن وجوه القرارات السبع وعللها وحججها، أبي محمد بكر بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان ط1418/5هـ-1997.

63.لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم الإفريقي تحقيق ابو ياسر سليمان أبو شادي ومجدي فهمي السيد، المكتبة التوفيقية القاهرة، مصر.

64.اللهجات العربية في التراث الدكتور أحمد علم الدين الجندي الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس...(1978م)(د ط).

65.لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي العراق 1987م.

66.مثل هذا في الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن مريم نصر بن علي بن محمد، أبي عبد الله، تحقيق الدكتور عمر حمدان لكبيسي جدة، المملكة العربي السعودية ط1414/1هـ 1993م.

67.مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سوزكين، مكتبة الخانجي مصر (د ت).

68.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1419/1هـ-1998م.

69.مدخل إلى فقه اللغة العربية، الدكتور أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2010/4.

70.المزهرفي علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، عبد الرحمن بن أ بي بكر ابن محمد، تحقيق عبد السلام هارون دار الحديث، القاهرة، مصر، 1431هـ-2010م /79.

71.مسند أبي يعلى، أحمد بن علي ابن المثنى أبو يعلى الموصلي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1/ 1984.

72.المصطلح الصوتي في الدراسات العربية الدكتور عبد العزيز الصيغ، دار الفكر بيروت لبنان، ط1 / 1431هـ 2000م.

73.معاني القرآن الغراء أبو زكريا يحي بن زياد، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار دار الكتب المصرية القاهرة مصر ط3 /1422هـ -2001م.

74.معاني القرآن وإعرابه الزجاج أبو إسحاق أبراهيم بن السري، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي دار الحديث القاهرة مصر 1424هـ-2004 م.

75.معاني القرآن، الأخفش، سعيد بن سعدة، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، لبنان ط1، 1408هـ-1988م.

76.معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1993م.

77.المعجم المفصل في اللغة والأدب الدكتور ميشال عاصي، والدكتور إميل يعقوب دار العلم للملايين بيروت، لبنان، ط1 سبتمبر1987.

78.المعجم الوسيط (حجج)/156.

79.معجم حفاظ القرآن الكريم عبر التاريخ، الدكتور محمد سالم محيسن، دار الجيل بيروت، ط1/ 1412هـ 1992م.

80.معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، الدكتور محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، لبنان.

81.معرفة القراء الكبار، على الطبقات والأعصار، الذهبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق أبي عبد الله محمد حسن اسماعيل الشافعي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1412/1هـ-1997م.

82.مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة 1968م.

83.مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب الاصفهاني تحقيق صفوان عدنان داوودي دار القلم دمشق سوريا ط1418/2هـ-1997م.

84.المقتضب، المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، عالم الكتب بيروت، تحقيق عبد الخالق عضيمة (د ت ، د ط).

85.المقدمة، ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984 .

86.مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، الدكتور جعفر نايف عبابنة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1404/1هـ-1984م.

87.موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، الدكتور يوحنا مرزا الخامس دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1433هـ-2012م.

88.الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أب مريم نصر بن علي بن محمد، تحقيق الدكتور عمر حمدان الكسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن جدة المملكة العربية السعودية، ط1 /1414-1993.

89.النشر في القراءات العشر لابن الجزري أبي الخير محمد بن محمد، تحقيق على محمود الضباع، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط2، 1423هـ-2006م.

90.النص العربي في رحاب القرآن الكريم الدكتور عبد العالِ سالم مكرم، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ-1995.

91.نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، المقري، أحمد بن محمد التلمساني، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، لبنان ط408/2/هـ-1988.

92.الهادي شرح طية النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات العشر وتوجيهها للدكتور محمد سالم محيسن دار الجيل بيروت لبنان (د ت).

93.هدية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، المكتبة الإسلامية طهران، إسطانبول ط3، 1387هـ - 1967م

94.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي جلال الدين تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (دت).

95.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت د ط و د ت.

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير
إهداء
مقدمة ..... أ
فصل تمهيدي في التعريف بالقراء السبعة وأشهر رواتهم
أولا-نافع (...-169هـ: 1
ثانيا-علي بن حمزة الكسائي (120هـ-193هـ) 5
ثالثا-عبد الله بن كثير المكي (45هـ-120هـ) 7
رابعا-أبو عمرو بن العلاء/ 68هـ-154هـ 9
خامسا-عبد الله بن عامر الشامي (8هـ-118هـ) 11
سادسا-عاصم الكوفي (...-175هـ) 13
سابعا-حمزة بن حبيب الزيات (80هـ-156هـ) 15
مدخل في التعريف بمصطلح التعليل والاحتجاج ومصادر الاحتجاج في اللغة العربية
مقدمة 15
أولا: العلة والتعليل لغة واصطلاحا: 16
ثانيا: مصطلح الاحتجاج والتوجيه: 21
الباب الأول حياة مكي بن أبي طالب القيسي والمهدوي ونشأتهما العلمية
الفصل الأول حياة مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار الاندلسي القيسي ونشأته العلمية
(355-437هـ/966م-1045م)
أولا_ اسمه: 30
ثانيا_ نسبه: 30
ثالثا_ مولده ونشأته: 31
رابعا_ رحلاته: 31
خامسا_ تصدره للدرس والتعليم: 32
سادسا_ شيوخه: 32
سابعا_ تلامذته: 33
ثامنا_ مؤلفاته: 34

فهرس الموضوعات

تاسعا_ التعريف بكتاب الكشف: 34

الفصل الثاني حياة المهدوي أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي ونشأته العلمية

أولا: اسمه ونسبه 39

ثانيا نشأته ورحلاته: 40

ثالثا: شيوخه. 40

رابعا: تلامذته: 41

خامسا: حياته العلمية ورحلاته: 42

سادسا: مؤلفاته 43

سابعا: التعريف بكتاب "شرح الهداية في توجيه القراءات: 43

الباب الثاني موقفهما من التوثيق اللغوي ومنهجهما في الاحتجاج للظواهر اللغوية.

الفصل الأول مصادر التوثيق اللغوي عند علماء العربية وموقفهما منه

مدخل: مصادر الاحتجاج اللغوي عند علماء العربية: 48

المبحث الأول: القرآن الكريم 48

المبحث الثاني: القراءات القرآنية: 50

المبحث الثالث: الحديث الشريف: 52

المبحث الرابع: الشعر وكلام العرب: 58

الفصل الثاني منهج مكي والمهدوي في التوثيق اللغوي

المبحث الأول منهج مكي في التوثيق اللغوي 62

المطلب الأول: القرآن الكريم: 63

ثانيا_ القراءات القرآنية: 66

المطلب الثالث: الحديث الشريف: 70

المطلب الرابع: الشعر وكلام العرب: 73

المبحث الثاني منهج المهدوي في التوثيق اللغوي 75

المطلب الأول: القرآن الكريم: 76

المطلب الثاني: القراءات القرآنية: 80

المطلب الثالث: الحديث الشريف: 82

المطلب الرابع: الشعر وكلام العرب: 83

الفصل الثالث منهجهما في الاحتجاج للظواهر الصوتية

فهرس الموضوعات

المبحث الأول منهجهما في الاحتجاج للهمز وتخفيفه 88
أولا: تعريف الهمز: 90
ثانيا-تحقيق الهمز وتخفيفه عند النحاة: 92
المطلب الثاني منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج للهمز وتخفيفه 97
أولا: منهجهما في تحقيق الهمزة في الأصول 98
ثالثا: منهجهما في تخفيف الهمز في فرش الحروف. 103
المبحث الثاني منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج للإدغام 112
المطلب الأول: تعريف الإدغام 113
المطلب الثالث: ظاهرة الادغام عند النحاة: 114
المبحث الثالث منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج للإمالة 128
المطلب الأول: تعريف الإمالة لغة واصطلاحا. 129
المطلب الثاني: أسباب الإمالة: 131
المطلب الثالث: الإمالة بين مكي والمهدوي: 132
المبحث الرابع منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج للمَدِّ والقَصْرِ 141
المطلب الأول: المد والقصر لغة واصطلاحا: 142
المطلب الثاني: علل المد بين مكي والمهدوي: 145
المبحث الخامس منهج مكي والمهدوي في الاحتجاج للرَّومِ والإشمام 151
المطلب الأول تعريف الروم والإشمام : 152
المطلب الثاني: الإشمام بين علماء اللغة والقراء 155
الفصل الثالث منهجهما في الاحتجاج للظواهر الصرفية والنحوية
المبحث الأول منهجهما في الاحتجاج للظواهر الصرفية 163
المطلب الأول: تحويل القراءة من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع: 164
المطلب الثاني: تحويل القراءة من صيغة تفعل إلى صيغة تفاعل 165
المطلب الثالث: تحويل الصيغة من اسم المكان إلى المصدر 166
المطلب الرابع: الإعلال بالحذف: 168
المطلب الخامس: من صيغة الهمز إلى صيغة التسهيل: 170
المطلب السادس: التحويل من المفرد إلى الجمع: 171
المطلب السابع: التحويل من اشتقاق إلى اشتقاق آخر: 173

فهرس الموضوعات

المطلب الثامن: التحويل من صيغة فعال إلى فُعُل: 174
المطلب التاسع: التحويل من جمع إلى أخر 175
المطلب العاشر: التحويل من الصفة إلى الاسم 176
المطلب الحادي عشر: تحويل الفعل إلى اسم الفاعل 178
المبحث الثاني منهجهما في الاحتجاج للظواهر النحوية 180
المطلب الأول: الخبر والاستفهام 181
المطلب الثاني: المنادى 183
المطلب الثالث: حاشا 185
المطلب الرابع: النصب على التمييز 186
المطلب الخامس: الاستئناف والبدل 188
المطلب السادس: إِنْ: 189
المطلب السابع: تعدية الفعل إلى المفعول وعدم تعديته 191
المطلب الثامن: العطف والقطع 193
المطلب التاسع: الحذف والتقدير 195
المطلب العاشر: المطاوعة 196
المطلب الحادي عشر: عمل المصدر 198
الخاتمة 201
ملخص 204
فهرس الآيات 207
فهرس الأحاديث 211
فهرس الأشعار 212
فهرس المصادر والمراجع 213
فهرس الموضوعات 223